مؤسسة النقد العربي السعودي
Saudi Arabian Monetary Authority

رؤية 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

التقرير السنوي الثالث والخمسون

2017 م
1438 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

أعضاء مجلس إدارة
مؤسسة النقد العربي السعودي

1- معالي المحافظ الدكتور أحمد بن عبد الكريم الخليفي
الرئيس
2- معالي نائب المحافظ الأستاذ عبد العزيز بن صالح الفريح
نائب الرئيس
3- معالي الأستاذ حمد بن سعود السياري
4- سعادة الأستاذ عبد العزيز بن محمد العذل
5- سعادة الأستاذ خالد بن أحمد الجفالي

أحمد بن عبد الكريم الخليفي

رمضان 1438هـ
يونية 2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

يسعدني باسم مجلس إدارة مؤسسة النقد العربي السعودي تقديم التقرير السنوي الثالث والخمسين للمؤسسة الذي يستعرض أحدث التطورات التي شهدها الاقتصاد السعودي خلال العام المالي 1438/1437هـ (2016م). ويشمل التقرير تطورات مختلف مجالات الاقتصاد المحلي مثل التطورات النقدية، والنشاط المصرفي، والسوق المالية، والأسعار، والمالية العامة، والحسابات القومية، والتجارة الخارجية وميزان المدفوعات، كما يقدم التقرير إيجازاً عن آخر التطورات الاقتصادية المحلية في مختلف القطاعات الإنتاجية المحلية. ويعطي التقرير شرحاً وافياً للمهام التي تقوم بها المؤسسة مثل تصميم وإدارة السياسة النقدية، والرقابة والإشراف على البنوك التجارية وقطاعي التأمين والتمويل، ويتضمن كذلك تقرير مراقبي الحسابات الختامية للمؤسسة للعام المالي المنتهي في 30 يونية 2016م. ويعتمد بصورة رئيسة على البيانات الرسمية من الوزارات والإدارات الحكومية والمؤسسات العامة، إضافة إلى البيانات التي تصدرها مؤسسة النقد العربي السعودي. وأود أن أشكر جميع الوزارات والجهات الأخرى على حسن تعاونها وتوفيرها معلومات وبيانات قيمة مكنت المؤسسة من إعداد هذا التقرير. كما أشكر جميع منسوبي المؤسسة على ما بذلوه من جهد في إعداد هذا التقرير وإنجاز كافة المهام المناطة بالمؤسسة.

مؤسسة النقد العربي السعودي
Saudi Arabian Monetary Authority

للمراسلات والاستفسارات

بريدياً:
مؤسسة النقد العربي السعودي
إدارة الأبحاث الاقتصادية
ص.ب 2992، الرياض 11169
المملكة العربية السعودية

هاتف: 4633000 - 11 (966+)
فاكس: 4662353 - 11 (966+)
البريد الإلكتروني: **research@sama.gov.sa**

ولمتابعة أحدث ما تنشره مؤسسة النقد العربي السعودي من تقارير، وتعليمات للمؤسسات المالية التي تشرف عليها، ومن الإحصاءات النقدية والمصرفية، وتقديرات ميزان المدفوعات الربعية وغير ذلك. يرجى زيارة موقع المؤسسة في شبكة الإنترنت على العنوان التالي:
http://www.sama.gov.sa

المركز الرئيس للمؤسسة وفروعها

المركز الرئيس
الرياض

الفروع
مكة المكرمة
المدينة المنورة
الرياض
جدة
الدمام
الطائف
بريدة
جازان
تبوك
أبها

«تقوم المؤسسة بإنشاء دائرة للأبحاث وظيفتها جمع وفحص كافة المعلومات اللازمة لمعاونة الحكومة والمؤسسة في وضع وتنفيذ السياسة المالية والاقتصادية التي تنتهجانها»

المادة الخامسة، نظام مؤسسة النقد العربي السعودي الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم 23 وتاريخ 23 جمادى الأولى 1377هـ

برنامج الإسكان

برنامج خدمة
ضيوف الرحمن

برنامج تحسين
نمط الحياة

برنامج تعزيز
الشخصية السعودية

برنامج ريادة
الشركات الوطنية

برنامج تطوير
الصناعة الوطنية
والخدمات
اللوجستية

برنامج صندوق
الاستثمارات العامة

برنامج الشراكات
الاستراتيجية

برنامج تطوير
القطاع المالي

برنامج
التخصيص

برنامج التحول
الوطني 2020

برنامج تحقيق
التوازن المالي

المحتويـــــــات

الاقتصاد العالمي 9

الاقتصاد السعودي 25

التطورات النقدية 43

القطاع المصرفي 53

التأمين والتمويل 69

الأسعار وتكاليف المعيشة 79

سوق رأس المال 87

القطاع الخارجي 99

المالية العامة 115

الحسابات القومية والتنمية القطاعية 121

البترول والثروة المعدنية 129

مؤسسة النقد العربي السعودي: منجزات وتطلعات 139

القوائم المالية لمؤسسة النقد العربي السعودي 157

01

الاقتصاد العالمي

الوضع الاقتصادي العالمي

استمر تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2016م ليسجل نمواً قدره 3.1 في المئة مقارنة بمعدل نمو بلغ 3.4 في العام السابق، حيث تباطأ نمو الاقتصادات المتقدمة وكذلك دول الأسواق الناشئة والنامية مقارنة بالمستوى المتحقق في السنة السابقة. وحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (إبريل 2017م) الصادر عن صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يرتفع معدل نمو الاقتصاد العالمي ليبلغ 3.5 في المئة في عام 2017م.

النمو الاقتصادي

سجلت دول الاقتصادات المتقدمة في عام 2016م نمواً نسبته 1.7 في المئة مقابل 2.1 في المئة في العام السابق، فقد انخفض معدل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية ليسجل 1.6 في المئة. وسجلت دول منطقة اليورو نمواً بلغ 1.7 في المئة مقابل نمو نسبته 2.0 في المئة في العام السابق، حيث سجلت فرنسا نمواً نسبته 1.2 في المئة مقابل 1.3 في المئة في العام السابق، في حين ارتفع النمو في كلٍ من ألمانيا وإيطاليا ليبلغ 1.8 و0.9 في المئة على التوالي في عام 2016م. وفي اليابان، سجل الاقتصاد نمواً نسبته 1.0 في المئة مقابل 1.2 في المئة في العام السابق. وفي المملكة المتحدة، حقق الاقتصاد نمواً نسبته 1.8 في المئة مقابل نمو نسبته 2.2 في المئة في العام السابق. وتراجع معدل النمو في دول الأسواق الناشئة والنامية من 4.2 في المئة في عام 2015م إلى 4.1 في المئة في عام 2016م، وبلغ معدل النمو في دول آسيا الناشئة والنامية 6.4 في المئة في عام 2016م مقابل 6.7 في المئة في العام السابق. وتراجع معدل النمو في الصين إلى 6.7 في المئة مقابل 6.9 في المئة في العام السابق، كذلك انخفض النمو في الهند إلى 6.8 في المئة مقابل 7.9 في المئة في العام السابق. بينما ارتفع معدل النمو في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 2.6 في المئة في العام السابق إلى 3.8 في المئة في عام 2016م. وسجلت دول أوروبا الناشئة والنامية نمواً نسبته 3.0 في المئة مقابل 4.7 في المئة في العام السابق. وسجلت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي انكماشاً قدره 1.0 في المئة مقابل نمو قدره 0.1 في المئة في العام السابق.

وحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (إبريل 2017م) من المتوقع أن تنمو اقتصادات الدول المتقدمة في عام 2017م لتسجل 2.0 في المئة، وأن يسجل الاقتصاد الأمريكي نمو قدرة 2.3 في المئة، وأن يستقر معدل النمو في منطقة اليورو عند 1.7 في المئة، ومن المتوقع أن يسجل معدل نمو دول الاقتصادات الناشئة والنامية ارتفاعاً ليبلغ 4.5 في المئة في عام 2017م. في حين يتوقع أن يتباطأ معدل النمو في الصين من 6.7 في المئة في عام 2016م ليصل إلى 6.6 في المئة في عام 2017م (جدول رقم 1-1). ويوضح الرسم البياني (رقم 1-1) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمجموعة من الاقتصادات خلال الفترة من عام 2013م إلى عام 2017م.

رسم بياني رقم 1-1:
معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

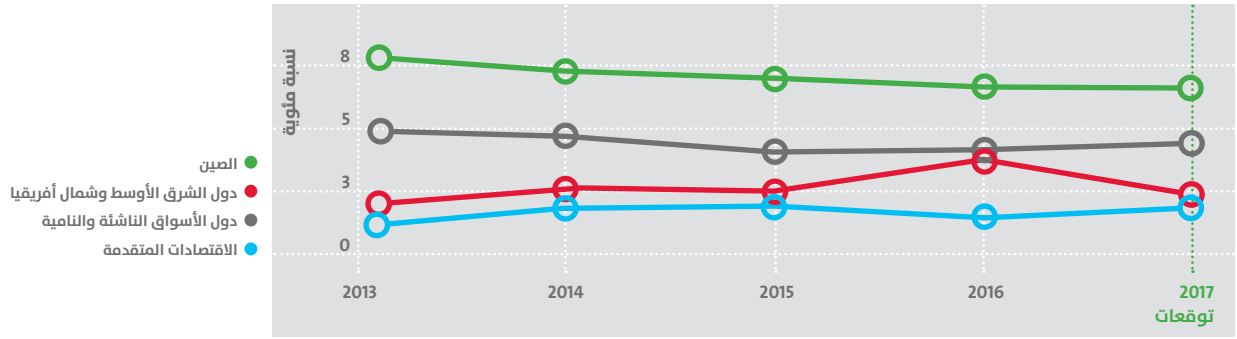

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، إبريل 2017م.

جدول رقم 1-1:
معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
(نسبة مئوية)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	توقعات 2017
العالم	5.4	4.2	3.5	3.4	3.5	3.1	3.1	3.5
الاقتصادات المتقدمة	3.1	1.7	1.2	1.3	2.0	2.1	1.7	2.0
الولايات المتحدة الأمريكية	2.5	1.6	2.2	1.7	2.4	2.6	1.6	2.3
منطقة اليورو	2.1	1.5	-0.9	-0.3	1.2	2.0	1.7	1.7
ألمانيا	4.0	3.7	0.7	0.6	0.6	1.5	1.8	1.6
فرنسا	2.0	2.1	0.2	0.6	0.6	1.3	1.2	1.4
إيطاليا	1.7	0.6	-2.8	-1.7	0.1	0.8	0.9	0.8
اليابان	4.2	-0.1	1.5	2.0	0.3	1.2	1.0	1.2
المملكة المتحدة	1.9	1.5	1.3	1.9	3.1	2.2	1.8	2.0
كندا	3.1	3.1	1.7	2.5	2.6	0.9	1.4	1.9
دول الأسواق الناشئة والنامية	7.4	6.3	5.4	5.1	4.7	4.2	4.1	4.5
أفريقيا جنوب الصحراء	7.0	5.0	4.3	5.3	5.1	3.4	1.4	2.6
دول آسيا الناشئة والنامية	9.6	7.9	7.0	6.9	6.8	6.7	6.4	6.4
الصين	10.6	9.5	7.9	7.8	7.3	6.9	6.7	6.6
الهند	10.3	6.6	5.5	6.5	7.2	7.9	6.8	7.2
دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا	5.2	4.4	5.5	2.1	2.7	2.6	3.8	2.3
دول أوروبا الناشئة والنامية	4.6	6.5	2.4	4.9	3.9	4.7	3.0	3.0
أمريكا اللاتينية والكاريبي	6.1	4.7	3.0	2.9	1.2	0.1	-1.0	1.1
البرازيل	7.5	4.0	1.9	3.0	0.5	-3.8	-3.6	0.2
الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي	4.7	4.6	3.5	2.1	1.1	-2.2	0.3	1.7
روسيا	4.5	4.0	3.5	1.3	0.7	-2.8	-0.2	1.4

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، إبريل 2017م.

التضخم

ارتفع معدل التضخم في دول الاقتصادات المتقدمة ليسجل 0.8 في المئة في عام 2016م مقارنة بنسبة 0.3 في المئة في العام السابق، حيث ارتفع المعدل في منطقة اليورو إلى 0.2 في عام 2016م. وارتفع المعدل في الولايات المتحدة الأمريكية من 0.1 في المئة في عام 2015م ليصل إلى 1.3 في المئة في عام 2016م. وانخفض معدل التضخم في دول الأسواق الناشئة والنامية من 4.7 في المئة في عام 2015م ليصل إلى 4.4 في المئة في عام 2016م. وانخفض المعدل في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليصل إلى 5.4 في المئة في عام 2016م (جدول رقم 1-2). ويوضح الرسم البياني (رقم 1-2) نسب التغير في أسعار المستهلكين لمجموعات من الدول خلال الفترة من عام 2015م إلى عام 2017م.

البطالة

انخفض معدل البطالة في دول الاقتصادات المتقدمة من 6.7 في المئة في عام 2015م إلى 6.2 في المئة في عام 2016م. حيث انخفض المعدل في الولايات المتحدة الأمريكية من 5.3 في المئة في عام 2015م إلى 4.9 في المئة في عام 2016م. كما انخفض معدل البطالة في منطقة اليورو ليصل إلى 10.0 في المئة في عام 2016م مقارنة بمعدل 10.9 في المئة في عام 2015م، وانخفض المعدل في كلٍ من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا إلى 4.2 و10.0 و11.7 في المئة على التوالي. وانخفض معدل البطالة في المملكة المتحدة إلى 4.9 في المئة. وفي اليابان، انخفض معدل البطالة من 3.4 في المئة إلى 3.1 في المئة في عام 2016م (جدول رقم 1-3). ويوضح الرسم البياني رقم (1-3) معدلات البطالة في مجموعات من الدول خلال الفترة من عام 2014م إلى عام 2017م.

المالية العامة

ارتفع عجز الميزانية العامة في الاقتصادات المتقدمة إلى 3.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016م، في حين ارتفع العجز في الولايات المتحدة الأمريكية من 3.5 في المئة في عام 2015م إلى 4.4 في المئة في عام 2016م. بينما انخفض العجز في منطقة اليورو من 2.1 في المئة ليصل إلى 1.7 في المئة في عام 2016م، وسجلت ألمانيا فائضاً طفيفاً بلغ 0.8 في المئة في عام 2016م، وفي فرنسا انخفض العجز من 3.5 في المئة إلى 3.3 في المئة. وفي اليابان ارتفع العجز من 3.5 في المئة إلى 4.2 في المئة. وسجلت المملكة المتحدة انخفاضاً في مستوى العجز ليصل إلى 3.1 في المئة. في حين ارتفع العجز في كندا من 1.1 في المئة في العام السابق إلى 1.9 في المئة في عام 2016م. (جدول رقم1-4).

جدول رقم 1-2:
التضخم وأسعار الفائدة
(نسبة مئوية)

	2015	2016	توقعات 2017
التضخم العالمي			
الاقتصادات المتقدمة	0.3	0.8	2.0
الولايات المتحدة الامريكية	0.1	1.3	2.7
منطقة اليورو	0.0	0.2	1.7
الاقتصادات الناشئة والنامية	4.7	4.4	4.7
دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	5.9	5.4	8.1
العائد السائد بين المصارف في لندن [1]			
ودائع الدولار الأمريكي	0.5	1.1	1.7
ودائع الين الياباني	0.0	0.0	0.0
ودائع اليورو	0.1	-0.3	-0.3

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، إبريل 2017م.

(1) معدل ستة أشهر لكل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وثلاثة أشهر في منطقة اليورو.

رسم بياني رقم 1-2:
نسب التغير في أسعار المستهلكين في مجموعات دول مختارة

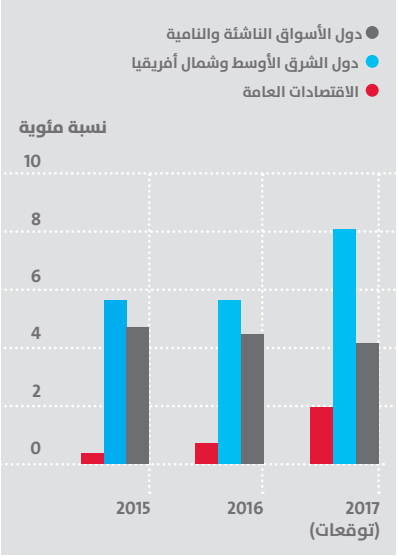

جدول رقم 1-3:
الاقتصادات المتقدمة : معدلات البطالة
(بالنسبة لحجم القوى العاملة)

	2014	2015	2016	توقعات 2017
الاقتصادات المتقدمة	7.3	6.7	6.2	6.0
الولايات المتحدة الامريكية	6.2	5.3	4.9	4.7
منطقة اليورو	11.6	10.9	10.0	9.4
ألمانيا	5.0	4.6	4.2	4.2
فرنسا	10.3	10.4	10.0	9.6
إيطاليا	12.6	11.9	11.7	11.4
اليابان	3.6	3.4	3.1	3.1
المملكة المتحدة	6.2	5.4	4.9	4.9
كندا	6.9	6.9	7.0	6.9

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، إبريل 2017م.

رسم بياني رقم 1-3:
معدلات البطالة

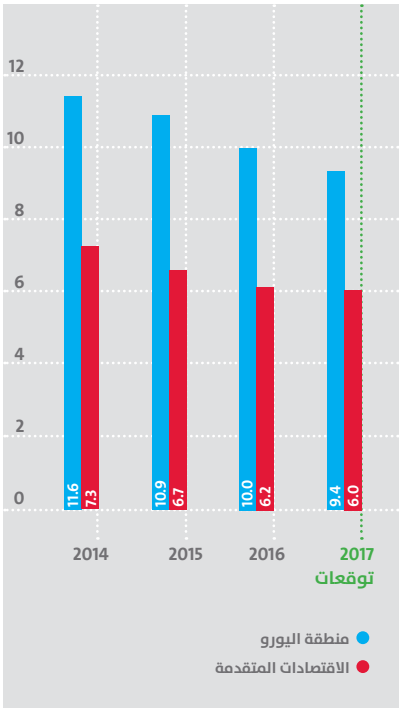

جدول رقم 1-4:
الاتجاهات في الميزانيات العامة*
(نسبة مئوية)

	2014	2015	2016	توقعات 2017
الاقتصادات المتقدمة	-3.2	-3.0	-3.5	-3.3
الولايات المتحدة الامريكية	-4.1	-3.5	-4.4	-4.0
منطقة اليورو	-2.6	-2.1	-1.7	-1.5
ألمانيا	0.3	0.7	0.8	0.6
فرنسا	-3.9	-3.5	-3.3	-3.2
إيطاليا	-3.0	-2.7	-2.4	-2.4
اليابان	-6.2	-3.5	-4.2	-4.0
المملكة المتحدة	-5.6	-4.4	-3.1	-2.8
كندا	-0.5	-1.1	-1.9	-2.4

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، إبريل 2017م.

* نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي.

التطورات النقدية والمالية

أسعار الفائدة

بلغ معدل العائد السائد على الودائع بالدولار بين المصارف في لندن (ستة أشهر) في عام 2016م 1.1 في المئة، ومن المتوقع أن يرتفع ليسجل 1.7 في المئة في عام 2017م. واستقر المعدل على الودائع بالين الياباني (ستة أشهر) عند صفر في عام 2016م، ومن المتوقع أن يبقى عند نفس المعدل في عام 2017م، وبلغ العائد على الودائع باليورو (ثلاثة أشهر) في عام 2016م (0.3-) ومن المتوقع عدم تغيير هذا المعدل في عام 2017م. (جدول رقم 1-2).

أسعار الصرف

استمر الدولار الأمريكي بتسجيل معدلات صرف مرتفعة مقابل معظم العملات الرئيسة بنهاية عام 2016م مدعوماً بقيام البنك المركزي الفيدرالي الأمريكي بتغيير سياسته النقدية ورفع سعر الفائدة الرسمية بمقدار 25 نقطة أساس ليصل إلى 0.75 في المئة في 14 ديسمبر 2016م. وجاء في مقدمة العملات التي انخفض سعر صرفها مقابل الدولار الين الياباني بنسبة 13.35 في المئة، يليه الون الكوري الجنوبي بنسبة 8.82 في المئة، ثم الكرون النرويجي بنسبة 7.59 في المئة، يليه البيزو المكسيكي بنسبة 6.47 في المئة، واليورو بنسبة 6.39 في المئة. وارتفع سعر صرف الريال البرازيلي مقابل الدولار بنسبة طفيفة بلغت 0.35 في المئة.

الأسواق المالية للأسهم والسندات

أسواق الأسهم

سجل مؤشر الداو جونز (DJIA) للأسهم الأمريكية ارتفاعاً خلال الربع الرابع من عام 2016م بلغت نسبته 7.94 في المئة ليبلغ 20093.8 نقطة. وشهد مؤشر نيكاي (Nikkei) للأسهم اليابانية ارتفاعاً كبيراً بلغت نسبته 16.20 في المئة خلال الربع الرابع من عام 2016م ليبلغ 19467.4 نقطة، ويعود هذا الارتفاع إلى تفاؤل المستثمرين باحتمال تسارع نمو الاقتصاد الأمريكي وارتفاع الصادرات اليابانية المتجهة نحو الولايات المتحدة بشكل كبير نتيجة الانخفاض الحاد في سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار الأمريكي.

وارتفع مؤشر مورغن ستانلي للأسهم الأوروبية (MSCI-EURO) خلال الربع الرابع من عام 2016م بنسبة 8.45 في المئة ليبلغ 1104.4 نقطة وذلك في ظل تحسن أداء الاقتصاد الأوروبي بشكل عام. كما سجل مؤشر فوتسي البريطاني (FTSE-100) نمواً بلغت نسبته 3.53 في المئة ليبلغ 7184.5 نقطة، وذلك بسبب نشر بيانات اقتصادية دلت على متانة الاقتصاد البريطاني وتراجع نسبة البطالة.

أسواق السندات

ارتفع العائد على السندات الحكومية الأمريكية لجميع فترات الاستحقاق بنهاية عام 2016م. حيث ارتفع العائد على سندات استحقاق سنتين ليصل إلى 1.2 في المئة، وارتفع العائد على سندات استحقاق خمس سنوات ليصل إلى 1.9 في المئة، وارتفع العائد على سندات استحقاق سبع سنوات ليصل إلى 2.2 في المئة، كما ارتفع العائد على سندات استحقاق عشر سنوات ليصل إلى 2.4 في المئة. وتعكس هذه التطورات ارتفاع توقعات المستثمرين بشأن مستوى التضخم على المدى الطويل والمتوسط.

وفي اليابان، ارتفع العائد على جميع فترات الاستحقاق للسندات الحكومية بنهاية عام 2016م، حيث سجل العائد على سندات استحقاق سنتين حوالي 0.18 في المئة، وارتفع العائد على سندات استحقاق 15 سنة ليصل إلى 0.24 في المئة، وارتفع العائد على سندات استحقاق 20 سنة ليصل إلى 0.58 في المئة، كما ارتفع العائد على سندات استحقاق 30 سنة ليصل إلى 0.72 في المئة.

وارتفعت معظم عوائد السندات الحكومية في منطقة اليورو لجميع فترات الاستحقاق في نهاية عام 2016م باستثناء العائد على السندات قصيرة الأجل، حيث سجل العائد على سندات استحقاق 30 سنة ارتفاعاً ليصل إلى 0.94 في المئة، وارتفع العائد على سندات استحقاق 20 سنة ليصل إلى 0.69 في المئة. أما العائد على سندات استحقاق 15 سنة فارتفع ليصل إلى 0.45 في المئة. أما السندات التي انخفضت عوائدها فتصدرها عائد سندات استحقاق 3 أشهر ليصل إلى 0.83 في المئة، ثم يليه العائد على سندات استحقاق 6 أشهر ليصل إلى 0.77 في المئة. ويعود انخفاض السندات القصيرة والمتوسطة الأجل إلى استمرار البنك المركزي الأوروبي تقديم إجراءات التيسير الكمي والتي بلغت 80 مليار يورو خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2016م و60 مليار يورو في شهر ديسمبر 2016م.

جدول رقم 1-5:
التجارة العالمية والحساب الجاري
(نسبة مئوية)

	2015	2016	توقعات 2017
نمو التجارة العالمية (سلع وخدمات)	2.7	2.2	3.8
الصادرات			
الاقتصادات المتقدمة	3.7	2.1	3.5
دول الأسواق الناشئة والنامية	1.4	2.5	3.6
الواردات			
الاقتصادات المتقدمة	4.4	2.4	4.0
دول الأسواق الناشئة والنامية	-0.8	1.9	4.5
الحساب الجاري[1]			
الاقتصادات المتقدمة	0.7	0.8	0.7
الولايات المتحدة	-2.6	-2.6	-2.7
منطقة اليورو	3.0	3.4	3.0
ألمانيا	8.3	8.5	8.2
فرنسا	-0.2	-1.1	-0.9
إيطاليا	1.6	2.7	2.0
اليابان	3.1	3.9	4.2
المملكة المتحدة	-4.3	-4.4	-3.3
دول الأسواق الناشئة والنامية	-0.2	-0.3	-0.3
دول آسيا الناشئة والنامية	2.0	1.3	0.8
الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي	2.8	-0.2	1.6
دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا	-4.4	-3.7	-1.0
أفريقيا جنوب الصحراء	-6.0	-4.0	-3.8
أمريكا اللاتينية والكاريبي	-3.5	-2.1	-2.1

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، إبريل 2017م.

° (1) نسبة العجز أو الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وفي المملكة المتحدة، سجلت السندات الحكومية ارتفاعاً على معظم فترات الاستحقاق في نهاية عام 2016م. حيث بلغ أعلى عائد لسندات استحقاق 10 سنوات ليصل إلى 1.2 في المئة، يليه عائد سندات استحقاق 15 سنة ليصل إلى 1.63 في المئة. أما العائد على سندات استحقاق 20 سنة فارتفع ليصل إلى 1.78 في المئة. أما السندات التي انخفضت عوائدها فتصدرتها سندات استحقاق 6 أشهر لتصل إلى 0.26 في المئة ثم يليه العائد على سندات استحقاق سنة ليصل إلى 0.12 في المئة. أما العائد على سندات استحقاق سنتين فانخفض ليصل إلى 0.08 في المئة. ويعكس هذا التطور على عائد السندات المتوسطة والطويلة الأجل تحسن أداء الاقتصاد البريطاني على أثر نمو عدة قطاعات أساسية. كما حافظ بنك إنجلترا على سعر فائدة عند نسبة 0.25 في المئة دون تغيير خلال الربع الرابع من عام 2016م.

التجارة الدولية وموازين المدفوعات

أ- التجارة الدولية

انخفض معدل النمو في حجم التجارة الدولية من 2.7 في المئة في عام 2015م إلى 2.2 في المئة في عام 2016م. ومن المتوقع أن يسجل نمواً نسبته 3.8 في المئة في عام 2017م. وبالنسبة لحجم الصادرات من السلع والخدمات، فقد سجلت الدول المتقدمة نمواً منخفضاً نسبته 2.1 في المئة في عام 2016م، ومن المتوقع أن يرتفع النمو ليسجل 3.5 في المئة في عام 2017م. وفي دول الأسواق الناشئة والنامية ارتفع نمو الصادرات ليبلغ 2.5 في المئة في عام 2016، ومن المتوقع أن يرتفع نموها ليسجل 3.6 في المئة في عام 2017م.

أما بالنسبة لحجم الواردات، فقد سجلت الواردات من السلع والخدمات في الاقتصادات المتقدمة نمواً منخفضاً نسبته 2.4 في المئة في عام 2016م، ومن المتوقع أن يرتفع النمو في عام 2017م ليصل إلى 4.0 في المئة. ونمت الواردات في دول الأسواق الناشئة والنامية بنسبة 1.9 في المئة في عام 2016م، ومن المتوقع أن يتحسن النمو ليبلغ 4.5 في المئة في عام 2017م (جدول رقم 1-5).

ب- الحساب الجاري لموازين المدفوعات

سجل الحساب الجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في موازين مدفوعات دول الاقتصادات المتقدمة فائضاً نسبته 0.8 في المئة في عام 2016م مقابل 0.7 في المئة في عام 2015م، ويتوقع أن ينخفض معدل الفائض في عام 2017م. واستقر معدل العجز في الحساب الجاري في الولايات المتحدة الأمريكية ليسجل 2.6 في المئة في عام 2016م، ومن المتوقع

أن يـزداد العجـز ليسـجل 2.7 فـي المئـة فـي عـام 2017م. وفـي منطقـة اليـورو، سـجل الحسـاب الجـاري فائضاً نسـبته 3.4 فـي المئـة فـي عـام 2016م مقارنـة بفائـض نسـبته 3.0 فـي المئـة فـي عـام 2015م. ويتوقـع أن ينخفـض الفائـض ليسـجل 3.0 فـي المئـة في عـام 2017م. وقد ارتفـع الفائض بشـكل طفيـف فـي ألمانيا ليصـل إلى 8.5 فـي المئة فـي عـام 2016م، فـي حيـن يتوقـع أن ينخفـض الفائـض ليسـجل 8.2 فـي المئـة فـي عـام 2017م. وارتفـع العجـز فـي فرنسـا مـن 0.2 فـي المئـة فـي عـام 2015م إلى 1.1 فـي المئـة فـي عـام 2016م، ويتوقـع أن يسـتمر العجـز ليسـجل 0.9 فـي المئـة فـي عـام 2017م. وسـجل الحسـاب الجـاري فـي إيطاليـا فائضاً نسـبته 2.7 فـي المئـة فـي عـام 2016م مقارنـة بفائـض نسـبته 1.6 فـي المئـة فـي عـام 2015م، ويتوقـع أن ينخفـض الفائـض ليسـجل 2.0 فـي المئـة فـي عـام 2017م. وفـي اليابـان، ارتفـع الفائـض مـن 3.1 فـي المئة في عـام 2015م إلى 3.9 فـي المئـة فـي عـام 2016م، ويتوقـع ارتفـاع الفائض ليصـل إلى 4.2 فـي المئـة فـي عـام 2017م. وارتفـع العجـز فـي المملكـة المتحـدة مـن 4.3 فـي المئـة فـي عـام 2015م إلى 4.4 في المئة في عام 2016م، ومـن المتوقـع أن ينخفـض العجـز فـي عـام 2017م ليبلـغ 3.3 فـي المئـة (جـدول رقـم 1-5).

وفـي دول الأسـواق الناشـئة والناميـة سـجل الحسـاب الجـاري نسـبة إلـى الناتج المحلـي الإجمالي عجـزاً نسـبته 0.3 فـي المئـة في عـام 2016م مقابل عجـز قـدره 0.2 فـي المئـة في العـام السـابق، ومـن المتوقـع أن يسـتقر العجـز فـي عـام 2017م. ففـي دول آسـيا الناشـئة والناميـة، انخفـض الفائـض في الحسـاب الجـاري نسـبة إلـى الناتج المحلـي الإجمالي مـن 2.0 فـي المئـة فـي عـام 2015م إلى 1.3 فـي المئـة فـي عـام 2016م، ومـن المتوقـع أن ينخفض الفائـض إلـى 0.8 فـي المئـة فـي عـام 2017م. وسـجلت الـدول المسـتقلة عـن الاتحاد السـوفييتي عجـزاً نسـبته 0.2 فـي المئـة في عـام 2016م مقابل فائضاً نسـبته 2.8 فـي المئـة فـي عـام 2015م، ويتوقـع أن يسـجل فائضاً فـي عـام 2017م ليصـل إلى 1.6 فـي المئـة. وفـي دول مجموعـة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيا، سـجل الحسـاب الجاري عجـزاً نسـبته 3.7 فـي المئة في عـام 2016م مقارنة بعجـز نسـبته 4.4 فـي المئة في عـام 2015م، ومن المتوقـع أن ينخفـض العجز ليسـجل 1.0 في المئة في عـام 2017م. وانخفـض العجـز فـي الحسـاب الجـاري لـدول أفريقيا جنـوب الصحـراء ليصـل إلى 4.0 فـي المئـة فـي عـام 2016م مقابل عجزاً نسـبته 6.0 فـي المئـة فـي العـام السـابق، ومـن المتوقـع أن ينخفـض العجـز ليسـجل 3.8 فـي المئـة فـي عام 2017م. وانخفـض عجـز الحسـاب الجـاري فـي دول أمريـكا اللاتينيـة والكاريبـي مـن 3.5 فـي المئـة فـي عـام 2015م إلى 2.1 فـي المئـة فـي عـام 2016م، ومـن المتوقـع أن يسـتقر العجـز فـي عـام 2017م.

ج- الحساب المالي لموازين المدفوعات

انخفـض فائض الحسـاب المالي لموازيـن مدفوعات اقتصـادات الـدول المتقدمـة ليبلـغ 459.7 مليار دولار فـي عـام 2016م مقارنـة بفائـض مقـداره 582.1 مليـار دولار فـي عـام 2015م، ويتوقـع أن يعـاود الانخفـاض فـي عـام 2017م ليسـجل 335.7 مليـار دولار. وفـي الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ارتفـع عجـز الحسـاب المالي لميـزان المدفوعـات ليبلـغ 406.5 مليـار دولار فـي عـام 2016م مقارنـة بحوالـي 195.2 مليـار دولار فـي عـام 2015م. وسـجلت منطقـة اليورو فائضاً في صافي الحسـاب المالي ليبلـغ 433.7 مليـار دولار فـي عـام 2016م مقارنـة بفائـض بلـغ 329.5 مليـار دولار العـام السـابق، وفـي ألمانيا ارتفـع فائض الحسـاب المالي ليصـل إلـى 294.3 مليـار دولار فـي عـام 2016م مقارنـة بحوالـي 249.7 مليـار دولار فـي العـام السـابق. بينمـا ارتفـع العجـز فـي صافـي الحسـاب المالي فـي فرنسـا ليصـل إلـى 24.6 مليـار دولار مقارنـة بحوالـي 7.8 مليـار دولار. وفـي اليابـان، فقد ارتفـع فائـض الحسـاب المالي ليصـل إلـى 268.5 مليـار دولار فـي عـام 2016م مقارنـة بحوالـي 174.8 مليـار دولار فـي عـام 2015م.

وفـي دول الأسـواق الناشـئة والناميـة، ارتفـع عجز الحسـاب المالي لموازيـن المدفوعـات ليصـل إلـى 347.1 مليـار دولار فـي عـام 2016م مقارنـة بحوالـي 283.4 مليـار دولار فـي عـام 2015م. وفـي دول أفريقيـا جنـوب الصحـراء انخفـض عجـز الحسـاب المالي ليبلـغ 62.4 مليـار دولار مقارنـة بعجـز مقـداره 78.9 مليـار دولار فـي العـام السـابق. وفـي دول آسـيا الناشـئة والناميـة انخفـض فائـض الحسـاب المالي ليصـل إلـى 20.9 مليـار دولار مقارنـة بحوالـي 85.9 مليـار دولار فـي العـام السـابق. وسـجل الحسـاب المالي لموازيـن مدفوعـات دول الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيا وأفغانسـتان وباكسـتان عجـزاً بلـغ 147.7 مليار دولار مقارنـة بعجـز قـدره 133.0 مليـار دولار فـي العـام السـابق، ويتوقـع أن ينخفـض عجز الحسـاب المالي ليصـل إلـى 53.2 مليـار دولار فـي عـام 2017م. (جـدول رقـم 1-6).

جدول رقم 1-6:
الحساب المالي لموازين المدفوعات
(مليار دولار أمريكي)

	2015	2016	توقعات 2017
الاقتصادات المتقدمة	582.1	459.7	335.7
الولايات المتحدة	-195.2	-406.5	-522.9
منطقة اليورو	329.5	433.7	---
ألمانيا	249.7	294.3	280.5
فرنسا	-7.8	-24.6	-20.7
إيطاليا	-28.4	62.5	38.8
اليابان	174.8	268.5	199.1
المملكة المتحدة	-102.7	-147.3	-82.8
كندا	-53.4	-49.1	-46.8
دول الأسواق الناشئة والنامية	-283.4	-347.1	-49.7
أفريقيا جنوب الصحراء	-78.9	-62.4	-49.8
دول آسيا الناشئة والنامية	85.9	-20.9	146.5
دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا وأفغانستان وباكستان	-133.0	-147.7	-53.2
دول أوروبا الناشئة والنامية	-8.2	-13.3	-38.0
أمريكا اللاتينية والكاريبي	-209.4	-111.9	-108.2
الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي	60.2	9.1	53.0

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، إبريل 2017م.

التطورات الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تراجعت معدلات النمو الاقتصادي في معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالأسعار الحقيقية في عام 2016م، حيث انخفض معدل النمو في المملكة العربية السعودية من 4.1 في المئة في عام 2015م إلى 1.4 في المئة في عام 2016م. وانخفض النمو في دولة الإمارات العربية المتحدة من 3.8 في المئة إلى 2.7 في المئة. وانخفض النمو لدولة قطر من 3.6 في المئة إلى 2.7 في المئة. وفي مملكة البحرين استقر النمو عند 2.9 في المئة في عام 2016م. وفي سلطنة عُمان تراجع النمو من 4.2 في المئة إلى 3.1 في المئة في عام 2016م. في حين ارتفع النمو في دولة الكويت ليبلغ 2.5 في المئة. أما بالنسبة لمعدلات التضخم، فقد ارتفع معدل التضخم في المملكة العربية السعودية من 2.2 في المئة في عام 2015م إلى 3.5 في المئة في عام 2016م. وارتفع التضخم أيضاً في مملكة البحرين من 1.8 في المئة إلى 2.8 في المئة، وفي دولة قطر من 1.8 في المئة إلى 2.7 في المئة، وفي سلطنة عُمان من 0.1 في المئة إلى 1.1 في المئة. بينما انخفض معدل التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة من 4.1 في المئة إلى 1.8 في المئة في عام 2016م. واستقر معدل التضخم في دولة الكويت عند 3.2 في المئة في عام 2016م مقارنة بعام 2015م.

وسجلت بعض دول المجلس عجزاً في الحساب الجاري حيث بلغ العجز في الحساب الجاري للمملكة العربية السعودية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 3.9 في المئة، وبلغ العجز في كل من سلطنة عُمان، ودولة قطر ما نسبته 15.5 في المئة، و2.2 في المئة على التوالي، في حين حقق الحساب الجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2016م فائضاً نسبته 2.4 في المئة، وفي دولة الكويت بلغ الفائض 2.7 في المئة. (جدول رقم 1-7).

جدول رقم 1-7:
التطورات الرئيسة في اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
(مليار دولار أمريكي)

	الإمارات العربية المتحدة		مملكة البحرين		المملكة العربية السعودية		سلطنة عمان		دولة قطر		دولة الكويت	
	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	3.8	2.7	2.9	2.9	4.1	1.4	4.2	3.1	3.6	2.7	2.1	2.5
معدل التضخم	4.1	1.8	1.8	2.8	2.2	3.5	0.1	1.1	1.8	2.7	3.2	3.2
الواردات (مليار دولار أمريكي)	223.9	230.3	15.7	9.0	154.9	150.0	25.0	25.5	28.5	32.0	27.3	27.8
الصادرات (مليار دولار أمريكي)	300.0	298.6	16.5	13.5	202.2	178.0	39.2	32.5	77.3	60.0	55.3	45.0
الحساب الجاري (مليار دولار أمريكي)	12.3	8.8	-0.8	-1.5	-56.7	-24.9	-10.8	-9.8	13.8	-3.5	6.0	3.0
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي*	3.3	2.4	-2.4	-4.7	-8.7	-3.9	-15.5	-15.5	8.4	-2.2	5.2	2.7
نسبة الفائض/العجز في المالية العامة*	-6.6	-0.3	-12.7	-14.0	-15.1	-12.4	-27.7	-14.4	-0.6	-8.1	-18.3	-28.9
عدد السكان (مليون نسمة)	9.3	9.9	1.3	1.3	31.0	31.7	3.8	4.0	2.4	2.6	4.1	4.2

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي-إبريل 2017م، وآفاق الاقتصاد العربي.

* نسبة الفائض / العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

التعاون الإقليمي والدولي

1- آخر التطورات للمجلس النقدي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وقع المجلس مذكرات تفاهم مع عدة منظمات دولية منها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك المركزي الأوروبي بهدف تبادل الخبرات وتقديم الدعم الفني للمجلس. كما يقوم المجلس أيضاً بالتنسيق مع المركز الإحصائي الخليجي لعمل خطة عمل مشتركة لتطوير الإحصاءات النقدية.

ويقوم المجلس بإعداد أوراق عمل ودراسات تتعلق بطبيعة عمل المجلس حيث أعد ورقة عن الاتحاد النقدي والتوصيات والمتطلبات الضرورية اللازمة لاستكمال الاتحاد النقدي وإطلاق العملة الموحدة. كما أعد المجلس دراسة توضح الفروقات في السياسات النقدية المتبعة في الدول الأعضاء والطرق الكفيلة بتضييق الفجوة بين تلك السياسات.

2- السوق الخليجية المشتركة

ارتفع إجمالي التجارة البينية لدول المجلس (صادرات-واردات) بشكل مطرد من 62.1 مليار دولار في عام 2010م إلى حوالي 101.3 مليار دولار في عام 2015م. كما تُظهر الإحصاءات تزايد عدد المستفيدين من قرارات السوق الخليجية، حيث بلغ عدد المواطنين الذين يتنقلون بين دول المجلس حوالي 26 مليون في عام 2015م. كما ازداد عدد مواطني دول المجلس الذين يمارسون الأنشطة الاقتصادية في الدول الأعضاء الأخرى ليبلغ العدد التراكمي للتراخيص الممنوحة أكثر من 81,332 رخصة. وارتفع عدد المستفيدين من القرارات الخاصة بتملك العقار إلى 35,854 حالة تملك في عام 2015م. وفي مجال تداول الأسهم، بلغ عدد المساهمين من مواطني دول المجلس في الشركات المساهمة بالدول الأعضاء حوالي 430,045 مساهم في 694 شركة مساهمة خلال عام 2015م.

3- الهيئات المالية العربية

تعقد الهيئات المالية العربية اجتماعاتها في فصل الربيع من كل عام ويتم خلالها استعراض أداء كل هيئة والمواضيع المطروحة على جدول أعمالها. وفيما يلي موجز عن نشاط هذه الهيئات:

أ - صندوق النقد العربي

بلغ رصيد التزامات القروض حوالي 571 مليون دينار عربي حسابي (د.ع.ح) في نهاية عام 2016م، تعادل حوالي 2.4 مليار دولار، وتمثل نحو 82 في المئة من الموارد المتاحة للإقراض، مقارنة بحوالي 529 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 2015م، تعادل نحو 2.2 مليار دولار مثلت حوالي 67 في المئة من الموارد المتاحة للإقراض.

وبلغ إجمالي قيمة القروض التي قدمها الصندوق للدول الأعضاء حتى نهاية عام 2016م 2.1 مليار د.ع.ح. تعادل حوالي 8.8 مليار دولار. وقد استفادت أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء من القروض التي قدمها الصندوق والبالغ عددها 177 قرضاً.

وجاءت القروض التقليدية (التلقائية والعادية والتعويضية والممتدة) في مقدمة التسهيلات التي وفرها الصندوق منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978م وحتى نهاية عام 2016م بحصة بلغت نحو 64.8 في المئة من إجمالي القروض، تلتها قروض تسهيل التصحيح الهيكلي بنسبة 30.4 في المئة، ثم تسهيل الإصلاح التجاري بنسبة 3.2 في المئة، وأخيراً تسهيل النفط بنسبة 1.6 في المئة.

ب- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

تمت الموافقة خلال عام 2016م على 16 قرضاً بقيمة 210 مليون دولار لمشروعات تنموية في أفريقيا. وقد حظيت مشروعات قطاع البنية الأساسية بالنصيب الأوفر من هذه التمويلات حيث بلغت نسبة ما تم تخصيصه لها 46.9 في المئة، وحاز القطاع الاجتماعي على نسبة 25 في المئة، وقطاع الزراعة والتنمية الريفية على نحو 28.1 في المئة.

وفيما يخص الوضع المالي للمصرف تظهر المؤشرات أنه واصل نهجه في المحافظة على مركز مالي سليم، وذلك بارتفاع صافي موجوداته في نهاية عام 2016م إلى 4.4 مليار دولار مقابل 4.2 مليار دولار في نهاية عام 2015م.

وقد ارتفع صافي الدخل إلى 123.6 مليون دولار في عام 2016م بالمقارنة مع مبلغ 15.4 مليون دولار في عام 2015م، ويعزى ذلك إلى الزيادة في القيمة السوقية لمحافظ الأسهم ومحافظ الدخل الثابت نتيجة لتحسن أداء الأسواق المالية العالمية خلال عام 2016 مقارناً بالعام 2015م.

ج- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

قدم الصندوق 9 قروض خلال عام 2016م بقيمة إجمالية تقارب 445 مليون دينار كويتي (د.ك.)، استفادت منها 6 دول عربية، كما قدرت نسبة القروض المقدمة إلى إجمالي تلك المشاريع بحوالي 23.5 في المئة. وبلغ المجموع التراكمي للقروض التي قدمها الصندوق منذ بدء عملياته عام 1974م وحتى نهاية عام 2016م 650 قرضاً قيمتها الإجمالية حوالي 9.3 مليار د.ك.

وبلغ إجمالي الإيرادات لعام 2016م حوالي 82.1 مليون د.ك. مقابل حوالي 96.5 مليون د.ك. في عام 2015م، وبلغ الإنفاق الإداري خلال عام 2016 حوالي 8.52 مليون د.ك. وبلغ صافي الربح حوالي 59.2 مليون د.ك. مقابل حوالي 77.5 مليون د.ك. في عام 2015م. وبلغ إجمالي حقوق الدول الأعضاء بنهاية عام 2016م حوالي 3.3 مليار د.ك. مقابل حوالي 3.2 مليار د.ك. في نهاية عام 2015م.

د- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

بلغ إجمالي موجودات المؤسسة في عام 2016م نحو 457 مليون دولار موزعة بين استثمارات بنسبة 75.6 في المئة، والنقدية والودائع المالية بنسبة 22.7 في المئة، والموجودات الأخرى بنسبة 1.7 في المئة. وبلغت حقوق الملكية في نهاية عام 2016م حوالي 431.2 مليون دولار بزيادة تبلغ 22.2 مليون دولار.

وبلغ إجمالي دخل المؤسسة في عام 2016م نحو 16.7 مليون دولار منه مبلغ 10.1 مليون دولار نتج عن نشاط المؤسسة في تقديم الضمان ومن الفوائد المحققة على السندات والودائع والحسابات تحت الطلب والإيرادات الأخرى، ومبلغ 6.6 مليون دولار نتج عن استثمارات موجودات المؤسسة ومن توزيعات الأرباح وبيع عدد من الاستثمارات في السندات والصناديق المالية والمحافظ الاستثمارية وفروق العملة.

وبلغت مصاريف المؤسسة العمومية والإدارية في عام 2016م نحو 9.7 مليون دولار وهي أقل من التقديرات في موازنة عام 2016م.

وبذلك فإن صافي نتائج أعمال المؤسسة في عام 2016م تظهر أرباح محققة قدرها 7 مليون دولار مقارنة بحوالي 12.1 مليون دولار للعام السابق.

هـ- الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي

بلغ إجمالي قيمة مساهمة الهيئة في رؤوس أموال الشركات القائمة والشركات قيد التنفيذ في عام 2016م (مساهمات وقروض) نحو 571 مليون دولار تعادل 94 في المئة من رأس مال الهيئة المدفوع البالغ 606 مليون دولار.

وبلغ إجمالي الدخل خلال عام 2016م نحو 43.1 مليون دولار مقابل 92.8 مليون دولار للعام السابق، ويتكون الدخل بصفة أساسية من دخل المحافظ الاستثمارية والدخل من القروض والدخل من أرباح الشركات. وبلغ صافي الربح نحو 16.7 مليون دولار مقابل 32.4 مليون دولار للعام السابق.

وبلغ إجمالي الموجودات في نهاية العام 2016م نحو 849.2 مليون دولار مقابل 788.1 مليون دولار للعام السابق. وبلغ إجمالي المطلوبات نحو 48 مليون دولار لعام 2016م مقابل 45.1 مليون دولار للعام السابق.

4- البنك الإسلامي للتنمية

ارتفع إجمالي موجودات البنك من 22.7 مليار دولار في نهاية عام 2015م إلى حوالي 24.4 مليار دولار في نهاية عام 2016م، كما ارتفع إجمالي المطلوبات من 11.6 مليار دولار إلى 13.2 مليار دولار، وارتفع إجمالي الإيرادات من نحو 544.4 مليون دولار إلى حوالي 923.2 مليون دولار خلال نفس الفترة من العام السابق. وبلغ صافي الدخل حوالي 411 مليون دولار في عام 2016م مقابل 199.9 مليون دولار في عام 2015م،

وانخفضت القيمة الإجمالية للقروض المصروفة في عام 2016م إلى حوالي 1.9 مليار دولار مقابل 2.1 مليار دولار في عام 2015م، كما انخفضت القروض القائمة إلى حوالي 11.7 مليار دولار في عام 2016م مقابل 13.4 مليار دولار في عام 2015م، في حين ارتفعت القروض المسددة إلى حوالي 1.5 مليار دولار في عام 2016م مقابل 1.1 مليار دولار في عام 2015م.

5- صندوق الأوبك للتنمية الدولية

بلغ رأسمال الصندوق (يشتمل على مساهمات الدول الأعضاء والاحتياطي) حوالي 6.9 مليار دولار في نهاية عام 2015م بانخفاض قدره 1.8 مليون دولار مقارنة مع عام 2014م. وبلغ إجمالي موجودات الصندوق نحو 7 مليار دولار بانخفاض قدره 9.3 مليون دولار عن العام السابق. وبلغ إجمالي القروض المقدمة من الصندوق حتى عام 2015م حوالي 11.3 مليار دولار مقابل حوالي 10.4 مليار دولار في العام السابق. وبلغت قيمة القروض المسددة نحو 6.8 مليار دولار حتى عام 2015م مقابل 6.2 مليار دولار في العام السابق. وبلغ إجمالي الدخل 76.3 مليون دولار لعام 2015م مقابل 95.8 مليون دولار لعام 2014م. كما سجل الصندوق في عام 2015م صافي دخل بلغ 20.7 مليون دولار مقابل نحو 40.2 مليون دولار في عام 2014م.

6- صندوق النقد الدولي

اللجنة النقدية والمالية الدولية

عقدت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية اجتماعها الخامس والثلاثين في واشنطن بتاريخ 22 إبريل 2017م، وناقشت اللجنة وضع الاقتصاد العالمي ومواصلة نموه المحدود حيث أشارت إلى أن مستويات الدين المرتفعة، وضعف نمو الإنتاجية تشكلان أهم التحديات أمام الاقتصادات المتقدمة.

كما أشارت إلى أن الاقتصادات التي لا تزال معدلات التضخم فيها دون المستوى المستهدف وفجوات الناتج لا تزال سالبة سوف يتعين عليها الحفاظ على موقف السياسة النقدية التيسيرية بما يتماشى مع صلاحيات البنوك المركزية وذلك مع مراعاة المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي.

ورحبت اللجنة بتقديم الصندوق المشورة وفق ظروف كل بلد بشأن مزيج السياسات اللازمة لمواصلة التعافي ومعالجة الاختلالات العالمية. وأيدت اللجنة الجهود المبذولة بشأن قواعد المالية العامة وأطرها متوسطة الأجل وتطبيق إطار الحيز المالي في أعمال الرقابة الثنائية. كما أيدت الجهود المبذولة لمراجعة إطار تقييم إدارة الاستثمار العام، وتوسيع نطاق مبادرة دعم سياسات البنية التحتية، واستكشاف الإصلاحات من أجل وضع سياسات للمالية العامة تدعم النمو وتحقق العدالة على أساس مستمر.

كما رحبت بالجهود المبذولة مؤخراً للتعرف على أسباب ضعف نمو الإنتاجية ووضع مجموعة أدوات جديدة لتحديد الثغرات في السياسات الهيكلية، كما تتطلع اللجنة إلى متابعة جهود الصندوق الأخرى وتوصياته بشأن الإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية الرامية إلى تعزيز الإنتاجية والاستثمار والقدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية.

وأيدت اللجنة زيادة جهود الصندوق لتوفير تقييم دقيق وصريح للاختلالات العالمية وأسبابها، وأسعار الصرف في إطار مشاورات المادة الرابعة و «تقرير القطاع الخارجي» على السواء. كما أكدت أهمية تنفيذ رؤية الصندوق المؤسسية بشأن التدفقات الرأسمالية على نحو فعال ومتسق، مع توجيه اهتمام كبير بتدابير إدارة التدفقات.

ورحبت اللجنة بمواصلة دعم الصندوق، بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، لجهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك جدول أعمال تمويل التنمية، وذلك بمساعدة الدول الهشة وتقديم الدعم للبلدان منخفضة الدخل والدول الصغيرة من أجل تعزيز نظمها لتعزيز الإيرادات المحلية وإدارة المالية العامة ولتعميق أسواقها المالية.

7- مجموعة البنك الدولي

لجنة التنمية

عقدت لجنة التنمية اجتماعها في مدينة واشنطن بتاريخ 22 إبريل 2017م، حيث استعرض الاجتماع حالة الاقتصاد العالمي، وأشارت إلى أن عملية تحسين التوقعات العالمية تقتضي وجود سياسات تعزز من النمو الشامل والمستدام، ومعالجة مواطن الضعف المالية، وتوفير الفرص الوظيفية والاقتصادية. وتعد الإجراءات التي تقوم على مواجهة الآثار السلبية الناجمة عن انخفاض علاقات المصارف المراسلة من الأولويات الهامة لدى العديد من الدول.

ورحبت اللجنة بتقرير مستجدات عملية التطبيق لرؤية «النظرة المستقبلية لمجموعة البنك الدولي»، حيث أقر البنك رؤية تقوم على الرقي بمستوى المجموعة كي تصبح أقوى وأكثر مرونة. كما أقرت اللجنة استمرارية التقدم الذي أنجزته المجموعة وتشجيع مواصلة الجهود، بالتنسيق مع الشركاء المعنيين بالتنمية، الرامية لإنجاز الالتزامات والسياسات الخاصة برؤية النظرة المستقبلية ورفع التقارير عنها بهدف وضع الأولوية لحلول القطاع الخاص عند توظيف الموارد العامة النادرة، بما في ذلك ما يخص البنى التحتية، وتعزيز حركة حشد الموارد المحلية، وتقديم المساندة لعملاء مجموعة البنك الدولي بجميع فئاتهم.

كما رحبت اللجنة بأنشطة مجموعة البنك الدولي واسعة النطاق في مجال الاستعداد للكوارث ومنع حدوثها والاستجابة لها، وذلك عن طريق وضع الاستثمارات لمعالجة الجذور المسببة لضعف الحوكمة من خلال مساعدة الدول في وضع أساس مؤسساتي واجتماعي متين. كما شجعت على بذل جهود إضافية لتحريك الدعم للدول والمجتمعات واللاجئين، وذلك بالتنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين.

وأشادت اللجنة بمختلف مبادرات مجموعة البنك الدولي في سبيل تعزيز الترابط بين الجهود الإنسانية والتنموية وإرساء السلام.

8- بنك التسويات الدولية

عقد بنك التسويات الدولية اجتماعه السنوي في مدينة بازل – سويسرا في 26 يونية 2016م، وخلص التقرير السنوي السادس والثمانين للبنك إلى أن هناك حاجة ملحة لإعادة توازن السياسات المالية والهيكلية من أجل التحول إلى توسع عالمي أكثر قوة واستدامة ومعالجة نقاط الضعف المتراكمة، ويدعو إلى اعتماد سياسات تحوطية ومالية وتنظيمية لممارسة دور أكبر.

وذكر البنك أن الاقتصاد لا يزال يتكيف بطريقة غير متكافئة وغير مكتملة على الرغم من استمرار التوسع العالمي. فلم تتحقق التوقعات ولم تستعاد الثقة بعد، حيث أن التقلبات الضخمة في أسعار الصرف وأسعار السلع الأساسية دليلاً على ضرورة إعادة توازن القوى التي تقود إلى التطورات العالمية.

كما أشار البنك إلى أن الأسواق المالية شهدت مراحل من الهدوء والاضطراب. وكما هو الحال في السنوات السابقة، فإن الأسعار في أسواق الأصول حساسة تجاه تطورات السياسة النقدية. وتتم مراقبة أوجه الضعف في اقتصادات الأسواق الصاعدة، وخاصةً الصين، عن كثب مرةً أخرى. ومقارنةً بالعام الماضي وتحديداً في نهاية مايو 2016م، كانت أسعار الأسهم أكثر انخفاضًا، والإقراض أعلى، والدولار متراجعاً مقابل معظم العملات، والعائد على السندات بلغ مستويات منخفضة جديدة.

9- مجلس الاستقرار المالي

عقد مجلس الاستقرار المالي جلسته في 28 فبراير 2017م والتي استمرت ليومين في مدينة كيب تاون-جنوب أفريقيا حيث تضمنت الجلسة استعراض التقدم المحرز في تنفيذ إصلاحات ما بعد الأزمة وتقييم مدى كفاءتها وتأثيراتها. ونوقش التقدم المحرز في إصلاحات المشتقات المالية خارج البورصة وتأثيرها، بالإضافة إلى ما أحرزه المجلس من تقدم في وضع إطار العمل الشامل والمتناسق لتقييم آثار ما بعد تنفيذ الإصلاحات. ويركّز إطار العمل هذا على أهمية التقييم الفعّال وتقييم آثار عملية مراجعة سياسات المجلس. كما ناقش التقدم المحرز في العمل على التقنية المالية، والسلوكيات غير السوية في القطاع المالي، والإفصاحات المالية ذات الصلة بتغير المناخ.

وعقد المجلس منتدى الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية السنوي الثالث لمناقشة برنامج الإصلاحات التنظيمية وآثارها وتحديات الاستقرار المالي المهمة لهذه الدول والمجموعات. وتضمن الاجتماع مناقشة الإجراءات للاستجابة للمسائل التي أثيرت في منتدى الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية العام الماضي، والتي تضمنت جوانب من معيار بازل 3 وإصلاحات أسواق المشتقات المالية خارج البورصة.

تطرق المجلس إلى التطورات الأخرى التي تؤثر على الأنظمة المالية للأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، بما في ذلك العمل الدولي للحد من انسحاب البنوك المراسلة ودراسة مساهمة التقنية المالية في توسيع الشمول المالي.

وناقش المجلس نقاط ضعف النظام المالي الحالية والناشئة وأشار إلى أن المستويات العالية والمتزايدة للديون بالعملات المحلية والأجنبية في العديد من الدول، والزيادات المحتملة في معدلات الفائدة طويلة الأجل وتطورات أسعار الصرف أدت إلى تضييق الأوضاع المالية في بعض الدول والشركات المقترضة. كما أشار إلى أن ارتفاع تقديرات العقارات التجارية والسكنية في بعض الدول يثير المخاوف حول جودة الأصول العقارية في البيئات التي تشهد معدل نمو مرتفع أو متباطئ.

وناقش مجلس الاستقرار المالي تقريرًا أولياً يسعى إلى تحليل أوجه الترابط بين الأطراف المقابلة المركزية وأعضاء المقاصة الرئيسيين ومقدمي الخدمات المالية والآثار المترتبة عليها. وسيدعم هذا التحليل العمل على متانة الأطراف المقابلة المركزية وتخطيط التعافي وإمكانية المعالجة. وتم الاتفاق في الاجتماع على مواصلة مراقبة الترابط في المقاصة المركزية وإجراء تحليل آخر في الوقت المناسب.

كما ناقش المجلس تصميم إطار عمل لتوجيه تقييم آثار إصلاحات مجموعة العشرين. ويجري العمل على وضع إطار العمل بتعاون وثيق مع الهيئات المعنية بوضع المعايير ومع مساهمات من أعضاء مجلس الاستقرار المالي وغيرهم من أصحاب المصلحة. وسيتم استخدامه مع مرور الوقت لتحليل ما إذا كانت الإصلاحات تحقق النتائج المرجوة منها، وللمساعدة في تحديد العواقب الكبيرة غير المقصودة التي يجب معالجتها دون التأثير على أهداف الإصلاحات.

ورحب المجلس بخطة عمل المنظمة الدولية لمراقبي التأمين للمضي قدمًا في تقييم المخاطر على النظام المالي. وأقر تأجيل تنفيذ معيار القدرة الاستيعابية الأعلى للخسائر حتى يصبح قائماً على معيار رأس مال التأمين، وشدد على أهمية تقييم فوائد النهج القائم على الأنشطة في الوقت الذي يستمر فيه وضع معيار رأس مال التأمين.

وعرض المجلس ملخصاً أعدته مجموعة عمل الإفصاحات المالية ذات الصلة بالمناخ للردود على المشاورة العامة التي انتهت في وقت سابق من هذا الشهر. وسيوفر التقرير النهائي للمجموعة عدد من توصيات الإفصاح الطوعية والمتسقة لتستخدمها الشركات لتوفير المعلومات للمستثمرين والمقرضين ومكتتبي شركات التأمين عن مخاطرهم المالية ذات الصلة بالمناخ.

10- لجنة بازل

أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية في يناير عام 2015م المعيار النهائي الخاص بمتطلبات الإفصاح المنقحة للركيزة الثالثة. وستمكن هذه المتطلبات المشاركين في الأسواق من المقارنة بين بيانات المصارف المتعلقة بالإفصاح عن رأس المال والأصول مرجحة المخاطر، حيث دخل هذا المعيار حيز التنفيذ نهاية عام 2016م.

كما أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية المعايير النهائية بشأن مواضيع متنوعة، وستسري اعتبارًا من 1 يناير عام 2017م، وهي كما يلي:

- المتطلبات النهائية لرأس المال للأطراف المقابلة المركزية – وتتمحور هذه المتطلبات التفصيلية حول معاملة الأصول مرجحة المخاطر للانكشافات على الأطراف المقابلة المركزية، إلى جانب معاملة الهامش المبدئي وهامش التباين.
- متطلبات رأس المال للاستثمار في أسهم الصناديق – يتناول هذا المعيار معاملة رأس المال لاستثمارات الأسهم في مختلف الصناديق عبر اتباع أساليب مختلفة.
- النهج الموحد للمخاطر الائتمانية للأطراف المقابلة – يتناول هذا النهج الجديد مخاطر الأطراف المقابلة في عمليات المشتقات المالية خارج البورصة.
- إطار التورق – يعالج هذا المعيار مسألة عمليات التورق البسيطة والشفافة والقابلة للمقارنة.
- متطلبات السيولة خلال نفس اليوم – يتناول هذا المعيار مراقبة متطلبات السيولة خلال نفس اليوم لجميع المصارف.
- متطلبات الهامش للمشتقات المالية خارج البورصة – يعالج هذا المعيار مسألة استحداث متطلبات الهوامش (الهامش المبدئي وهامش التباين) للمشتقات المالية خارج البورصة إضافةً إلى استحداث مختلف أشكال الاستقطاعات لكل نوع من أنواع المشتقات.

11- مجموعة العشرين

عقدت قمة قادة دول مجموعة العشرين أعمالها في مدينة هانغتشو بجمهورية الصين الشعبية بتاريخ 4-5 سبتمبر 2016م، واستعرضت القمة في جلستها الأولى «تعزيز تنسيق السياسات واستحداث مسار جديد للنمو» سبل تنسيق السياسات بين دول المجموعة والخيارات الممكنة للإجراءات الجماعية للإصلاحات الهيكلية والتي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي العالمي على المدى الطويل. كما ناقشت القمة محور عمل المجموعة خلال الرئاسة الصينية والمتمثل في العمل نحو اقتصاد عالمي مبتكر ونشيط ومترابط وشامل إلى جانب سبل تعزيز النمو الشامل من خلال اتخاذ إجراءات جماعية ملموسة للحد من التفاوت وعدم التوازن في التنمية الدولية. وفيما يتعلق باستحداث طريق جديد للنمو يعتمد على الابتكار والثورة الصناعية الجديدة والاقتصاد الرقمي، رحب القادة خلال مداخلاتهم باعتماده ضمن جدول أعمال المجموعة، وقد شدد عدد من القادة على أهمية نشر التقنية، بالإضافة إلى ضمان استفادة جميع شرائح المجتمع منها من أجل حماية المجتمع من المخاطر الأمنية الإلكترونية. وناقشت الجلسة الثانية «زيادة فعالية وكفاءة الحوكمة المالية العالمية» النظام المالي والاقتصادي وسبل تعزيز حوكمته لتغطية نقاط الضعف التي أظهرتها الأزمة المالية العالمية. ونظراً لأهمية الاستمرار في تعزيز مرونة واستقرار النظام، فقد قامت الرئاسة الصينية بإعادة مجموعة العمل الخاصة بالهيكل المالي الدولي بهدف مناقشة مواضيع منها إصلاح الحصص والأصوات في المؤسسات المالية الدولية وحوكمتها وتقوية مواردها، وطرق مراقبة تدفقات رؤوس الأموال، وإعادة هيكلة الديون السيادية، وتعزيز دور حقوق السحب الخاصة، وتعزيز شبكة الأمان العالمية. كما تم إنشاء فريق عمل التمويل الأخضر خلال فترة الرئاسة الصينية يهدف إلى مناقشة التحديات التي تواجه المؤسسات والأسواق المالية للحصول على التمويل الأخضر، ووضع خيارات لتعزيز قدرة النظام المالي على تعبئة رأس مال خاص للتمويل الأخضر. واتفق القادة في مداخلاتهم على أن جهود مجموعة العشرين والإصلاحات التي تمت في مجال تقوية التشريعات المالية، وتعزيز شبكة الأمان المالي العالمي، والمبادرات التي تم الاتفاق عليها لتقوية النظام الضريبي الدولي وتبادل المعلومات ساهمت بجعل النظام المالي العالمي أكثر كفاءة. مؤكدين على أهمية مواصلة الجهود وتنفيذ الالتزامات في هذا المجال لتجنب حصول الأزمات المالية والتأكد من سلامة الاقتصاد العالمي. كما رحب القادة في استمرار مجموعة عمل الهيكل المالي الدولي في مجموعة العشرين لمواصلة أعمالها تحت الرئاسة الألمانية.

واستعرضت الجلسة الثالثة «قوة ومتانة التجارة والاستثمار الدوليين» بما في ذلك أهمية دور التجارة والاستثمار في دفع عجلة النمو العالمي. حيث اتفق القادة على الحاجة إلى تحفيز التجارة العالمية، وتخفيض تكلفة التجارة، وأهمية التجارة الإلكترونية، وتقوية نظام التجارة متعدد الأطراف والتكامل مع اتفاقيات التجارة الإقليمية، والتنسيق في مجال الاستثمار وتبني سياسات أكثر انفتاحاً وشفافية.

أما بالنسبة للجلسة الرابعة «التنمية الشاملة والمترابطة»، فقد ناقش القادة عدداً من القضايا التي تضمّنها جدول أعمال مجموعة العشرين تحت الرئاسة الصينية والتي تهدف إلى تعزيز التنمية الشاملة والمترابطة ولا سيما تنفيذ أجندة التنمية لعام 2030م، ودعم التصنيع في أفريقيا والدول الأقل نمواً، وتشجيع التوظيف، وتعزيز الأمن الغذائي. وأعرب القادة في مداخلاتهم عن التزامهم بالمساهمة في تنفيذ أجندة التنمية 2030م، كما شددوا على الإجراءات الوطنية والجماعية مع مراعاة الظروف الخاصة بكل دولة. كما رحب القادة بمبادرة مجموعة العشرين لدعم التصنيع في أفريقيا والبلدان الأقل نمواً، ما من شأنه تعزيز النمو الشامل لهذه البلدان وقدراتها التنموية. وجدد

القادة الالتزام بتعزيز الاستثمار مع التركيز على الاستثمار في البنية التحتية ذات الجودة العالية، كما صادق القادة على التحالف العالمي لربط البنى التحتية وذلك لتعزيز أوجه التعاون بين مختلف برامج ربط البنى التحتية بصورة شاملة. أما في مجال التوظيف، أكد القادة على أهمية اتخاذ إجراءات فعّالة لمعالجة التغيرات في المهارات المطلوبة في سوق العمل، ومساندة ريادة الأعمال، وتحسين فرص العمل ولا سيما للنساء والشباب. ورأى القادة مناسبة استمرار مجموعة العشرين بالتركيز على قضايا الأمن الغذائي والتغذية والنمو الزراعي المستدام والتنمية الريفية، مؤكدين على أهمية تسهيل النمو الزراعي المستدام وسلاسل قيمة الغذاء من خلال الابتكارات التقنية والمؤسسية والاجتماعية والتجارة والاستثمار المسؤول كوسائل للأمن الغذائي والتنمية الريفية والتخفيف من وطأة الفقر.

وناقش القادة خلال الجلسة الخامسة «القضايا الأخرى ذات الأثر على الاقتصاد العالمي» التحديات العالمية التي تؤثر على الاقتصاد العالمي كقضايا الإرهاب وتمويله، واللاجئين، والتغير المناخي، والصحة العامة. واتفق القادة على أهمية التعاون الدولي في محاربة الإرهاب ومصادر تمويله. وبالنسبة للتغير المناخي، حثّ عدد من القادة على الإسراع في إنهاء إجراءات المصادقة على اتفاقية باريس للتغير المناخي لتسريع دخولها حيز النفاذ.

12- منظمة الأوبك

عقدت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) مؤتمرها الواحد والسبعين بعد المئة في شهر نوفمبر 2016م، في فيينا -النمسا. حيث ناقش المؤتمر عدداً من الموضوعات من بينها التطورات التي شهدتها سوق النفط العالمية. واستعرض المؤتمر توقعات السوق النفطية لعام 2017م، كما تم بحث مستويات الإنتاج وسبل إعادة التوازن إلى السوق. وذكر المؤتمر بأن العمل على إعادة التوازن إلى السوق مستمرة حيث شدد المؤتمر على أن مخزونات البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لا تزال أعلى من متوسط خمس سنوات. وسجل المؤتمر تقديره العميق لاتفاق الدول الأعضاء في اجتماع الجزائر بشأن تخفيض إنتاجها إلى مستوى 32.5 مليون برميل يومياً وذلك من أجل الإسراع في سحب الزيادة المستمرة في مستوى المخزونات النفطية ودفع جهود إعادة التوازن في السوق. وقرر المؤتمر أيضاً إنشاء لجنة رفيعة المستوى تضم ممثلين من الدول الأعضاء وبدعم من أمانة أوبك لمراقبة تنفيذ هذا الاتفاق. كما وافق المؤتمر على وضع إطار مشاورات رفيعة المستوى بين الدول المنتجة للنفط في أوبك وخارج أوبك تضمن التوازن والنمو المستدام في السوق. ورحب المؤتمر بالتنفيذ المبكر لاتفاقية باريس بشأن التغير المناخي مشيراً إلى أن منظمة أوبك ستواصل دعم هذه الاتفاقية من خلال مراعاة مستوى التنمية والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية.

02

الاقتصاد السعودي

واصلت المملكة التقدم في مسارها التنموي الجديد المتمثل في «رؤية المملكة العربية السعودية 2030» من خلال عدد من البرامج التي بدأت المملكة العمل بها كبرنامج التحول الوطني، وبرنامج تحقيق التوازن المالي، وبرنامج إعادة هيكلة الحكومة. وشهد الاقتصاد السعودي تحديات مالية واقتصادية خلال عام 2016م نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية إلى ما دون الثلاثين دولاراً أمريكياً، وخاصةً خلال الربع الأول من عام 2016م. وعززت هذه التحديات متانة وقوة البنيه الاقتصادية والمالية للمملكة من خلال مواصلة الاقتصاد السعودي نموه الإيجابي.

النمو الاقتصادي

تشير بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى نموه بنسبة 1.7 في المئة في عام 2016م ليبلغ نحو 2,589.6 مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته 4.1 في المئة في عام 2015م. وسجل الناتج المحلي للقطاع النفطي ارتفاعاً نسبته 3.8 في المئة ليبلغ حوالي 1,140 مليار ريال. أما الناتج المحلي للقطاع غير النفطي فقد سجل نمواً نسبته 0.2 في المئة ليبلغ حوالي 1,428.7 مليار ريال، وارتفع معدل نمو ناتج القطاع الخاص غير النفطي بنسبة 0.1 في المئة ليبلغ نحو 1,000.3 مليار ريال، في حين ارتفع ناتج القطاع الحكومي غير النفطي بنسبة 0.6 في المئة ليبلغ 428.4 مليار ريال.

ونمت معظم الأنشطة الاقتصادية الرئيسة بالأسعار الثابتة في عام 2016م بنسب متفاوتة (جدول رقم 2-1). حيث نما نشاط الصناعات التحويلية بنسبة 3.9 في المئة، وسجل نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال نمواً نسبته 2.8 في المئة، ونما نشاط النقل والتخزين والاتصالات بنسبة 2.8 في المئة، ونما نشاط التعدين والتحجير بنسبة 2.7 في المئة، كما سجل نشاط الكهرباء والغاز والماء نمواً نسبته 2.3 في المئة، ونما نشاط خدمات جماعية واجتماعية وشخصية بنسبة 1.8 في المئة، ونما نشاط الزراعة والغابات وصيد الأسماك بنسبة 0.6 في المئة، وسجل نشاط منتجي الخدمات الحكومية نمواً نسبته 0.2 في المئة عن العام السابق. في حين سجل كل من نشاط التشييد والبناء ونشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق انخفاضاً نسبته 3.3 في المئة و1.6 في المئة على التوالي عن العام السابق.

الاقتصاد السعودي

جدول رقم 2-1:
الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي بقيم المنتجين بالأسعار الثابتة (2010م = 100)
(مليون ريال)

	2014	2015	2016*	التغير % 2016
أ-الصناعات والمنتجون الآخرون ما عدا منتجي الخدمات الحكومية				
1- الزراعة والغابات وصيد الأسماك	59,382	59,744	60,122	0.6
2- التعدين والتحجير	972,729	1,018,485	1,046,490	2.7
أ) الزيت الخام والغاز الطبيعي	963,411	1,008,782	1,036,963	2.8
ب) نشاطات تعدينية وتحجيرية أخرى	9,318	9,703	9,527	-1.8
3- الصناعات التحويلية	279,987	298,442	309,981	3.9
أ) تكرير الزيت	74,173	83,547	96,604	15.6
ب) صناعات أخرى	205,813	214,895	213,377	-0.7
4- الكهرباء والغاز والماء	31,282	32,928	33,688	2.3
5- التشييد والبناء	120,213	125,184	121,079	-3.3
6- تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	225,420	231,744	228,005	-1.6
7- النقل والتخزين والاتصالات	136,602	144,519	148,509	2.8
8- خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	225,598	230,836	237,380	2.8
أ) ملكية المساكن	119,382	123,490	127,440	3.2
ب) أخرى	106,217	107,346	109,940	2.4
9- خدمات جماعية واجتماعية وشخصية	47,908	48,812	49,669	1.8
10- ناقصا الخدمات المصرفية المحتسبة	20,347	20,531	20,714	0.9
ب-منتجو الخدمات الحكومية	**346,099**	**353,949**	**354,519**	**0.2**
المجموع ما عدا رسوم الاستيراد	**2,424,873**	**2,524,111**	**2,568,728**	**1.8**
رسوم الاستيراد	19,968	21,125	20,834	-1.4
الناتج المحلي الإجمالي	**2,444,841**	**2,545,236**	**2,589,562**	**1.7**

* بيانات أولية. المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

العرض والطلب المحليين

سجل إجمالي العرض من السلع والخدمات للقطاع غير النفطي بالأسعار الجارية انخفاضاً نسبته 7.0 في المئة في عام 2016م (جدول رقم 2-3)، وفي المقابل سجل الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي (بالأسعار الجارية) زيادة نسبتها 1.7 في المئة، كما ارتفع الناتج المحلي غير النفطي للقطاع الحكومي بنسبة 2.8 في المئة، وارتفع الناتج المحلي للقطاع الخاص بنسبة 1.2 في المئة، وبالمقابل سجل إجمالي الواردات انخفاضاً نسبته 23.1 في المئة.

وسجل الطلب على السلع والخدمات للقطاع غير النفطي بالأسعار الجارية في عام 2016م انخفاضاً نسبته 6.6 في المئة مقارنة بعام 2015م. ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 3.8 في المئة، حيث انخفض الاستهلاك النهائي للقطاع الحكومي بنسبة 15.1 في المئة، بالرغم من ارتفاع الاستهلاك النهائي للقطاع الخاص بنسبة 4.7 في المئة. وانخفض إجمالي الإنفاق الاستثماري (إجمالي تكوين رأس المال) بنسبة 12.7 في المئة، وكذلك انخفضت الصادرات غير النفطية بنسبة 5.3 في المئة (جدول رقم 2-3).

سوق النفط

تشير بيانات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) لعام 2016م إلى انخفاض متوسط سعر برميل النفط العربي الخفيف بنسبة 17.8 في المئة ليبلغ 40.96 دولار للبرميل مقارنة بنحو 49.85 دولار للبرميل في عام 2015م. وبالنسبة لإنتاج المملكة من النفط، تشير بيانات وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية إلى ارتفاع المتوسط اليومي لإنتاج المملكة من النفط في عام 2016م ليبلغ نحو 10.46 مليون برميل مقارنة بنحو 10.19 مليون برميل في عام 2015م، أي بارتفاع نسبته 2.9 في المئة (جدول رقم 2-2).

جدول رقم 2-2:
مؤشرات اقتصادية مختارة

	2015	2016
تقديرات عدد السكان (بالمليون نسمة)	30.9	31.8
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (مليار ريال)	2,453.5	2,424.1
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (مليار ريال) (2010م=100)	2,545.2	2,589.6
معامل انكماش أسعار الناتج المحلي غير النفطي	124.0	125.8
معدل التضخم (أسعار المستهلك)	2.2	3.5
إجمالي عرض النقود ن3 (مليار ريال)	1,773.3	1,787.4
المتوسط اليومي لإنتاج المملكة من النفط الخام (مليون برميل)	10.2	10.5
متوسط الأسعار لبرميل النفط العربي الخفيف* (بالدولار الأمريكي)	49.9	41.0
متوسط أسعار الصرف الفعلية للريال (2010م=100)	118.5	123.2
نسبة النقد المتداول إلى إجمالي عرض النقود	9.5	9.5
نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي عرض النقود	90.5	90.5
صافي الموجودات الأجنبية للمصارف المحلية (مليار ريال)	225.5	145.7
أسعار الفائدة على الودائع المصرفية بالريال السعودي** (3 أشهر)	0.9	2.1
معدل كفاية رأسمال المصارف (معيار بازل 2)	18.1	19.5
الإيرادات العامة الفعلية (مليار ريال)	615.9	519.4
الإيرادات النفطية (مليار ريال)	446.4	333.7
المصروفات العامة الفعلية (مليار ريال)	978.1	830.5
عجز الميزانية العامة (مليار ريال)	-362.2	-311.1
نسبة عجز الميزانية العامة للناتج المحلي الإجمالي	-14.8	-12.8
الصادرات السلعية *** (مليار ريال)	763.3	688.4
الواردات السلعية (سيف) (مليار ريال)	655.0	525.6
نسبة فائض الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي	-8.7	-4.3
الحساب الجاري (مليار ريال)	-212.7	-103.3
مؤشر أسعار الأسهم المحلية (1985م=1000)	6,911.8	7,210.4
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	5.8	13.1

* حسب أرقام الأوبك.

** أسعار الفائدة بين المصارف.

*** تشمل (الصادرات النفطية وغير النفطية).

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، وزارة المالية، وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، هيئة السوق المالية، مؤسسة النقد العربي السعودي.

عرض النقود والنشاط المصرفي

سجل عرض النقود (ن3) ارتفاعاً في عام 2016م نسبته 0.8 في المئة ليصل إلى 1,787.4 مليار ريال، مقابل ارتفاع نسبته 2.5 في المئة في العام السابق عندما بلغ نحو 1,773.3 مليار ريال. وارتفع النقد المتداول خارج المصارف بنسبة 1.1 في المئة، وكذلك ارتفعت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 13.1 في المئة، بينما انخفضت الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة 22.0 في المئة، وانخفضت الودائع تحت الطلب بنسبة 0.2 في المئة مقارنة بعام 2015م.

وواصل القطاع المصرفي أداءه الجيد خلال عام 2016م، حيث ارتفع إجمالي موجودات المصارف التجارية بنسبة 2.2 في المئة ليبلغ نحو 2,256.3 مليار ريال مقارنة بنحو 2,208.8 مليار ريال في العام السابق. وسجلت الودائع المصرفية نمواً نسبته 0.8 في المئة لتبلغ نحو 1,617 مليار ريال. وارتفع رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية بنسبة 10.3 في المئة ليبلغ نحو 299 مليار ريال، وانخفضت الأرباح بنسبة 5.4 في المئة لتبلغ نحو 40.4 مليار ريال. وارتفع الائتمان المصرفي الممنوح للقطاعين الخاص والعام بنسبة 2.8 في المئة ليبلغ نحو 1,400.4 مليار ريال، وبلغ متوسط معدل كفاية رأس المال (معيار بازل) 19.5 في المئة في نهاية عام 2016م مقارنة بنحو 18.1 في المئة في نهاية العام السابق.

قطاع التأمين

بلغ مستوى عمق سوق التأمين في المملكة (إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها إلى إجمالي الناتج المحلي) في عام 2016م حوالي 1.52 في المئة مقارنة بنسبة 1.49 في المئة في العام السابق. كما انخفضت كثافة سوق التأمين (إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها مقسومة على عدد السكان) بنسبة 2.2 في المئة لتبلغ 1,159.5 ريال للفرد مقارنة بنحو 1,186.1 ريال للفرد في العام السابق.

جدول رقم 2-3:
إجمالي العرض والطلب المحلي من السلع والخدمات للقطاع غير النفطي (بالأسعار الجارية)
(مليون ريال)

	2014	2015	2016*	التغير % 2016
إجمالي العرض**	**2,573,067**	**2,718,677**	**2,528,808**	**-7.0**
الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي	1,615,380	1,767,847	1,797,153	1.7
الحكومي	465,745	554,305	569,619	2.8
الخاص	1,149,636	1,213,542	1,227,534	1.2
إجمالي الواردات	957,686	950,830	731,655	-23.1
إجمالي الطلب	**2,727,660**	**2,829,785**	**2,646,984**	**-6.5**
الاستهلاك النهائي	1,649,013	1,724,946	1,660,089	-3.8
الحكومي	739,156	736,139	624,632	-15.1
الخاص	909,857	988,807	1,035,457	4.7
إجمالي تكوين رأس المال	**815,457**	**861,857**	**752,121**	**-12.7**
الصادرات غير النفطية	**263,190**	**242,982**	**234,774**	**-3.4**
الصادرات السلعية	216,254	188,705	174,931	-7.3
صادرات الخدمات	46,936	54,277	59,843	10.3

* بيانات أولية.

** يعزى عدم تطابق العرض والطلب إلى أن إجمالي الواردات وإجمالي تكوين رأس المال يشمل واردات القطاع النفطي.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

سوق الأسهم المحلية

سجل المؤشر العام لأسعار الأسهم المحلية ارتفاعاً سنوياً نسبته 4.3 في المئة ليبلغ 7,210.4 نقطة بنهاية عام 2016م. وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المصدرة في نهاية عام 2016م لتصل إلى 1,682 مليار ريال مقارنة بنحو 1,579 مليار ريال في نهاية العام السابق، أي بارتفاع نسبته 6.5 في المئة. وارتفع عدد الأسهم المتداولة بنسبة 2.7 في المئة لتبلغ 67.7 مليار سهم بقيمة بلغت نحو 1,157 مليار ريال.

المالية العامة

تشير البيانات الصادرة للإيرادات والمصروفات الفعلية للعام المالي 1438/1437هـ (2016م) إلى انخفاض الإيرادات الفعلية بنسبة 15.7 في المئة لتبلغ نحو 519.4 مليار ريال مقارنة بنحو 615.9 مليار ريال في العام السابق. وانخفضت المصروفات الفعلية بنسبة 15.1 في المئة لتبلغ نحو 830.5 مليار ريال. وبلغ العجز الفعلي نحو 311.1 مليار ريال مقارنة بعجز بلغ 362.2 مليار ريال في عام 2015م.

الحساب الجاري والتجارة الخارجية

تشير تقديرات ميزان مدفوعات المملكة إلى تحسن عجز الحساب الجاري في عام 2016م ليبلغ 103.3 مليار ريال أي ما يشكل نحو 4.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى هذا التحسن في عجز الحساب الجاري إلى ارتفاع الفائض السلعي بنسبة 26.0 في المئة، وانخفاض عجز صافي الخدمات بما نسبته 24.3 في المئة، وانخفاض عجز صافي الدخل الثانوي بما نسبته 3.0 في المئة.

وتشير الأرقام الأولية للتجارة الخارجية لعام 2016م إلى انخفاض حجم التجارة السلعية للمملكة بنسبة 14.4 في المئة لتبلغ نحو 1,214.1 مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته 26.7 في المئة في العام السابق. ويعود ذلك إلى انخفاض قيمة إجمالي الصادرات بنسبة 9.8 في المئة لتبلغ نحو 688.4 مليار ريال، وتراجعت قيمة إجمالي الواردات بنسبة 19.8 في المئة لتبلغ نحو 525.6 مليار ريال.

التجارة والصناعة

ساهمت الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2016م بنحو 12.0 في المئة أي ما يقارب 310 مليار ريال مقارنة بنسبة بلغت 11.7 في المئة في العام السابق. وبناءً على أحدث البيانات الصادرة عن الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، شهد عام 2016م تطوراً في عدد العقود الصناعية والخدمية واللوجستية التي بلغت حوالي 6,074 عقد صناعي بزيادة نسبتها 1.2 في المئة عن العام السابق. كما زاد عدد المصانع المنتجة بنسبة 6.3 في المئة ليبلغ 3,054 مصنعاً منتجاً.

وواصل قطاع التجارة تحقيق معدلات نمو إيجابية، حيث أصدرت وزارة التجارة والاستثمار خلال عام 2016م سجلات تجارية لإنشاء 12,341 شركة جديدة متنوعة مقارنة بعدد 13,773 شركة أُنشئت في عام 2015م، أي بانخفاض نسبته 10.4 في المئة.

كما بلغ عدد السجلات التجارية للشركات حتى نهاية عام 2016م نحو 129.9 ألف سجل توزعت على مختلف مناطق المملكة بنسب متفاوتة، وكان النصيب الأكبر لمنطقة الرياض بنسبة 39.6 في المئة، تلتها منطقة مكة المكرمة بنسبة 26.1 في المئة، ثم المنطقة الشرقية بنسبة 20.5 في المئة، وذلك من إجمالي عدد السجلات التجارية للشركات حتى نهاية عام 2016م.

وفي مجال الصناعة، أصدرت وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية خلال عام 2016م تراخيص صناعية لإنشاء 578 مصنعاً جديداً في مختلف الأنشطة الصناعية وبرأسمال بلغ نحو 9.6 مليار ريال توفر فرص عمل لما يزيد عن 40 ألف موظف وعامل. ويظهر تصنيف تراخيص المشاريع الجديدة لعام 2016م حسب نشاطها الصناعي وإجمالي رأسمالها، إصدار 153 ترخيصاً لصناعة المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات بإجمالي رأسمال بلغ نحو 1.1 مليار ريال وهو ما يشكل نسبة 11.8 في المئة من إجمالي رأسمال التراخيص. وصدر 111 ترخيصاً لصناعة منتجات المطاط واللدائن بإجمالي رأسمال بلغ نحو 0.9 مليار ريال وهو ما يشكل نسبة 9.9 في المئة من إجمالي رأس مال التراخيص الصناعية الصادرة.

وارتفع العدد الإجمالي التراكمي للمصانع القائمة بالمملكة المرخصة من وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية في نهاية عام 2016م ليصل إلى 7,746 مصنعاً منتجاً، بإجمالي رأس مال بلغ حوالي 1,113.6 مليار ريال، توظف نحو مليون موظف وعامل. ويتضح من تصنيف المصانع المنتجة حسب نشاطها الصناعي وإجمالي رأس مالها أن إجمالي رأس مال صناعة المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية لعدد 732 مصنعاً بلغ 544.3 مليار ريال وبنسبة 48.9 في المئة من إجمالي رأس مال المصانع القائمة بالمملكة، تليها صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة لعدد 152 مصنعاً بمبلغ 133 مليار ريال وبنسبة 11.9 في المئة من إجمالي رأس مال المصانع.

وفيما يخص الاستثمار الأجنبي، فقد أصدرت الهيئة العامة للاستثمار 1,999 ترخيصاً لمنشآت أجنبية حتى نهاية عام 2016م (صناعية، خدميه، وأخرى) برأس مال بلغ قرابة 500 مليار ريال، يعمل بها 162.4 ألف موظف سعودي يشكلون ما نسبته 21.3 في المئة من إجمالي عدد الموظفين وبمتوسط أجر شهري قدره 5,265 ريال. وحسب النشاط التجاري شكل الاستثمار الأجنبي في مجال الطاقة ما نسبته 17.6 في المئة من مجمل أنشطة الاستثمار الأجنبي حتى نهاية عام 2016م.

السياحة

تشير البيانات الأولية الصادرة عن الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للسياحة بنسبة 6.8 في المئة خلال عام 2016م مقارنة بالعام السابق ليبلغ 91.3 مليار ريال، وبلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (القيمة المضافة) عند 4.9 في المئة في عام 2016م، وذلك حسب توقعات الهيئة لعام 2016م.

وبلغ حجم الإنفاق على الرحلات السياحية المحلية (لا يشمل مصاريف النقل الدولي) في عام 2016م حوالي 44.9 مليار ريال مقابل 48 مليار ريال في عام 2015م مسجلاً انخفاضاً نسبته 6.4 في المئة. ويعزى ذلك إلى انخفاض الإنفاق على التسوق بنسبة 37.2 في المئة ليبلغ نحو 7.5 مليار ريال مقارنة بنحو 11.9 مليار ريال في العام السابق. وفي المقابل انخفض الإنفاق على الترفيه بنسبة 11.7 في المئة ليبلغ نحو 4.4 مليار ريال مقارنة بنحو 4.9 مليار ريال في العام السابق.

وارتفع حجم الإنفاق على الرحلات السياحية الوافدة في عام 2016م بنسبة 11.8 في المئة ليبلغ 92.3 مليار ريال مقارنة بنحو 82.5 مليار ريال في العام السابق. وفي المقابل بلغ حجم الإنفاق على الرحلات السياحية المغادرة في عام 2016م نحو 99 مليار ريال مقارنة بنحو 84.1 مليار ريال في عام 2015م محققاً ارتفاعاً نسبته 17.4 في المئة.

وارتفع عدد الفنادق العاملة في المملكة في نهاية عام 2016م ليصل إلى 1,810 فندقاً من مختلف الدرجات. وبلغ عدد الوحدات السكنية المفروشة في المملكة في نهاية عام 2016م نحو 4,073 وحدة سكنية توزعت على مختلف مدن المملكة بنسب متفاوتة كان النصيب الأكبر فيها لمنطقة الرياض بنسبة 29.6 في المئة (1,205 وحدة)، تلتها منطقة مكة المكرمة بنسبة 21.3 في المئة (867 وحدة).

جدول رقم 2-4:
الوظائف المباشرة في قطاع السياحة

القطاع الفرعي	2015	2016**
مجموع الإيواء	122,107	129,555
المطاعم والمقاهي	416,713	442,132
وكالات السفر والسياحة	39,077	41,461
خدمات نقل المسافرين*	162,173	172,065
الخدمات الترفيهية	142,833	151,545
المجموع	**882,903**	**936,759**
نسبة السعودة (٪)	**27.8**	**28.1**

* يشمل قطاع نقل المسافرين على الخطوط الجوية، والسكك الحديدية، وشركات النقل الجماعي، وشركات تأجير السيارات، ولا يشمل سائقي الأجرة.

** بيانات تقديرية.

المصدر: مركز ماس، الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني.

جدول رقم 2-5:
الفرص الوظيفية المتوقعة في قطاع السياحة (ألف وظيفة)

	2022	2027
وظائف مباشرة	1,336	1,795
وظائف غير مباشرة	668	898
المجموع	**2,004**	**2,693**

المصدر: مركز ماس، الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني.

وبلغ عدد الوظائف المباشرة في القطاعات السياحية الرئيسة في المملكة بحسب تقديرات الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني حوالي 936.8 ألف وظيفة في عام 2016م بارتفاع نسبته 6.1 في المئة مقارنة بالعام السابق البالغ 882.9 ألف وظيفة مباشرة موزعة على القطاعات السياحية الفرعية (جدول رقم 2-4). وبلغت نسبة السعودة في تلك الوظائف حوالي 28.1 في المئة في عام 2016م مقارنة بنحو 27.8 في المئة في العام السابق.

وتشير تقديرات الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني إلى قدرة قطاع السياحة على توفير عدد متزايد من الوظائف المباشرة في القطاعات السياحية الفرعية، علاوة على فرص العمل غير المباشرة، التي يحفزها النشاط السياحي في القطاعات الاقتصادية الأخرى المتداخلة مع القطاع السياحي، بالإضافة إلى فرص العمل التي من الممكن استحداثها في فترات لاحقة نتيجة دورة الإنفاق الاقتصادية في جميع القطاعات ذات الصلة بالتنمية السياحية، حيث يتوقع أن يوفر قطاع السياحة نحو 1.5 مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة في عام 2017م، وحوالي 2 مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة في عام 2022م. كما يتوقع أن يوفر حوالي 2.7 مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة في عام 2027م (جدول رقم 2-5).

المياه والكهرباء

قامت الدولة بإنشاء عدداً من محطات التحلية العاملة بلغ عددها 29 محطة تنتشر على الساحلين الشرقي والغربي للمملكة. وقد بلغ إنتاج المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة من المياه المحلاة خلال عام 2016م نحو 1,377.1 مليون متر مكعب مقابل 1,292.2 مليون متر مكعب في العام السابق، أي بمتوسط إنتاج يومي بلغ نحو 3,762.5 ألف متر مكعب مقابل 3,540.1 ألف متر مكعب يومياً في العام السابق. وبلغت كميات الطاقة الكهربائية من محطات المؤسسة لعام 1438/1437هـ (2016م) حوالي 42 مليون ميجاوات/ساعة.

جدول رقم 2-6:
تطور طاقة توليد الكهرباء وعدد المشتركين خلال العام المالي 1438/1437هـ (2016م)
(ميجاوات)

المنطقة	قدرة التوليد الفعلية	الحمل الذروي	الطاقة المباعة					عدد المشتركين
			سكني	تجاري	حكومي	صناعي	زراعي	
الوسطى	15,046	20,116	47,451,818	17,296,606	11,488,891	6,331,590	3,470,114	2,795,226
الشرقية	15,286	19,249	26,926,414	9,154,764	8,649,552	33,276,929	919,708	1,543,995
الغربية	20,705	17,765	51,567,975	17,998,435	8,606,441	6,134,085	870,031	3,045,577
الجنوبية	3,596	6,091	17,266,718	4,343,047	3,974,516	756,774	120,756	1,203,944
الإجمالي	**54,632**	**60,828***	**143,212,925**	**48,792,852**	**32,719,400**	**46,499,378**	**5,380,609**	**8,588,742**

* متزامن.

المصدر: الشركة السعودية للكهرباء.

وتشير بيانات وزارة البيئة والمياه والزراعة لعام 2016م إلى أن معدل الاستهلاك المنزلي بلغ نحو 8.6 مليون متر مكعب يومياً، مقارنة بحوالي 8.3 مليون متر مكعب يومياً في العام السابق، أي بارتفاع نسبته 3.6 في المئة. وبلغ الاستهلاك المنزلي السنوي للمملكة حوالي 3.1 مليار متر مكعب، مقارنة بنحو 3 مليار متر مكعب في العام الماضي، وبلغ متوسط استهلاك الفرد الواحد من المياه في المملكة نحو 257.8 لتراً يومياً (المعدل العالمي 150-200 لتر/يومياً)، مقارنة بنحو 256 لتراً يومياً في العام السابق.

وارتفع عدد السدود المنفذة (جوفية، وخرسانية، وترابية) في أنحاء المملكة حتى نهاية عام 1438/1437هـ (2016م) لتصل إلى 508 سداً بطاقة تخزينية بلغت نحو 2.25 مليار متر مكعب، مقابل 502 سداً بلغت طاقتها التخزينية نحو 2.17 مليار متر مكعب في العام السابق. وبلغ عدد محطات معالجة الصرف الصحي العاملة حتى نهاية عام 2016م حوالي 92 محطة بإجمالي طاقة تشغيلية مقدارها 4.1 مليون متر مكعب يومياً. وبلغ إجمالي أطوال شبكات الصرف الصحي حوالي 39 ألف كيلو متر طولي. كما بلغ إجمالي عدد التوصيلات المنزلية حوالي 1.3 مليون توصيلة بارتفاع نسبته 5 في المئة عن العام السابق.

وفي نشاط الكهرباء، ارتفعت مبيعات الشركة السعودية للكهرباء من الطاقة خلال عام 2016م بنسبة 0.6 في المئة عن العام السابق، لتبلغ حوالي 287.7 مليون ميجاوات/ساعة. واستحوذ الاستهلاك السكني على 46.8 في المئة (143.2 مليون ميجاوات/ساعة) من إجمالي استهلاك الكهرباء بالمملكة، يليه الاستهلاك التجاري (48.8 مليون ميجاوات/ساعة) بنسبة 17.0 في المئة، ثم الاستهلاك الصناعي في المرتبة الثالثة (46.5 مليون ميجاوات/ساعة) بنسبة 16.2 في المئة، ثم الاستهلاك الحكومي (32.7 مليون ميجاوات/ساعة) بنسبة 11.4 في المئة.

وسجل الحمل الأقصى للكهرباء خلال عام 2016م انخفاضاً نسبته 4.4 في المئة عن العام السابق ليبلغ 60,828 ميجاوات. وارتفعت قدرة التوليد الفعلية للكهرباء إلى حوالي 54,632 ميجاوات بزيادة نسبتها 8.9 في المئة عن العام السابق.

وارتفع عدد المشتركين المستفيدين من خدمات الكهرباء في المملكة بنهاية عام 2016م ليبلغ نحو 8.6 مليون مشترك بزيادة نسبتها 6.1 في المئة عن العام السابق، ويمثل المشتركون في الاستهلاك السكني البالغ عددهم نحو 6.7 مليون مشترك ما نسبته 78.6 في المئة من إجمالي المشتركين، يليهم المشتركون في الاستهلاك التجاري بحوالي 1.5 مليون مشترك وبنسبة 17.1 في المئة، ثم المشتركون في الاستهلاك الحكومي بنحو 150.4 ألف مشترك وبنسبة 1.8 في المئة، وأخيراً المشتركون في الاستهلاك الزراعي بحوالي 88.1 ألف مشترك وبنسبة 1.0 في المئة (جدول رقم 2-6) (رسم بياني رقم 2-1).

رسم بياني رقم 2-1:
نمو مبيعات الشركة السعودية للكهرباء من الطاقة الكهربائية (2013 - 2016م)

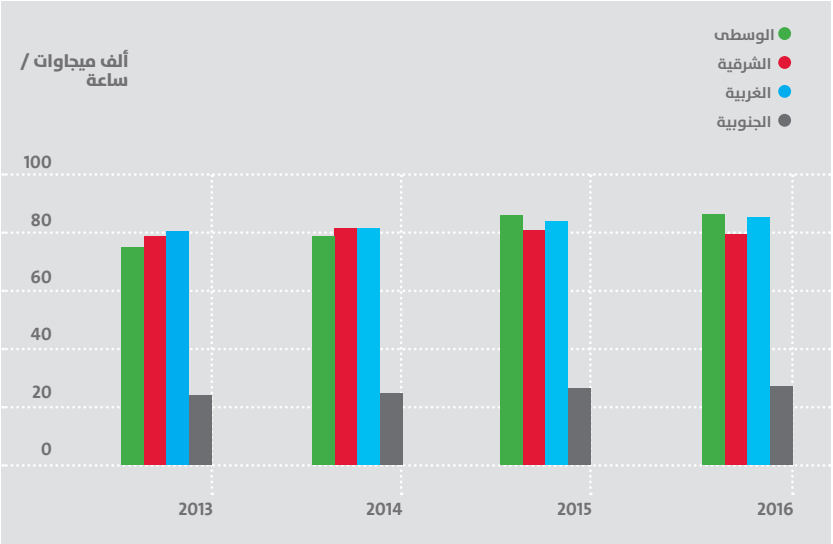

الزراعة والثروة الحيوانية

وفقاً لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء لعام 2016م، نما قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك في عام 2016م بنسبة 1.0 في المئة مقابل 1.8 في المئة خلال العام السابق، وبلغ إجمالي الناتج المحلي لهذا القطاع بالأسعار الجارية حوالي 64.9 مليار ريال في عام 2016م مقابل 64.3 مليار ريال في العام السابق، لتصبح نسبة مساهمته في ناتج القطاع غير النفطي 3.6 في المئة. وارتفع نصيب قطاع الزراعة وصيد الأسماك من الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية خلال عام 2016م إلى 12.8 مليار ريال مقابل 11.1 مليار ريال خلال العام السابق، ويمثل 0.9 في المئة من إجمالي الائتمان الممنوح لجميع الأنشطة الاقتصادية.

الإنتاج النباتي

استناداً لأحدث الإحصاءات المقدرة الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء لعام 2016م، بلغت كمية الإنتاج النباتي نحو 15.9 مليون طن. وبتفصيل الإنتاج النباتي فقد بلغ إنتاج الأعلاف حوالي 10.8 مليون طن، وإنتاج الخضروات نحو 1.9 مليون طن، وإنتاج الحبوب نحو 1.8 مليون طن، وإنتاج الفواكه قرابة 1.4 مليون طن. كما بلغت المساحة المزروعة من الأعلاف 501.2 ألف هكتار بنسبة 47.8 في المئة من إجمالي المساحة الزراعية في المملكة، وللحبوب 321.2 ألف هكتار بنسبة 30.7 في المئة، وللفواكه 145.2 ألف هكتار بنسبة 13.9 في المئة، وأخيراً للخضروات 80.1 ألف هكتار بنسبة 7.6 في المئة.

وحسب أحدث البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء ووزارة البيئة والمياه والزراعة فقد بلغ عدد النخيل المثمرة بالمملكة بنهاية عام 2015م نحو 22.7 مليون نخلة. وبلغت صادرات المملكة من التمور خلال عام 2015م حوالي 127.5 ألف طن مقارنة بنحو 136.8 ألف طن في العام السابق أي بانخفاض نسبته 7.3 في المئة.

الإنتاج الحيواني

وفقاً لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، فقد قدرت الثروة الحيوانية في المملكة من (الإبل، والضأن، والماعز، والأبقار، والدواجن) في عام 2016م بحوالي 65.6 مليون رأس. وفي مجال إنتاج الألبان أشارت أحدث الإحصاءات الصادرة عن ووزارة البيئة والمياه والزراعة، بلغ إنتاج المشاريع المتخصصة خلال عام 2015م نحو 2,155 ألف طن.

جدول رقم 2-7:
حركة نقل المسافرين والبضائع بأنواعها

نوع النقل	2015 عدد المسافرين (مليون مسافر)	2016 عدد المسافرين (مليون مسافر)
النقل الجوي	81.9	85.3
النقل البري	8.0	7.8
الخطوط الحديدية	1.3	1.3
النقل بين المدن	6.3	6.2
النقل الدولي	0.4	0.3
النقل البحري	1.3	1.2
الإجمالي	**91.2**	**94.4**

المصدر: وزارة النقل، الهيئة العامة للطيران المدني، المؤسسة العامة للخطوط الحديدية، المؤسسة العامة للموانئ.

النقل والاتصالات

ساهم نشاط النقل والتخزين والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2016م بحوالي 5.73 في المئة أي ما يقارب 148.5 مليار ريال مقارنة بنسبة بلغت 5.68 في المئة في العام السابق. وكانت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2016م بحوالي 6.62 في المئة أي ما يقارب 160.6 مليار ريال مقارنة بنسبة بلغت 6.33 في المئة في العام السابق.

النقل

سجلت حركة النقل (تشمل المسافرين بين مدن المملكة ومع الدول الأخرى بواسطة النقل الجوي، والبري، والبحري) ارتفاعاً نسبته 3.5 في المئة خلال العام 2016م مقابل نمو نسبته 8.9 في المئة خلال العام السابق، حيث بلغ عدد الركاب المسافرين حوالي 94.4 مليون راكب مقابل 91.2 مليون راكب في العام السابق بارتفاع مقداره 3.2 مليون راكب. ويعود الارتفاع إلى زيادة عدد المسافرين بواسطة النقل الجوي بنسبة 4.2 في المئة (جدول رقم 2-7).

وبلغ إجمالي أطوال شبكة الطرق المعبدة من قبل وزارة النقل حوالي 64.6 ألف كيلومتر حتى نهاية عام 1438/1437هـ (2016م) منها 12.9 ألف كيلو متر طرق رئيسة تربط بين المناطق الرئيسة في المملكة والحدود الدولية، كما تخدم المناطق الحضرية الكبرى، ونحو 9.1 ألف كيلو متر طرق ثانوية تربط بين المدن الكبرى داخل المناطق، وحوالي 42.7 ألف كيلو متر طرق فرعية تتفرع من الطرق الثانوية وتخدم القرى والهجر والمناطق الزراعية. وبلغ إجمالي أطوال الطرق التي يجري تنفيذها حالياً حتى نهاية العام المالي 1438/1437هـ (2016م) حوالي 13.3 ألف كيلو متر.

وحسب البيانات والمعلومات الصادرة عن الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض لعام 2016م، فقد بلغت نسبة الإنجاز في مشروع قطار الرياض 48 في المئة وهو ما ينسجم مع الجدول الزمني لتنفيذ المشروع. ويجري العمل في أكثر من 225 موقعاً على كافة مسارات شبكة القطار الست في مختلف أرجاء المدينة. ومن أبرز المواقع الجاري تنفيذها حالياً ضمن المشروع، محطة قصر الحكم والمحطة الغربية والمحطة المجاورة لسكة حديد قطار الدمام الرياض ومحطة الصالة الخامسة في مطار الملك خالد الدولي.

وفيما يتعلق بالخطوط الحديدية، فقد أشارت أحدث البيانات والمعلومات الصادرة عن صندوق الاستثمارات العامة إلى أن نسبة إنجاز الخط في مشروع سكة حديد (الشمال الجنوب) قد بلغ 100 في المئة الذي يربط مناجم الفوسفات في حزم الجلاميد مع مواقع التصنيع على الخليج العربي في رأس الخير بطول يزيد عن 1,750 كم، حيث تم نقل ما يزيد عن 19 مليون طن من الفوسفات والبوكسايت من بداية التشغيل. وبالنسبة للجزء المتبقي من الخط الذي يربط مدينة الرياض بمدينة القريات مروراً بسدير والقصيم وحائل والجوف وسيكون مخصصاً لتقديم خدمات نقل الركاب والبضائع، فقد تم استكماله بنسبة إنجاز 100 في المئة. وأما مشروع قطار الحرمين السريع الرابط بين كل من وسط محافظة جدة، ومطار الملك عبد العزيز الدولي، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، ومدينة الملك عبد الله الاقتصادية في رابغ، فوفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن المؤسسة العامة للخطوط الحديدية، يتوقع الانتهاء منه بنهاية عام 2017م، حيث بلغت نسبة إنجاز كامل المشروع حوالي 95 في المئة.

وحسب أحدث البيانات والمعلومات الصادرة عن الهيئة العامة للطيران المدني، بلغ عدد المطارات العاملة في المملكة 27 مطاراً، منها أربعة مطارات دولية وعشرة مطارات إقليمية وثلاثة عشر مطاراً محلياً. وفيما يتعلق بمستجدات مشروع تطوير مطار الملك عبد العزيز الدولي في محافظة جدة فيتوقع أن يتم الانتهاء من تنفيذ المشروع والتشغيل الكامل للمرحلة الأولى في عام 2018م.

جدول رقم 2-8:
خدمات الاتصالات حسب المناطق لعام 2016م
(بالألف)

المنطقة	اشتراكات الاتصالات الثابتة	اشتراكات النطاق العريض (الثابت)
	إجمالي الاشتراكات	إجمالي الاشتراكات
الرياض	1,072,533	988,581
مكة المكرمة	1,000,957	611,553
المدينة المنورة	134,283	60,768
القصيم	160,672	113,714
المنطقة الشرقية	783,075	730,960
عسير	211,221	263,314
تبوك	65,478	116,382
حائل	43,722	115,053
الحدود الشمالية	19,512	68,548
جازان	53,280	60,839
نجران	30,441	41,901
الباحة	36,711	73,523
الجوف	25,557	42,529
إجمالي المملكة	**3,637,442**	**3,287,665**

المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

الاتصالات وتقنية المعلومات

تشير بيانات هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات إلى زيادة الاستثمارات في القطاع وتطوير شبكات الاتصالات. وبحسب تقديرات الهيئة بلغت نسبة مساهمة قطاع الاتصالات حوالي 6.0 في المئة من إجمالي الناتج المحلي. كما بلغت مساهمة القطاع من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي حوالي 10.0 في المئة في عام 2016م.

وبلغ عدد الخطوط العاملة للهاتف الثابت في المملكة بنهاية عام 2016م حوالي 3.7 مليون خط، منها حوالي 1.9 مليون خط سكني تمثل نحو 52 في المئة من إجمالي الخطوط العاملة، وبذلك تبلغ نسبة انتشار الهاتف الثابت إلى عدد السكان 11.5 في المئة، في حين تبلغ نسبة الانتشار للمساكن 32.3 في المئة. حيث يلاحظ انخفاض عدد المشتركين في خدمة الاتصالات الصوتية الثابتة نتيجة لقوة منافسة خدمات الاتصالات المتنقلة.

وبلغ عدد الاشتراكات في خدمات الاتصالات المتنقلة 47.9 مليون اشتراك بنهاية عام 2016م، حيث انخفضت نسبة الانتشار إلى 151 في المئة. وتمثل الاشتراكات مسبقة الدفع الغالبية العظمى بنسبة تتجاوز 82 في المئة. كما بلغ عدد الاشتراكات في خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات الثابتة التي تشمل خطوط المشتركين الرقمية (DSL)، والتوصيلات اللاسلكية الثابتة، بالإضافة إلى الألياف البصرية والخطوط السلكية الأخرى إلى حوالي 3.3 مليون اشتراك بنهاية عام 2016م بنسبة انتشار على مستوى المساكن تقدر بنحو 46.8 في المئة. في حين بلغ عدد الاشتراكات في خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات المتنقلة حوالي 23.9 مليون اشتراك بنهاية عام 2016م. ووصلت نسبة انتشار خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات المتنقلة بالنسبة للسكان إلى حوالي 75.2 في المئة (جدول رقم 2-8).

وزادت نسبة انتشار الإنترنت في المملكة بمعدلات عالية خلال السنوات الماضية من حوالي 47 في المئة في نهاية عام 2011م إلى حوالي 74.9 في المئة في نهاية عام 2016م. ويقدر عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة بحوالي 24 مليون مستخدم. وتعزى أسباب زيادة نسبة انتشار الإنترنت والنطاق العريض مؤخراً مع زيادة الاستخدام والارتباط الكبير بقنوات التواصل الاجتماعي، وقنوات المحتوى بحسب الطلب (مثل: اليوتيوب، والسناب شات)، إضافة إلى الألعاب عبر الأنترنت.

وحققت شركات الاتصالات إيرادات إجمالية مباشرة من عملياتها في المملكة بلغت 72 مليار ريال في عام 2016م منخفضة عن العام الماضي بنسبة 1.1 في المئة، وتمثل إيرادات خدمات الاتصالات المتنقلة حوالي 75 في المئة من إجمالي الإيرادات، في حين تمثل إيرادات خدمة الاتصالات الثابتة والمعطيات حوالي 25 في المئة (رسم بياني رقم 2-2).

البريد السعودي

بلغ إجمالي عدد المكاتب البريدية في المملكة بنهاية عام 2016م 570 مكتباً، وبلغ عدد الوكالات البريدية 58 وكالة، كما بلغ إجمالي عدد صناديق المشتركين 624.6 ألف صندوق، وبلغ إجمالي عدد المسجلين في العنوان الوطني 2.8 مليون مسجل. وتهدف مؤسسة البريد السعودي إلى التحول للعمل على أسس تجارية من خلال الفصل في الصلاحيات بين المشغل ومنظم السوق البريدي، وإيجاد بيئة تنافسية تشجع على الإبداع، وزيادة الإنتاجية وخفض التكاليف ودعم إيرادات الدولة غير النفطية، وذلك من خلال إنشاء هيئة البريد وشركة البريد القابضة والشركات التابعة. كما تم استحداث منتجات جديدة مثل البريد الإلكتروني الحكومي موثوق، وخدمات إلكترونية كخدمة مكاني، وخدمة محطات الطرود البريدية.

رسم بياني رقم 2-2:
إيرادات قطاع خدمات الاتصالات

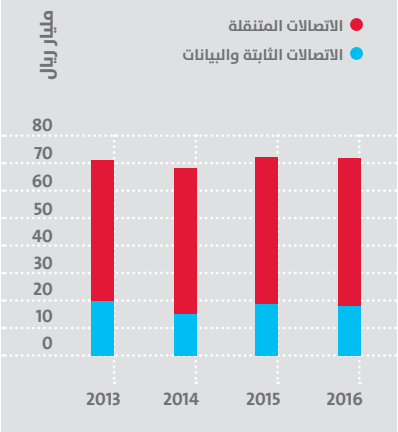

المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية

التعليم العام

سجل إجمالي عدد طلبة وطالبات التعليم العام خلال العام الدراسي 1437/1436هـ (2015م) نحو 5.2 مليون طالب وطالبة. وبلغ عدد المعلمين والمعلمات في جميع مراحل التعليم العام (تشمل المراحل: ابتدائي، ومتوسط، وثانوي) نحو 490.7 ألف معلم ومعلمة، فيما بلغ عدد المدارس نحو 28.2 ألف مدرسة منها حوالي 13.9 ألف مدرسة للبنات تشكل نحو 49.4 في المئة من إجمالي عدد المدارس.

التعليم العالي

سجل عدد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي في المملكة للعام الدراسي 1437/1436هـ (2015م) نحو 1.6 مليون طالب وطالبة. وبلغ عدد المستجدين بمختلف مؤسسات التعليم العالي نحو 393.1 ألف طالب وطالبة، منهم نحو 316.3 ألف طالب وطالبة في مرحلة البكالوريوس بلغت نسبتهم نحو 80.5 في المئة من إجمالي عدد الطلبة المستجدين، في حين شكلت مراحل الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه النسبة الباقية، وشكلت نسبة الطلاب المستجدين نحو 53.7 في المئة من إجمالي عدد الطلبة والطالبات المستجدين في حين شكلت نسبة الطالبات المستجدات نحو 46.3 في المئة.

وبلغ إجمالي عدد الخريجين في جميع مراحل التعليم العالي في المملكة نحو 219.1 ألف خريج وخريجة في العام الدراسي 1437/1436هـ، منهم نحو 116.4 ألف خريجة يشكلن حوالي 53.1 في المئة من إجمالي عدد الخريجين.

وبلغ إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي في المملكة في العام الدراسي 1437/1436هـ (2015م) نحو 79.8 ألف عضو، وبلغ عدد الجامعات في المملكة في نهاية العام الدراسي 1437/1436هـ (2015م) 38 جامعة منها 28 جامعة حكومية تحوي 527 كلية، و10 جامعات أهلية تحوي 44 كلية.

ووصل عدد الطلبة والطالبات الذين يتلقون تعليمهم في الخارج في العام الدراسي 1437/1436هـ (2015م) نحو 174.3 ألف طالب وطالبة، شكلت نسبة المبتعثين منهم 83.1 في المئة والنسبة الباقية ممن يدرسون على حسابهم الخاص.

التدريب التقني والمهني والإداري

وصل إجمالي عدد الطلبة الدارسين والمتدربين في كليات ومعاهد المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في العام الدراسي 1437/1436هـ (2015م) نحو 123.4 ألف طالب ومتدرب، يتلقون تعليمهم وتدريبهم في 119 كلية ومعهد. وبلغ إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني نحو 7.5 ألف عضو، وبلغ عدد المتدربين ضمن برامج التدريب الأهلي الذي تشرف عليه المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني 183.7 ألف متدرب ومتدربة في نفس العام.

واستمر معهد الإدارة العامة في برامجه التدريبية الهادفة للارتقاء بالمستوى المهني لموظفي القطاع الحكومي في المملكة. ففي عام 1437/1436هـ (2015م) أنجز المعهد عدداً من الدورات التدريبية العامة والخاصة والحلقات التطبيقية والندوات واللقاءات في المركز الرئيس بالرياض وفروعه في الدمام وجدة والفرع النسوي في الرياض. وبلغ عدد المشاركين في هذه الأنشطة نحو 103.5 ألف مشارك. وبلغ عدد الخريجين من البرامج الإعدادية المنفذة 1,132 خريجاً وخريجة. وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريب في المعهد في العام التدريبي 841 عضواً منهم 665 عضواً من السعوديين تشكل نسبتهم 79.1 في المئة من إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريب.

الشؤون الصحية

تشير البيانات الصادرة عن وزارة الصحة لعام 1437هـ إلى ارتفاع عدد المستشفيات العاملة في المملكة لتبلغ 470 مستشفى بزيادة 8 مستشفيات عن العام السابق، منها 274

مستشفى تابعة لوزارة الصحة، و44 مستشفى للقطاعات الحكومية الأخرى، و152 مستشفى للقطاع الخاص. وبلغ إجمالي عدد المجمعات الخاصة في المملكة في عام 1437هـ 2,754 مجمعاً مقارنةً بعدد 2,670 مجمعاً في عام 1436هـ. كما وصل عدد الأطباء العاملين في المملكة إلى 89.8 ألف طبيب (2.8 طبيب لكل 1,000 نسمة) بزيادة 3,936 طبيب عن عام 1436هـ، وارتفع إجمالي عدد الأسرّة في مستشفيات المملكة لتبلغ نحو 70.8 ألف سرير (2.2 سرير لكل 1,000 نسمة) بزيادة بلغت 635 سرير عن العام السابق.

الخدمات الاجتماعية

حقق الصندوق الخيري الاجتماعي، التابع لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية الذي يهدف إلى معالجة الفقر في المملكة وتمكين المواطنين المستحقين من العمل بإنتاجية وإعالة أنفسهم وأسرهم، العديد من الإنجازات خلال عام 2016م، من أهمها:

- برامج المنح التعليمية، خصص لها 524.3 مليون ريال، صرف منها فعلياً خلال العام المنصرم حوالي 140.8 مليون ريال.
- برامج التدريب والتوظيف والتأهيل، خصص لها 114.4 مليون ريال صرف منها فعلياً 19.3 مليون ريال خلال عام 2016م.
- برامج مستقبلي، خصص لها قرابة 18.1 مليون ريال صرف منها فعلياً 78.5 ألف ريال حتى نهاية عام 2016م.

الإسكان

أعدت وزارة الإسكان استراتيجية من أبرز أهدافها زيادة نسبة امتلاك المواطنين للمنازل وتقوم على مرتكزين رئيسين هما دعم العرض وتمكين الطلب. وبلغ عدد الوحدات المنجزة خلال عام 1437هـ 7,212 وحدة كان النصيب الأكبر منها لمنطقة الرياض بنسبة 38.1 في المئة، ثم المنطقة الشرقية بنسبة 22.2 في المئة، ثم منطقة حائل بنسبة 14.7 في المئة. ومن المتوقع أن يبلغ عدد الوحدات المنجزة خلال الأعوام 1438هـ و1439هـ و1440هـ نحو 47.5 ألف وحدة سكنية.

التقاعد والتأمينات الاجتماعية

بلغ عدد المشتركين في نظام التقاعد المدني (المؤسسة العامة للتقاعد) لعام 2016م حوالي 1.18 مليون مشترك مقارنة بنحو 1.17 مليون مشترك في العام السابق بزيادة نسبتها 0.4 في المئة، وارتفعت المبالغ المحصلة من المشتركين على رأس العمل لتبلغ 22.2 مليار ريال مقابل 20.8 مليار ريال في العام السابق. وبلغ إجمالي المبالغ المصروفة على المستفيدين نحو 64.4 مليار ريال بارتفاع نسبته 17.3 في المئة عن العام المالي السابق، وارتفع عدد المتقاعدين الأحياء بنسبة 7.2 في المئة ليبلغ 570.3 ألف متقاعد، وارتفع عدد المتقاعدين المتوفين بنسبة 12.2 في المئة ليبلغ نحو 200.4 ألف متقاعد، وارتفع عدد المستفيدين من الورثة بنسبة 8.1 في المئة ليبلغ نحو 455.1 ألف مستفيد.

وارتفع عدد المنشآت الخاصة المشتركة في نظام التأمينات الاجتماعية (المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية) بنسبة 5.5 في المئة ليبلغ حوالي 455.6 ألف منشأة، في حين انخفض عدد المنشآت الحكومية بنسبة 2.3 في المئة ليبلغ 1,310 منشأة. وارتفع عدد المشتركين المشمولين بنظام التأمينات الاجتماعية في عام 2016م بنسبة 6.5 في المئة ليبلغ حوالي 26 مليون مشترك مقارنة بحوالي 24.4 مليون مشترك في العام السابق. وارتفع عدد المشتركين على رأس العمل بنسبة 0.4 في المئة ليبلغ حوالي 10.39 مليون مشترك مقارنة بحوالي 10.36 مليون مشترك في العام السابق.

السكان

تُشير تقديرات منتصف العام لتعداد السكان الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء في المملكة إلى بلوغ سكان المملكة منتصف عام 2016م نحو 31.8 مليون نسمة بنمو نسبته 2.9 في المئة عن العام السابق المقدر بنحو 30.9 مليون نسمة، شكل السكان السعوديون منهم نحو 63.2 في المئة (20.1 مليون نسمة).

ويتوزع سكان المملكة حسب الجنس بناءً على نتائج تقديرات منتصف العام 2016م بما نسبته 57.4 في المئة ذكور، و42.6 في المئة إناث من جملة السكان، وشكّل السكان السعوديون الذكور ما نسبته 50.9 في المئة والإناث ما نسبته 49.1 في المئة من إجمالي السعوديين، بينما شكل السكان الذكور غير السعوديين ما نسبته 68.6 في المئة والإناث غير السعوديات ما نسبته 31.4 في المئة من إجمالي غير السعوديين (جدول رقم 2-9).

جدول رقم 2-9:
مؤشرات مختارة عن السكان والقوى العاملة في المملكة

المناطق الرئيسة		2015 ذكور	2015 إناث	2015 إجمالي	2016 ذكور	2016 إناث	2016 إجمالي
السكان	سعوديون	10,034,561	9,658,078	19,692,639	10,231,364	9,850,218	20,081,582
	غير سعوديين	7,696,791	3,501,306	11,198,097	8,028,355	3,677,643	11,705,998
	الإجمالي	**17,731,352**	**13,159,384**	**30,890,736**	**18,259,719**	**13,527,861**	**31,787,580**
عدد المواليد	الإجمالي	309,314	294,585	603,899	278,529	253,918	532,447
عدد الوفيات	الإجمالي	66,405	43,425	109,830	48,464	29,539	78,003
المشتغلون	سعوديون	1,948,620	968,367	2,916,987	1,964,671	1,024,804	2,989,475
	غير سعوديين	8,716,618	190,271	8,906,889	8,803,517	219,136	9,022,653
	الإجمالي	**10,665,238**	**1,158,638**	**11,823,876**	**10,768,188**	**1,243,940**	**12,012,128**
معدلات البطالة (%)	سعوديون	5.3	33.8	11.5	5.9	34.5	12.3
	غير سعوديين	0.3	2.0	0.5	0.4	1.6	0.5
	الإجمالي	**2.4**	**21.4**	**5.6**	**2.6**	**21.3**	**5.6**
موظفو القطاع الحكومي	سعوديون	709,256	468,777	1,178,033	703,671	474,153	1,177,824
	غير سعوديين	35,064	34,961	70,025	33,895	33,092	66,987
	الإجمالي	**744,320**	**503,738**	**1,248,058**	**737,566**	**507,245**	**1,244,811**
موظفو القطاع الخاص	سعوديون	1,239,364	499,590	1,738,954	1,261,000	550,651	1,811,651
	غير سعوديين	8,681,554	155,310	8,836,864	8,769,622	186,044	8,955,666
	الإجمالي	**9,920,918**	**654,900**	**10,575,818**	**10,030,622**	**736,695**	**10,767,317**
موظفو القطاع المصرفي	**الإجمالي**	**43,307**	**6,256**	**49,563**	**42,651**	**6,684**	**49,335**

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، وزارة الخدمة المدنية، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، مؤسسة النقد العربي السعودي.

ومن حيث توزيع سكان المملكة منتصف عام 2016م حسب المناطق الإدارية، احتلت منطقة مكة المكرمة المرتبة الأولى بنحو 8.3 مليون نسمة وبنسبة 26.2 في المئة، تليها منطقة الرياض في المرتبة الثانية بنحو 8 مليون نسمة وبنسبة 25.2 في المئة، ومنطقة عسير في المرتبة الثالثة بنحو 4.9 مليون نسمة وبنسبة 15.1 في المئة، أما منطقة الباحة فقد أتت بالمرتبة الأخيرة بنحو 0.4 مليون نسمة وبنسبة 1.1 في المئة من إجمالي سكان المملكة.

القوى العاملة

تُشير أحدث الإحصاءات الصادرة عن وزارة الخدمة المدنية إلى بلوغ عدد العاملين في القطاع الحكومي (سعوديون وغير سعوديين) بنهاية عام 2016م نحو 1.24 مليون عامل بتراجع نسبته 0.3 في المئة عن العام السابق، وتبلغ نسبة السعوديين العاملين في القطاع الحكومي إلى إجمالي العاملين في القطاع حوالي 94.6 في المئة.

وبالنسبة للعاملين السعوديين في القطاع الحكومي، فقد بلغ عدد الذكور بنهاية عام 2016م حوالي 703.7 ألف عامل بتراجع نسبته 0.8 في المئة عن العام السابق، وبلغ عدد الإناث حوالي 474.2 ألف عاملة بزيادة نسبتها 1.1 في المئة عن العام السابق.

أما العاملين غير السعوديين في القطاع الحكومي، فقد بلغ عدد الذكور بنهاية عام 2016م حوالي 33.9 ألف عامل بانخفاض نسبته 3.3 في المئة عن العام السابق، وبلغ عدد الإناث 33.1 ألف عاملة بانخفاض نسبته 5.3 في المئة عن العام الماضي (جدول رقم 2-9).

سوق العمل

تشير أحدث الأرقام الصادرة عن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية إلى بلوغ عدد العاملين في القطاع الخاص (سعوديون وغير سعوديين) بنهاية عام 2016م نحو 10.8 مليون عامل بزيادة عن العام السابق نسبتها 1.8 في المئة. وتبلغ نسبة السعوديين العاملين في القطاع الخاص إلى إجمالي العاملين في القطاع حوالي 16.8 في المئة.

وبالنسبة للعاملين السعوديين في القطاع الخاص، بلغ عدد الذكور بنهاية عام 2016م نحو 1.3 مليون عامل بارتفاع نسبته 1.7 في المئة عن العام السابق، وبلغ عدد الإناث حوالي 0.6 مليون عاملة بارتفاع نسبته 10.2 في المئة عن العام السابق. أما بالنسبة للعاملين غير السعوديين، فقد بلغ عدد الذكور بنهاية عام 2016م حوالي 8.8 مليون عامل بارتفاع عن العام السابق نسبته 1.0 في المئة، كما بلغ عدد الإناث غير السعوديات نحو 0.2 مليون عاملة بارتفاع عن العام السابق نسبته 19.8 في المئة (جدول رقم 2-9).

وبلغ إجمالي عدد الباحثين عن عمل في نهاية عام 2016م حوالي 561.8 ألف مواطن ومواطنه شكل الإناث ما نسبته 80.8 في المئة وفقاً لمؤشر جدية العمل الذي قامت باستحداثه وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وحسب المناطق الإدارية تركز غالبية الباحثين عن العمل في كل من منطقة مكة المكرمة ومنطقة الرياض والمنطقة الشرقية حيث شكلوا ما نسبته 11.7 في المئة و11.7 في المئة و8.7 في المئة على التوالي.

البطالة

تشير أحدث البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء إلى استقرار معدل البطالة في المملكة عند مستوى 5.6 في المئة من إجمالي القوى العاملة في عام 2016م. وبلغت نسبة السعوديين العاطلين عن العمل حوالي 12.3 في المئة من إجمالي القوى العاملة السعودية مقارنةً بنسبة 11.5 في المئة في العام السابق. وسجل معدل بطالة السعوديين الذكور 5.9 في المئة من إجمالي قوى العمل للذكور السعوديين، بينما بلغت نسبة السعوديات العاطلات عن العمل حوالي 34.5 في المئة من إجمالي قوة العمل النسائية السعودية. أما نسبة العاطلين غير السعوديين فقد بلغت 0.5 في المئة من إجمالي القوى العاملة غير السعودية في المملكة (جدول رقم 2-9).

مؤسسات الإقراض المتخصصة

استمرت مؤسسات الإقراض المتخصصة في تقديم القروض التي تسهم في تحقيق الأهداف التنموية للمملكة، حيث بلغ إجمالي القروض التي قدمتها مؤسسات الإقراض المتخصصة منذ إنشائها حتى نهاية عام 2016م نحو 475.7 مليار ريال، وبلغ إجمالي موجودات تلك المؤسسات نحو 863.1 مليار ريال بارتفاع نسبته 35.7 في المئة عن نهاية العام السابق. وخلال عام 2016م بلغ المنصرف الفعلي من قروض هذه المؤسسات نحو 32.8 مليار ريال بانخفاض نسبته 52.9 في المئة عن العام السابق، وبلغ حجم تسديدات القروض نحو 28 مليار ريال بارتفاع نسبته 9.3 في المئة عن العام السابق، وبلغ رصيد القروض القائمة في نهاية عام 2016م نحو 302.4 مليار ريال بارتفاع نسبته 0.2 في المئة عن نهاية العام السابق.

صندوق التنمية الصناعية السعودي

بلغ المنصرف الفعلي من القروض التي قدمها صندوق التنمية الصناعية السعودي خلال عام 2016م نحو 6.3 مليار ريال بانخفاض نسبته 33.1 في المئة عن العام السابق، وبلغ حجم تسديد القروض نحو 4.3 مليار ريال بانخفاض نسبته 25.4 في المئة عن العام السابق. وبلغ إجمالي القروض القائمة بنهاية عام 2016م حوالي 35.5 مليار ريال بارتفاع نسبته 6.1 في المئة عن العام السابق.

صندوق التنمية العقارية

بلغ إجمالي القروض القائمة بنهاية عام 2016م نحو 157.7 مليار ريال، بارتفاع نسبته 5.7 في المئة مقارنةً بنهاية العام السابق. وقد قدم الصندوق خلال عام 2016م قروضاً بلغت قيمتها حوالي 11.8 مليار ريال، بانخفاض نسبته 57.0 في المئة عن العام السابق. وبلغت تسديدات القروض خلال عام 2016م حوالي 5.2 مليار ريال بانخفاض نسبته 7.2 في المئة عن العام السابق.

صندوق التنمية الزراعية

انخفض إجمالي القروض التي صرفها صندوق التنمية الزراعية خلال عام 2016م بنسبة 21.9 في المئة لتبلغ 657 مليون ريال مقارنةً بنحو 842 مليون ريال خلال العام السابق، وارتفع تسديد القروض بنسبة 88.8 في المئة مقارنةً بالعام السابق لتصل إلى حوالي 1,450 مليون ريال. ووصل إجمالي القروض القائمة بنهاية عام 2016م إلى حوالي 7.9 مليار ريال بانخفاض نسبته 9.1 في المئة عن العام السابق.

صندوق الاستثمارات العامة

انخفض إجمالي المنصرف الفعلي من قروض صندوق الاستثمارات العامة خلال عام 2016م بنسبة 62.5 في المئة مقارنةً بالعام السابق ليصل إلى 7 مليار ريال. وبلغ تسديد القروض نحو 6.5 مليار ريال بارتفاع نسبته 26.2 في المئة مقارنةً بالعام السابق. وبلغ رصيد القروض القائمة بنهاية عام 2016م نحو 48.2 مليار ريال، بانخفاض عن نهاية العام السابق نسبته 10.5 في المئة.

بنك التنمية الاجتماعية

بلغ إجمالي المنصرف الفعلي من قروض بنك التنمية الاجتماعية خلال عام 2016م حوالي 7 مليار ريال، بانخفاض نسبته 47.1 في المئة عن العام السابق. وبلغ تسديد القروض نحو 10.5 مليار ريال بارتفاع نسبته 27.2 في المئة عن العام السابق. وبلغ رصيد القروض القائمة حتى نهاية عام 2016م نحو 38.5 مليار ريال، بانخفاض عن نهاية العام السابق نسبته 8.1 في المئة.

برنامجا القروض المحلية والإعانات

إشارةً إلى أحدث البيانات الصادرة عن وزارة المالية، بلغ إجمالي المنصرف الفعلي من برنامج القروض المحلية خلال عام 2016م نحو 787.9 مليون ريال مرتفعا بنسبة 4.9 في المئة عن العام السابق. وبلغ المسدد من القروض حوالي 194.9 مليون ريال محققاً انخفاضاً نسبته 13.1 في المئة عن العام الماضي. وخلال العام المالي 1438/1437هـ (2016م) تم اعتماد 18 قرضاً (5 قروض في مجال المشاريع الصحية، و13 قرضاً في مجال البرامج التعليمية والتدريب الأهلي).

وبلغ مجموع الإعانات المصروفة خلال العام المالي 1438/1437هـ (2016م) حوالي 3.2 مليار ريال. حيث بلغت إعانة الأعلاف 1,800.1 مليون ريال، وبلغت إعانة الشعير المستورد 1,045.1 مليون ريال، وبلغت إعانة حليب الأطفال 158.7 مليون ريال، وبلغت إعانة مكتبة الملك عبد العزيز 63.8 مليون ريال، وبلغت إعانة مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني 28.8 مليون ريال، وبلغت إعانة المدارس الأهلية 15.8 مليون ريال.

الإصلاحات الهيكلية وأهم القرارات الاقتصادية

استمراراً للجهود التي تبذلها المملكة في سبيل رفع كفاءة الأداء الاقتصادي وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، فقد تم خلال عام 2016م صدور عدد من القرارات الهادفة للاستمرار في تطوير المنظومة الاقتصادية للمملكة. وفيما يلي أبرزها:

- تعديل اسم وزارة الزراعة لتكون وزارة البيئة والمياه والزراعة.
- تعديل اسم وزارة التجارة والصناعة لتكون وزارة التجارة والاستثمار.
- تعديل اسم وزارة البترول والثروة المعدنية لتكون وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية.
- تعديل اسم وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد لتكون وزارة الشئون الإسلامية والدعوة والإرشاد.
- تعديل اسم وزارة الحج لتكون وزارة الحج والعمرة.
- دمج وزارتي العمل والشئون الاجتماعية في وزارة واحدة باسم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.
- إلغاء وزارة المياه والكهرباء.
- تحويل مصلحة الزكاة والدخل لتكون الهيئة العامة للزكاة والدخل.
- إنشاء هيئة عامة للترفيه، وكذلك هيئة عامة للثقافة.
- الموافقة على الاتفاقية التأسيسية للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية.
- الموافقة على اكتتاب المملكة بعدد 19,483 سهم في الأسهم المتاحة للاكتتاب في زيادة رأس مال المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص بمبلغ 194.8 مليون دولار أمريكي.
- الموافقة على تنظيم المؤسسة العامة للحبوب.
- الموافقة على تنظيم المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة.
- الموافقة على برنامج التحول الوطني أحد برامج رؤية المملكة 2030.
- الموافقة على تنظيم المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية التنموية.
- الموافقة على اللائحة التنفيذية لنظام رسوم الأراضي البيضاء.
- الموافقة على إنشاء مجلس شؤون الأسرة برئاسة وزير العمل والتنمية الاجتماعية.
- الموافقة على تأسيس صندوق قابض باسم صندوق الصناديق برأس مال قدره أربعة مليارات ريال.
- الموافقة على إجراء تعديلات على أنظمة المرور.
- الموافقة على تعديل بعض المواد من قواعد تنظيم لوحات الدعاية والإعلان.
- الموافقة على إيقاف صرف العلاوة السنوية للسنة الهجرية 1438هـ مع إلغاء وتعديل بعض البدلات والمكافآت والمزايا المالية.
- الموافقة على الضوابط المتعلقة ببيع أو تأجير وحدات عقارية على الخارطة.
- الموافقة على تطبيق قرار المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تشكيل هيئة عالية المستوى من الدول الأعضاء تسمى هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية.
- الموافقة على أن يُنشأ في معهد الإدارة العامة مركز إعداد وتطوير القيادات الإدارية.
- الموافقة على تخصيص مبلغ في حدود10 في المئة من إيرادات صندوق الموارد البشرية، بشكل ربع سنوي دون الإخلال بالتزامات الصندوق وفقاً لتنظيمه، للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- الموافقة على أن تقوم وزارة الإسكان بالتنسيق مع وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي بتنفيذ برنامج تمويل عقاري باسم (الرهن الميسر) للمستفيدين من برامج وزارة الإسكان.
- الموافقة على تعديل اسم «البنك السعودي للتسليف والادخار» ليكون «بنك التنمية الاجتماعية».
- الموافقة على إنشاء ملحقيات عمالية في سفارات المملكة في الدول الآتية: (مصر، الهند، الفلبين، باكستان، بنجلاديش، إندونيسيا، سيرلانكا).
- الموافقة على تشكيل لجنة إشرافية لمشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لسقيا زمزم.
- الموافقة على تشكيل اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في دول منطقة (إسكوا).
- الموافقة على تخصيص الأندية الرياضية التي تشارك في بطولة الدوري السعودي لأندية الدرجة الممتازة لكرة القدم (دوري المحترفين).
- الموافقة على الترخيص لبنك طوكيو ميتسوبيشي بفتح فرع له في المملكة.

03

التطورات النقدية

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في إدارة وتنفيذ السياسة النقدية للمملكة التي تهدف إلى تحقيق استقرار سعر صرف الريال، والمحافظة على سلامة ومتانة النظام المالي للقيام بدوره المهم في الاقتصاد. وقد حظي الاقتصاد الوطني في عام 2016م بالسيولة الكافية لتلبية متطلبات التمويل المتجددة في النشاط الاقتصادي في ظل المحافظة على استقرار العملة الوطنية عند سعر صرفها الرسمي البالغ 3.75 ريالاً للدولار الأمريكي، واستقرار ومتانة النظام المالي بشكل عام.

أدوات السياسة النقدية

اتسم الاقتصاد الوطني في عام 2016م بتوفر السيولة المالية الملائمة لتمويل أنشطته المختلفة على الرغم من تأثرها بتراجع الإنفاق الحكومي وارتفاع نمو مطلوبات المصارف من القطاع الحكومي، والذي خفف منه استمرار نمو مطلوبات المصارف من القطاع الخاص، وانخفاض عجز ميزان المدفوعات للقطاع الخاص. وفيما يتعلق بمعدل نمو عرض النقود بتعريفه الواسع (ن3)،فقد سجل ارتفاعاً نسبته 0.8 في المئة في عام 2016م مقابل ارتفاع نسبته 2.5 في المئة في عام 2015م. وحافظت مؤسسة النقد العربي السعودي، من خلال سياستها النقدية، على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء دون تغيير مقارنة بالعام السابق عند نسبة 2 في المئة، وفي المقابل، قامت المؤسسة برفع معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس مرة واحدة من 0.50 في المئة إلى 0.75 في المئة خلال شهر ديسمبر 2016م. كما قامت المؤسسة بالإبقاء على متطلبات الاحتياطي النظامي على ودائع العملاء للمصارف دون تغيير عن العام السابق عند نسبة 4 في المئة للودائع الزمنية والادخارية، و7 في المئة للودائع تحت الطلب. وحافظت السيولة الكلية في النظام المصرفي على توافرها بشكل كافٍ بالرغم من انخفاض المتوسط اليومي لعمليات اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس إلى 44 مليار ريال في عام 2016م مقابل 65 مليار ريال في عام 2015م، في حين ارتفع المتوسط اليومي لعمليات اتفاقيات إعادة الشراء بنحو 924 مليون ريال خلال عام 2016م، مقارنة بحوالي 98 مليون ريال خلال العام السابق. وفي عام 2016م، قامت المؤسسة بتخفيض سقف الإصدار لأذونات مؤسسة النقد من 9 مليار ريال أسبوعياً إلى 3 مليار ريال أسبوعياً اعتباراً من شهر أكتوبر 2016م، مع المحافظة على احتساب تسعيرة أذونات مؤسسة النقد دون تغيير على أساس 80 في المئة من سعر العائد على الودائع بين المصارف في السوق المحلية (SIBID)، وذلك لتشجيع المصارف على توجيه السيولة نحو الإقراض.

نمو عرض النقود

سجل عرض النقود بتعريفاته المختلفة (ن2)، و(ن3) في عام 2016م نمواً بنسبٍ متفاوتة مما كانت عليه في العام السابق. حيث سجل عرض النقود (ن3)، وهو الأداة الأوسع لقياس السيولة المحلية (ويسمى أيضاً عرض النقود بتعريفه الواسع ويتكون من النقد المتداول خارج المصارف وإجمالي الودائع لدى المصارف)، ارتفاعاً نسبته 0.8 في المئة (14.1 مليار ريال) ليصل إلى 1.79 تريليون ريال في عام 2016م، مقارنةً بنسبة 2.5 في المئة (43.9 مليار ريال) في عام 2015م. كما حافظت الودائع المصرفية على معدل نموها مقارنة بالعام السابق، والتي شكّلت 90.5 في المئة من عرض النقود بتعريفه الواسع (ن3). وانخفض معدل نمو النقد المتداول خارج المصارف ليبلغ 1.1 في المئة (1.8 مليار ريال) في عام 2016م مقارنة بنسبة 9.6 في المئة (14.7 مليار ريال) في عام 2015م.

جدول رقم 3-1:
عرض النقود
(مليون ريال)

نهاية السنة	النقد المتداول خارج المصارف	الودائع تحت الطلب	(ن1) (2+1)	الودائع الزمنية والادخارية	(ن2) (4+3)	الودائع الأخرى شبه النقدية*	(ن3) (6+5)
	1	2	3	4	5	6	7
2012	133,146	753,970	887,115	324,428	1,211,543	182,211	1,393,754
2013	143,169	857,280	1,000,449	345,035	1,345,485	199,664	1,545,149
2014	153,777	989,174	1,142,951	398,743	1,541,694	187,661	1,729,356
2015	168,529	976,231	1,144,760	434,501	1,579,261	194,036	1,773,296
2016	170,341	974,094	1,144,435	491,595	1,636,030	151,321	1,787,352

* تتكون من ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية، والودائع مقابل اعتمادات مستندية، والتحويلات القائمة، وعمليات إعادة الشراء (الريبو) التي نفذتها المصارف مع القطاع الخاص.

جدول رقم 3-2:
معدلات نمو عرض النقود ومكوناته
(نسب مئوية)

نهاية السنة	النقد المتداول خارج المصارف	الودائع تحت الطلب	(ن1)	الودائع الزمنية والادخارية	(ن2)	الودائع الأخرى شبه النقدية*	(ن3)
2012	11.0	17.6	16.6	6.2	13.6	16.0	13.9
2013	7.5	13.7	12.8	6.4	11.1	9.6	10.9
2014	7.4	15.4	14.2	15.6	14.6	-6.0	11.9
2015	9.6	-1.3	0.2	9.0	2.4	3.4	2.5
2016	1.1	-0.2	0.0	13.1	3.6	-22.0	0.8

جدول رقم 3-3:
مكونات عرض النقود
(الأنصبة المئوية في ن3: بنهاية الفترة)

	2012	2013	2014	2015	2016
النقد المتداول خارج المصارف	9.6	9.3	8.9	9.5	9.5
مجموع الودائع	90.4	90.7	91.1	90.5	90.5
الودائع تحت الطلب	54.1	55.5	57.2	55.1	54.5
الودائع الزمنية والادخارية	23.3	22.3	23.1	24.5	27.5
الودائع الأخرى شبه النقدية	13.1	12.9	10.9	10.9	8.5
عرض النقود (ن3)	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

رسم بياني رقم 3-1:
معدلات نمو عرض النقود (ن3)

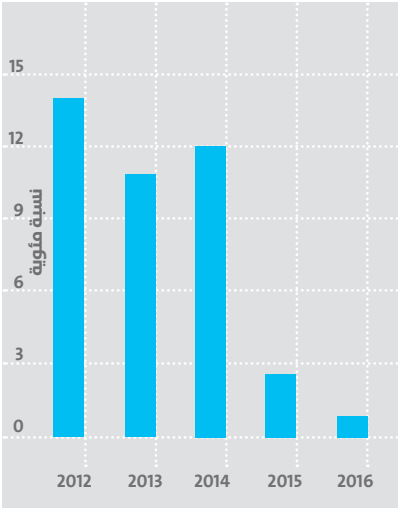

جدول رقم 3-4:
معدلات نقدية
(نسبة مئوية)

السنة	ن1/ ن3	ن2/ ن3
2012	63.6	86.9
2013	64.7	87.1
2014	66.1	89.1
2015	64.6	89.1
2016	64.0	91.5

جدول رقم 3-5:
العوامل السببية للتغير في عرض النقود (ن3)

التغير في ن3	2014	2015	2016
	184.2	43.9	14.1
العوامل السببية			
صافي الإنفاق الحكومي المحلي بالريال*	935.3	758.6	523.8
التغير في مطلوبات المصارف من القطاع الخاص	132.6	115.7	33.5
التغير في مطلوبات المصارف من مؤسسات غير مالية للقطاع العام	1.7	-7.0	10.2
العجز في ميزان مدفوعات القطاع الخاص **	-838.0	-919.2	-643.4
صافي البنود الأخرى	-47.3	95.8	89.9
المجموع	**184.2**	**43.9**	**14.1**

* الإنفاق الحكومي المحلي بالريال ناقصاً الإيرادات المحلية بالريال.

** تقديرية

رسم بياني رقم 3-2:
مكونات عرض النقود

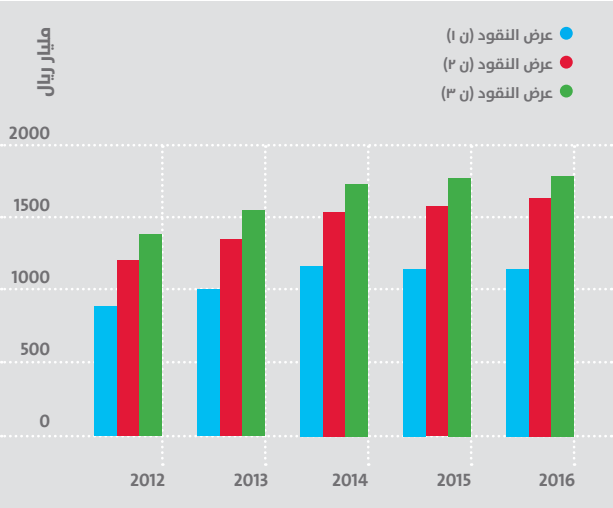

ويظهر تحليل الودائع المصرفية استحواذ الودائع تحت الطلب على النصيب الأكبر من إجمالي عرض النقود (ن3) حيث بلغت 54.5 في المئة في عام 2016م، مقابل 55.1 في المئة في عام 2015م، وتقلص حجم هذه الودائع بنسبة 0.2 في المئة (2.1 مليار ريال) في عام 2016م مقارنة بانخفاض نسبته 1.3 في المئة (12.9 مليار ريال) في العام السابق. ونمت الودائع الزمنية والادخارية بمعدل 13.1 في المئة (57.1 مليار ريال) في عام 2016م، مقابل زيادة نسبتها 9.0 في المئة (35.8 مليار ريال) في عام 2015م. وشكّلت الودائع الزمنية والادخارية من إجمالي عرض النقود (ن3) ما نسبته 27.5 في المئة في عام 2016م، مقارنة بنسبة 24.5 في المئة في العام السابق. وسجلت الودائع الأخرى شبه النقدية، المكونة من ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية، والودائع مقابل اعتمادات مستندية، وضمانات وتحويلات قائمة، وعمليات إعادة الشراء (الريبو) التي نفذتها المصارف مع القطاع الخاص، انخفاضاً نسبته 22 في المئة (42.7 مليار ريال) في عام 2016م مقارنةً بارتفاع نسبته 3.4 في المئة (6.4 مليار ريال) في عام 2015م (الجداول رقم 3-1 و3-2 و3-3 والرسمان البيانيان رقم 3-1 و3-2).

وبالنظر إلى مؤشرات السيولة الرئيسة الأخرى ممثلةً بعرضي النقود بتعريفيهما الضيقين (ن1) و (ن2)، اللذان يشملان ودائع أكثر سيولة نسبياً، فقد سجل (ن1)، الذي يشمل النقد المتداول خارج المصارف والودائع تحت الطلب، في عام 2016م، تراجعاً طفيفاً بنسبه اقل من 0.1 في المئة مقارنة بزيادةٍ نسبتها 0.2 في المئة في عام 2015م. وانخفض نصيب الودائع تحت الطلب في (ن1) إلى 85.1 في المئة في عام 2016م مقارنة بنسبة 85.2 في المئة في العام السابق. في حين سجل (ن2)، الذي يشمل الودائع الزمنية والادخارية الأقل سيولة، زيادةً نسبتها 3.6 في المئة في عام 2016م مقارنة بزيادة نسبتها 2.4 في المئة في عام 2015م. وانخفضت نسبة (ن1) إلى (ن3) من 64.6 في المئة في عام 2015م إلى 64.0 في المئة في عام 2016م، وارتفعت نسبة (ن2) إلى (ن3) لتبلغ 91.5 في المئة في عام 2016م مقارنة بنسبة 89.1 في المئة في عام 2015م (جدول رقم 3-4).

رسم بياني رقم 3-3
العوامل السببية للتغير في (ن3)

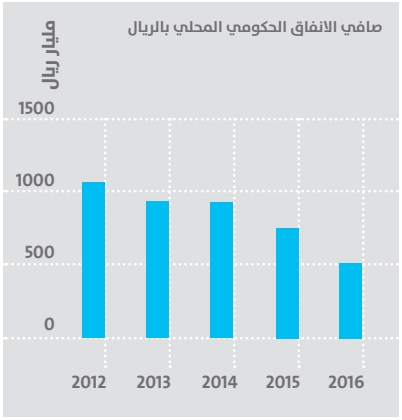

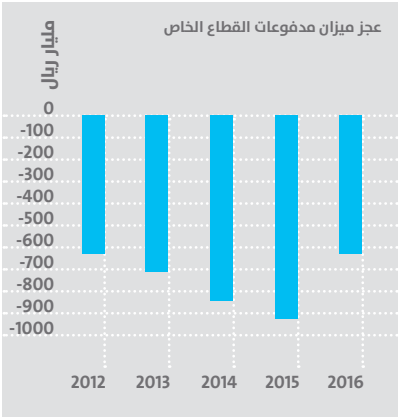

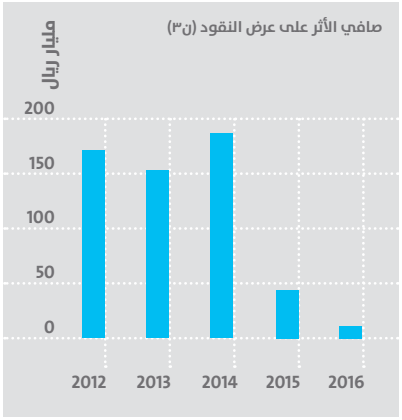

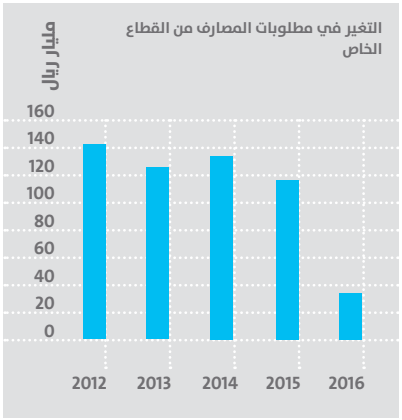

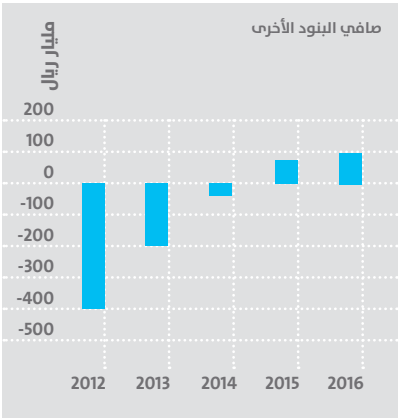

عرض النقود بتعريفه الواسع (ن3): العوامل السببية

شهد عرض النقود (ن3) نمواً بمعدل ضئيل في عام 2016م مقارنة بالعام السابق نتيجة انخفاض التأثير السلبي لعجز ميزان المدفوعات للقطاع الخاص والذي بلغ 643.3 مليار ريال في عام 2016 مقابل عجز قدره 919.2 مليار ريال في عام 2015.بالإضافة إلى انخفاض نمو مطلوبات المصارف من القطاع الخاص والتي سجلت 33.6 مليار ريال، بينما بلغت 115.7 مليار ريال في العام السابق. وفي المقابل، شهد نمو مطلوبات المصارف من مؤسسات غير مالية للقطاع العام ارتفاعاً ليصل إلى 10.2 مليار ريال في عام 2016م، مقارنة بالانخفاض الذي بلغ 7.0 مليار ريال من العام السابق. كما شهد صافي الإنفاق الحكومي المحلي بالريال انخفاضاً بمعدل 30.9 في المئة (234.8 مليار ريال) إلى 523.8 مليار ريال في عام 2016م. وبذلك تصبح القيمة الإيجابية في زيادة عرض النقود من كل من صافي الإنفاق الحكومي المحلي بالريال، ومطلوبات المصارف من القطاعين الخاص والعام، وصافي البنود الأخرى نحو 656.6 مليار ريال في عام 2016م، وحيَّد أثره العجز في ميزان مدفوعات القطاع الخاص بنحو 643.4 مليار ريال لتصبح الزيادة في عرض النقود في عام 2016م نحو 13.3 مليار ريال. (جدول رقم 3-5 ورسم بياني رقم 3-3).

القاعدة النقدية ومضاعف النقود

تعد القاعدة النقدية المقياس الأضيق لحجم السيولة. وتتكون القاعدة النقدية من النقد المتداول خارج المصارف، والنقد في صناديق المصارف، إضافة إلى ودائع المصارف وودائع المؤسسات المالية العامة لدى مؤسسة النقد. وقد نمت القاعدة النقدية بنسبة 0.6 في المئة (1.7 مليار ريال) في عام 2016م مقارنة بارتفاع نسبته 6.3 في المئة (17.7 مليار ريال) في عام 2015م.

وسجل النقد المتداول خارج المصارف ارتفاعاً نسبته 1.1 في المئة (1.8 مليار ريال) في عام 2016م مقارنة بنمو نسبته 9.6 في المئة (14.7 مليار ريال) في عام 2015م، كما أن نصيبه من

جدول رقم 3-6:
القاعدة النقدية ومضاعف النقود

نهاية السنة	القاعدة النقدية (مليون ريال)	مضاعف النقود
2012	235,629	5.9
2013	256,078	6.0
2014	282,924	6.1
2015	300,697	5.9
2016	302,404	5.9

رسم بياني رقم 3-4:
القاعدة النقدية ومضاعف النقود

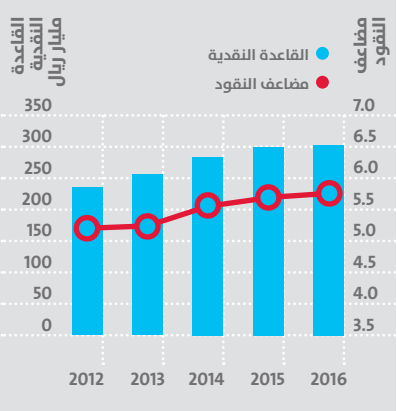

القاعدة النقدية سجل ما نسبته 56.3 في المئة في عام 2016م مقارنة بنسبة 56.0 في المئة في العام السابق. ومن ناحية أخرى، أظهرت ودائع المصارف لدى المؤسسة تراجعاً بنسبة 0.3 في المئة (0.3 مليار ريال) في عام 2016م في مقابل ارتفاع نسبته 6.0 في المئة (5.6 مليار ريال) في العام السابق. وبالمثل شهدت ودائع المؤسسات المالية العامة لدى المؤسسة تراجعاً بنسبة 2.0 في المئة (0.9 مليار ريال) في عام 2016م مقارنة بانخفاض نسبته 50.7 في المئة (4.8 مليار ريال) في عام 2015م.

وبالنسبة للمضاعف النقدي، فقد حافظ على استقراره في عام 2016م ليبلغ 5.9 ضعفاً كما كان في العام السابق (جدول رقم 3-6 ورسم بياني رقم 3-4). ويعزى هذا الاستقرار إلى أن النمو في الودائع المصرفية كان أقل من النمو في القاعدة النقدية في عام 2016م نتيجة التوسع في مطلوبات المصارف من القطاع الحكومي.

جدول رقم 3-7:
الاتجاهات الموسمية للنقد المتداول خارج المصارف

أعلى مستوى للنقد المتداول خارج المصارف خلال السنة			أدنى مستوى للنقد المتداول خارج المصارف خلال السنة		
نهاية الشهر الميلادي	التواريخ المقابلة حسب التقويم الهجري	الكمية (مليون ريال)	نهاية الشهر الميلادي	التواريخ المقابلة حسب التقويم الهجري	الكمية (مليون ريال)
2012/10	1433/12/15	137,972	2012/1	1433/3/8	121,003
2013/7	1434/9/23	146,170	2013/1	1434/3/19	134,148
2014/9	1435/12/6	158,071	2014/1	1435/3/30	145,490
2015/7	1436/10/14	179,075	2015/1	1436/4/10	156,921
2016/6	1437/9/26	181,838	2016/1	1437/4/21	167,404

رسم بياني رقم 3-5:
الاتجاهات الموسمية للنقد المتداول خارج المصارف

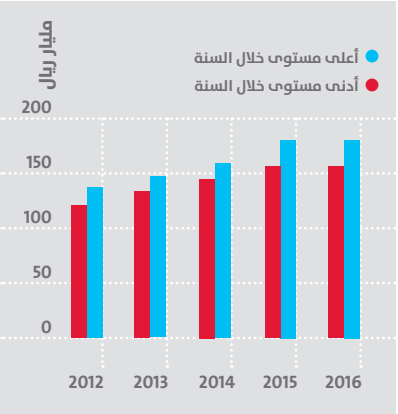

الاتجاهات الموسمية للنقد المتداول خارج المصارف

عادةً ما يشهد النقد المتداول خارج المصارف أعلى معدلاته خلال مناسبتين إسلاميتين مهمتين هما شهر رمضان المبارك وموسم الحج واللذين صادفا الربعين الثالث والرابع خلال السنوات الميلادية القليلة الماضية، ويتضح هذا من بيانات السلاسل الزمنية للنقد المتداول خارج المصارف (جدول رقم 3-7) و(رسم بياني رقم 3-5). وقد بلغ النقد المتداول خارج المصارف ذروته في عام 2016م عند 181.8 مليار ريال في نهاية شهر يونيو. في حين بلغ النقد المتداول خارج المصارف أدنى مستوى له عند 167.4 مليار ريال بنهاية شهر يناير 2016م. وارتفع هذان المستويان بنسبة 1.5 في المئة و6.7 في المئة على التوالي مقارنة بالعام السابق.

جدول رقم 3-8: المسح النقدي*
(نهاية السنة)
(مليون ريال)

	2012	2013	2014	2015	2016
الموجودات					
صافي الموجودات الأجنبية	2,562,004	2,824,078	2,875,326	2,508,920	2,128,054
مؤسسة النقد	2,428,571	2,687,792	2,715,989	2,283,382	1,982,348
المصارف التجارية	133,433	136,286	159,336	225,538	145,706
الائتمان المحلي	1,081,203	1,217,400	1,355,160	1,496,902	1,632,902
مطلوبات المصارف من القطاع الخاص	999,127	1,123,645	1,256,210	1,371,925	1,405,474
مطلوبات المصارف من الحكومة	42,491	49,628	53,134	86,158	178,416
التغير في مطلوبات المصارف من مؤسسات غير مالية للقطاع العام	39,585	44,127	45,816	38,820	49,012
الإجمـالي	**3,643,207**	**4,041,478**	**4,230,485**	**4,005,822**	**3,760,956**
المطلوبات					
عرض النقود (ن3)	1,393,754	1,545,149	1,729,356	1,773,296	1,787,352
الودائع الحكومية**	1,516,744	1,641,540	1,560,706	1,162,521	875,424
صافي البنود الأخرى	732,709	854,790	940,423	1,069,205	1,098,210
الإجمـــالي	**3,643,207**	**4,041,478**	**4,230,485**	**4,005,023**	**3,760,986**
(نسبة التغير المئوية)					
صافي الموجودات الأجنبية	22.3	10.2	1.8	-12.7	-15.2
الائتمان المحلي	7.8	12.6	11.3	10.5	9.1
مطلوبات المصارف من القطاع الخاص	10.6	12.5	11.8	9.2	2.4
مطلوبات المصارف من الحكومة	-23.2	16.8	7.1	62.2	107.1
التغير في مطلوبات المصارف من مؤسسات غير مالية للقطاع العام	-1.4	11.5	3.8	-15.3	26.3
عرض النقود (ن3)	13.3	10.9	11.9	2.5	0.8
الودائع الحكومية**	19.6	8.2	-4.9	-25.5	-24.7
صافي البنود الأخرى	22.1	16.7	10.0	13.7	2.7

* المركز المالي الموحد لمؤسسة النقد العربي السعودي والمصارف التجارية.

** تشمل الاعتمادات المستندية ومستندات تحت التحصيل.

المسح النقدي

يهدف المسح النقدي إلى تقييم وضع النظام المصرفي السعودي (مؤسسة النقد والمصارف التجارية)، بالإضافة إلى ترتيب بنود موجودات ومطلوبات النظام المصرفي لمعرفة التغيرات التي تطرأ عليه. ويشير المسح النقدي، (جدول رقم 3-8)، إلى انخفاض موجودات النظام المصرفي بأكمله بنسبة 6.1 في المئة (244.8 مليار ريال) ليصل إلى 3.8 تريليون ريال في عام 2016م، مقارنة بانخفاض نسبته 5.3 في المئة (224.7 مليار ريال) في عام 2015م.

فقد انخفض صافي الموجودات الأجنبية في المسح النقدي في عام 2016م بنسبة 15.2 في المئة (380.9 مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته 12.7 في المئة (366.4 مليار ريال) خلال العام الماضي. على ضوء ذلك تراجع نصيب صافي الموجودات الأجنبية من إجمالي الموجودات من 62.6 في المئة في عام 2015م إلى 56.6 في المئة في عام 2016م، وفي المقابل ارتفع نصيب الموجودات المحلية من الإجمالي من 37.4 في المئة خلال عام 2015م إلى 43.4 في المئة في عام 2016م. وطرأ ذلك بشكل رئيس نتيجة تراجع صافي الموجودات الأجنبية للمؤسسة إضافة إلى زيادة مطلوبات المصارف من الحكومة بنسبة 107.1 في المئة (92.3 مليار ريال)، و نمو مطلوبات المصارف من القطاع الخاص بنسبة 2.4 في المئة (33.6 مليار ريال) مقارنة بنمو نسبته 9.2 في المئة (115.7 مليار ريال) في العام السابق (جدول رقم 3-8).

ومع استمرار انخفاض أسعار النفط خلال عام 2016م بالإضافة إلى استمرار الإنفاق الحكومي على مشاريع التنمية، فإن ودائع الحكومة لدى المؤسسة شهدت تراجعاً بنسبة 24.7 في المئة (287.1 مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته 25.5 في المئة (398.2 مليار ريال) في عام 2015م.

جدول رقم 3-9:
أسعار الفائدة على الودائع بالريال والدولار*
(متوسط الأسعار على الودائع لثلاثة أشهر)

السنة	الودائع بالريال السعودي	الودائع بالدولار	الفارق بين أسعار الفائدة بالريال والدولار
2012	0.92	0.36	0.55
2013	0.95	0.27	0.69
2014	0.94	0.23	0.70
2015	0.88	0.32	0.56
2016	2.07	0.73	1.34

* أسعار الفائدة بين المصارف.

رسم بياني رقم 3-6:
أسعار الفائدة على الودائع بالريال والدولار
(متوسط أسعار الفائدة لثلاثة أشهر)

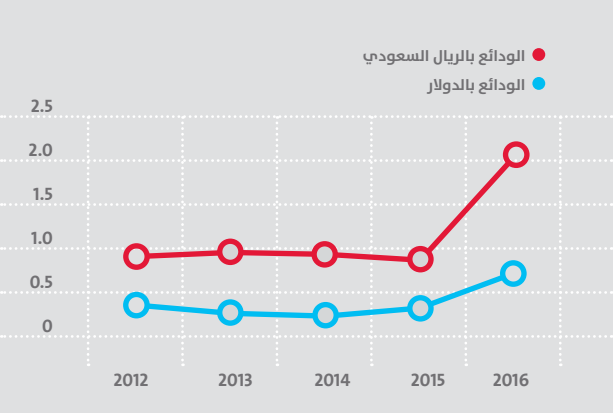

جدول رقم 3-10:
مؤشرات سعر صرف الريال مقابل الدولار في السوق الفورية

السنة	أعلى قيمة	أدنى قيمة	المتوسط (لكامل الفترة)
2012	3.7508	3.7498	3.7502
2013	3.7512	3.7470	3.7503
2014	3.7557	3.7500	3.7509
2015	3.7610	3.7497	3.7512
2016	3.7603	3.7496	3.7507

المصدر: Bloomberg.

اتجاهات سعر الفائدة

ارتفعت أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف السعودية لمدة ثلاثة أشهر (SAIBOR) في نهاية 2016م إلى 2.07 في المئة مقارنة بنسبة 0.88 في المئة في نهاية عام 2015م، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الفائدة على الدولار إضافة إلى انخفاض مستوى السيولة قبل استقرارها في نهاية العام. وبالمثل، شهدت أسعار الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي لمدة ثلاثة أشهر ارتفاعاً من 0.32 في المئة في عام 2015م إلى 0.73 في المئة في نهاية عام 2016م. وهذا بدوره انعكس على استمرار الفارق بين متوسط السعرين لصالح الريال حيث سجل ما نسبته 1.34 في المئة في عام 2016م مقارنة بنسبة 0.56 في المئة في عام 2015م (جدول رقم 3-9 ورسم بياني رقم 3-6).

تطورات سعر الصرف

حافظت مؤسسة النقد على سياستها النقدية الهادفة إلى استقرار سعر صرف الريال بما يحقق مصالح الاقتصاد السعودي (جدول رقم 3-10)، مما انعكس على استقرار سعر صرف الريال في السوق الفورية في عام 2016م عند 3.75 ريال للدولار الأمريكي. كما تجدر الإشارة إلى أنه لوحظ بعض التذبذبات في سعر صرف الريال الآجل مقابل الدولار في معاملات محدودة نتيجة لبعض التوقعات غير الدقيقة من قبل بعض المضاربين بإمكانية تأثر الاقتصاد السعودي بأسعار النفط المنخفضة. غير أن توفر الاحتياطيات الأجنبية التي بلغت 2,009.2 مليار ريال في نهاية عام 2016م، واستمرار الاقتصاد السعودي بمؤشراته الجيدة، بالإضافة إلى التزام مؤسسة النقد بالحفاظ على سعر الصرف أدى إلى تضاؤل هذه التذبذبات وعودة سعر الصرف الآجل إلى مستويات مستقرة.

04

القطاع المصرفي

واصلت المصارف التجارية أداءها الجيد في عام 2016م على مختلف الأصعدة، متجاوزة آثار تراجع أسعار النفط على الإنفاق الحكومي. وساهم في ذلك الدور الإشرافي الذي تمارسه مؤسسة النقد العربي السعودي في الرقابة والإشراف على النظام المصرفي الهادف إلى تعزيز متانته وملاءته المالية ورقي مستويات الخدمات المصرفية والمالية التي يقدمها للعملاء والأنشطة الاقتصادية والتجارية المختلفة. ويظهر الأداء الجيد للمصارف التجارية في عام 2016م من خلال ارتفاع نشاطها العام، وتعزيز مراكزها المالية، حيث زاد إجمالي موجوداتها بنسبة 2.2 في المئة، ونمت الودائع المصرفية بنسبة 0.8 في المئة، وارتفع رأس المال والاحتياطيات بنسبة 10.3 في المئة.

المركز المالي الموحد للمصارف

حققت المصارف التجارية في عام 2016م أداءً جيداً عززت فيه متانة مراكزها المالية، فقد ارتفع إجمالي موجوداتها بنسبة 2.2 في المئة (47.6 مليار ريال) ليبلغ 2,256.3 مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته 3.6 في المئة (76.2 مليار ريال) في العام السابق (جدول رقم 4-1).

الودائع المصرفية

ارتفع إجمالي الودائع المصرفية في عام 2016م بنسبة 0.8 في المئة (12.2 مليار ريال) ليبلغ نحو 1,617.0 مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته 1.9 في المئة (29.2 مليار ريال) في العام السابق (جدول رقم 4-2، والرسمان البيانيان رقم 4-1، ورقم 4-2).

وباستعراض تطورات الودائع المصرفية حسب نوعها، يلاحظ انخفاض الودائع تحت الطلب في عام 2016م بنسبة 0.2 في المئة (2.1 مليار ريال) لتبلغ 974.1 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 1.3 في المئة (12.9 مليار ريال) في العام السابق، وتراجع نصيبها المئوي من إجمالي الودائع من 60.8 في المئة في نهاية عام 2015م إلى 60.2 في المئة في نهاية عام 2016م. بينما ارتفعت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 13.1 في المئة (57.1 مليار ريال) لتبلغ 491.6 مليار ريال، مقارنة بارتفاع في العام السابق نسبته 9.0 في المئة (35.8 مليار ريال)، وارتفع نصيبها المئوي من إجمالي الودائع في نهاية عام 2016م إلى 30.4 في المئة، مقارنة بنسبة 27.1 في المئة في نهاية العام السابق. وبالنسبة للودائع الأخرى شبه النقدية (معظمها ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية)، فقد انخفضت في عام 2016م بنسبة 22.0 في المئة (42.7 مليار ريال) لتبلغ 151.3 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 3.4 في المئة (6.4 مليار ريال) في العام السابق، وتراجع نصيبها المئوي من إجمالي الودائع في نهاية عام 2016م إلى 9.4 في المئة، مقارنة بنسبة 12.1 في المئة في نهاية العام السابق (رسم بياني رقم 4-3).

وبالنظر إلى توزيع الودائع حسب القطاع، فقد ارتفعت ودائع القطاع الخاص في عام 2016م بنسبة 3.8 في المئة (48.2 مليار ريال) إلى 1,304.5 مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته 2.8 في المئة (34.5 مليار ريال) في العام السابق، وبلغ نصيب ودائع القطاع الخاص من إجمالي الودائع المصرفية ما نسبته 80.7 في المئة، مقارنة بنسبة 78.3 في المئة في نهاية العام السابق. وانخفضت ودائع القطاع العام بنسبة 10.3 في المئة (35.9 مليار ريال) لتبلغ 312.5 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 1.5 في المئة (5.3 مليار ريال) في العام السابق. وبذلك انخفض نصيب ودائع القطاع العام من إجمالي الودائع من 21.7

القطاع المصرفي

جدول رقم 4-1:
المركز المالي الموحد للمصارف التجارية (نهاية الفترة)
(مليون ريال)

	2012	2013	2014	2015	2016
الموجودات					
الاحتياطيات المصرفية	217,455	200,366	213,073	146,238	236,704
الموجودات الأجنبية	212,829	210,691	251,613	316,710	225,838
مطلوبات على القطاع العام	82,076	93,755	98,949	124,977	227,428
مطلوبات على القطاع الخاص	999,127	1,123,645	1,256,210	1,371,925	1,405,474
مطلوبات على مؤسسات مالية غير نقدية	2,737	2,740	2,254	2,904	4,436
موجودات أخرى	219,918	262,085	310,477	246,015	156,454
إجمالي الموجودات (المطلوبات)	1,734,141	1,893,283	2,132,577	2,208,768	2,256,334
المطلوبات					
الودائع المصرفية	1,260,608	1,401,980	1,575,579	1,604,768	1,617,010
المطلوبات الأجنبية	79,396	74,405	92,277	91,171	80,132
رأس المال والاحتياطيات	209,494	225,855	248,111	270,964	298,895
الأرباح	33,508	35,692	40,159	42,683	40,363
مطلوبات أخرى	151,135	155,350	176,451	199,182	219,933

رسم بياني رقم 4-1:
الودائع حسب العملة

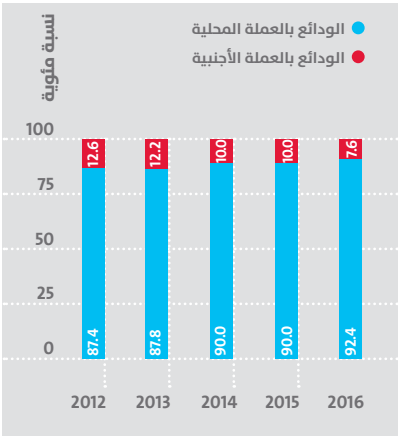

جدول رقم 4-2:
الودائع المصرفية (نهاية الفترة)
(مليون ريال)

	2012	2013	2014	2015	2016
أولاً: حسب النوع					
الودائع تحت الطلب	753,970	857,280	989,174	976,231	974,094
الودائع الزمنية والادخارية	324,428	345,035	398,743	434,501	491,595
الودائع الأخرى شبه النقدية:	182,211	199,664	187,661	194,036	151,321
الودائع بالعملة الأجنبية	159,394	170,562	157,414	160,989	123,019
مقابل اعتمادات مستندية	9,849	12,812	14,028	16,284	18,052
عمليات إعادة الشراء (ريبو)	10	35	70	14	81
التحويلات القائمة	12,958	16,255	16,150	16,749	10,169
ثانياً: حسب القطاع					
القطاع الخاص	998,255	1,103,216	1,221,838	1,256,308	1,304,465
القطاع العام	262,354	298,764	353,740	348,459	312,546
ثالثاً: حسب العملة					
الودائع بالعملة المحلية	1,101,214	1,231,418	1,418,165	1,443,778	1,493,991
الودائع بالعملة الأجنبية	159,394	170,562	157,414	160,989	123,019
إجمالي الودائع المصرفية	**1,260,608**	**1,401,980**	**1,575,579**	**1,604,768**	**1,617,010**

رسم بياني رقم 4-2:
معدلات نمو الودائع المصرفية

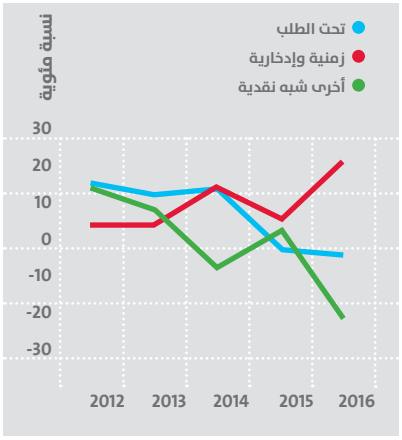

رسم بياني رقم 4-3:
مكونات الودائع المصرفية

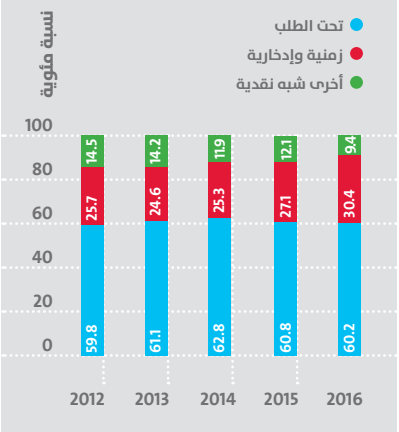

جدول رقم 4-3:
مطلوبات المصارف من القطاعين الخاص والعام (نهاية الفترة)

(مليون ريال)

	2014		2015		2016	
	المبلغ	النصيب المئوي للمجموع	المبلغ	النصيب المئوي للمجموع	المبلغ	النصيب المئوي للمجموع
المطلوبات على القطاع الخاص	1,256,210	92.5	1,371,925	91.5	1,405,474	85.8
الائتمان المصرفي	1,204,831	88.8	1,322,809	88.2	1,351,407	82.5
قروض وسلف	1,194,520	88.0	1,308,199	87.2	1,337,343	81.7
كمبيالات مخصومة	10,311	0.8	14,611	1.0	14,064	0.9
استثمارات في أوراق مالية خاصة	51,380	3.8	49,116	3.3	54,067	3.3
المطلوبات على القطاع العام	98,949	7.3	124,977	8.3	227,428	13.9
الائتمان المصرفي للمؤسسات العامة	45,816	3.4	38,820	2.6	49,012	3.0
سندات حكومية	53,134	3.9	86,158	5.7	178,416	10.9
مطلوبات على مؤسسات مالية غير نقدية	2,254	0.2	2,904	0.2	4,436	0.3
المجموع	**1,357,413**	**100.0**	**1,499,806**	**100.0**	**1,637,338**	**100.0**

في المئة في نهاية عام 2015م إلى 19.3 في المئة في نهاية عام 2016م.

وبالنسبة لتطورات الودائع المصرفية حسب العملة، ارتفعت الودائع بالعملة المحلية في عام 2016م بنسبة 3.5 في المئة (50.2 مليار ريال) لتبلغ 1,494.0 مليار ريال، مقارنة بزيادة نسبتها 1.8 في المئة (25.6 مليار ريال) في العام السابق، وارتفع نصيبها المئوي من إجمالي الودائع في نهاية عام 2016م ليبلغ 92.4 في المئة، مقارنة بنسبة 90.0 في المئة في نهاية العام السابق. أما الودائع بالعملة الأجنبية، فقد انخفضت بنسبة 23.6 في المئة (38.0 مليار ريال) لتبلغ 123 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 2.3 في المئة (3.6 مليار ريال) في العام السابق، وانخفض نصيبها من إجمالي الودائع في نهاية عام 2016م ليبلغ نحو7.6 في المئة، مقارنة بنسبة 10.0 في المئة بنهاية العام السابق.

مطلوبات المصارف من القطاعين الخاص والعام

ارتفع إجمالي مطلوبات المصارف من القطاعين الخاص والعام (قروض وسلف، وكمبيالات مخصومة، واستثمارات) في عام 2016م بنسبة 9.2 في المئة (137.5 مليار ريال) ليبلغ 1,637.3 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 10.5 في المئة (142.4مليار ريال) في العام السابق. وبذلك شكل إجمالي المطلوبات من القطاعين العام والخاص في نهاية عام 2016م نسبة 101.3 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، مقارنة بنسبة 93.5 في المئة في نهاية العام السابق. وارتفع إجمالي مطلوبات المصارف من القطاع الخاص في عام 2016م بنسبة 2.4 في المئة (33.6 مليار ريال) ليبلغ 1,405.5 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 9.2 في المئة (115.7 مليار ريال) في العام السابق. وشكلت مطلوبات المصارف من القطاع الخاص في نهاية عام 2016م نسبة 86.9 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، مقارنة بنسبة 85.5 في المئة في نهاية العام السابق.

أما مطلوبات المصارف من القطاع العام (قروض للمؤسسات العامة وسندات حكومية)، فقد ارتفعت في عام 2016م بنسبة 82.0 في المئة (102.5 مليار ريال) لتبلغ نحو 227.4 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 26.3 في المئة (26.0 مليار ريال) في العام السابق. وطرأت الزيادة في جانب السندات الحكومية التي ارتفعت بنسبة 107.1 في المئة (92.3 مليار ريال) لتبلغ نحو 178.4 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 62.2 في المئة (33 مليار ريال) في العام السابق. كما ارتفعت القروض للمؤسسات العامة في عام 2016م بنسبة 26.3 في المئة (10.2 مليار ريال) لتبلغ نحو 49.0 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 15.3 في المئة (7 مليار ريال) في العام السابق. وشكلت المطلوبات من القطاع العام في نهاية عام 2016م نسبة 14.1 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، مقارنة بنسبة 7.8 في المئة في نهاية العام السابق (جدول رقم 4-3، والرسمان البيانيان رقم 4-4، ورقم 4-5).

رسم بياني رقم 4-4:
مطلوبات المصارف من القطاع الخاص

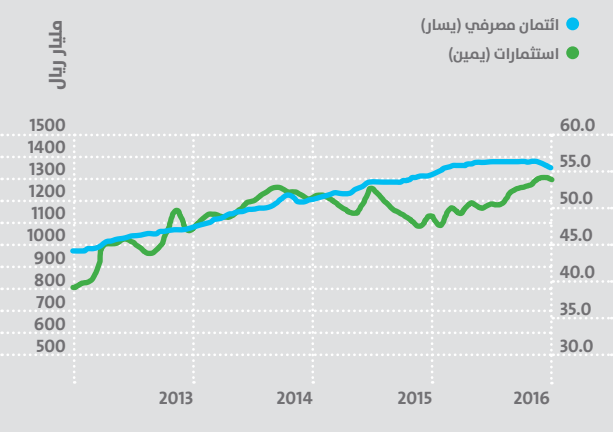

رسم بياني رقم 4-5:
مطلوبات المصارف حسب القطاع

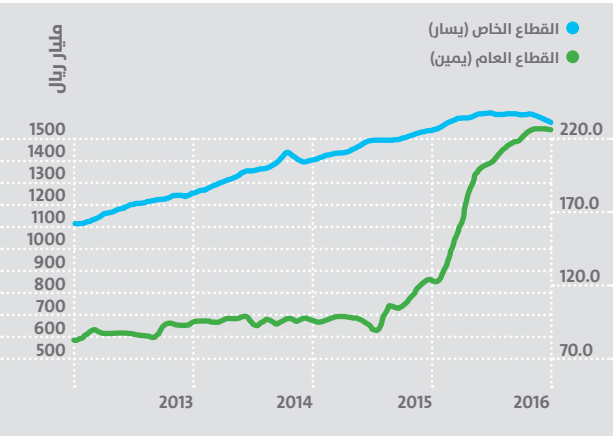

رسم بياني رقم 4-6:
الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي

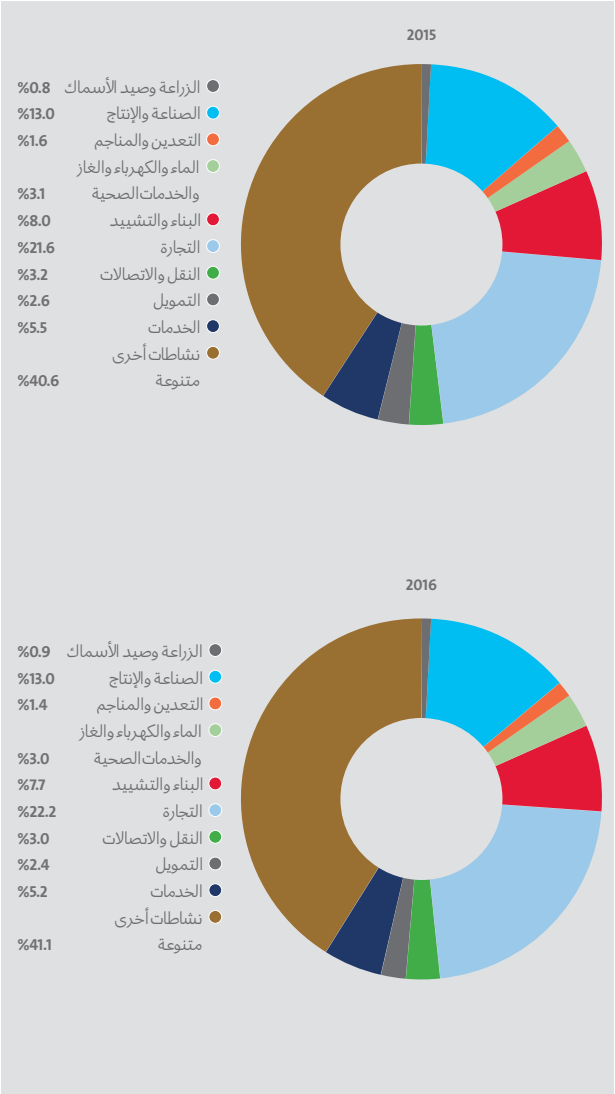

الائتمان المصرفي حسب الآجال

ارتفع الائتمان المصرفي قصير الأجل (أقل من سنة) الممنوح للقطاع الخاص ومؤسسات القطاع العام في عام 2016م بنسبة 2.6 في المئة (17.7 مليار ريال) ليبلغ 702.3 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 10.3 في المئة (63.9 مليار ريال) في العام السابق. وزاد الائتمان متوسط الأجل (سنة إلى 3 سنوات) بنسبة 9.7 في المئة (23.4 مليار ريال) ليبلغ 264.9 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 1.6 في المئة (3.7 مليار ريال) في العام السابق. وانخفض الائتمان طويل الأجل (أكثر من 3 سنوات) بنسبة 0.5 في المئة (2.3 مليار ريال) ليبلغ 433.2 مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته 11.1 في المئة (43.4 مليار ريال) في العام السابق.

الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي

تباين توزيع الائتمان المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية لعام 2016م، فقد ارتفع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة 15.3 في المئة (1.7 مليار ريال) ليبلغ 12.8 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 4.3 في المئة في العام السابق. كما ارتفع الائتمان المصرفي لقطاع التجارة بنسبة 5.1 في المئة (14.6 مليار ريال) ليبلغ 300.1 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 11.7 في المئة في العام السابق. كما ارتفع الائتمان المصرفي لقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة 2.2 في المئة (3.9 مليار ريال) ليبلغ 176.4 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 8.9 في المئة في العام السابق. كما توسع الائتمان المصرفي لقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة 1.5 في المئة (623 مليون ريال) ليبلغ 41.1 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 12.1 في المئة في العام السابق. وفي المقابل شهد الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التعدين والمناجم انخفاضاً نسبته 8.4 في المئة (1.8 مليار ريال) ليبلغ 19.4 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 4.5 في المئة في العام السابق. كما انخفض الائتمان المصرفي لقطاع التمويل بنسبة 6.2 في المئة (2.1 مليار ريال)، ليبلغ 31.8 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 3.7 في المئة في العام السابق. وانخفض الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع النقل

جدول رقم 4-4:
الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي (نهاية الفترة)
(مليون ريال)

	2014		2015		2016	
	المبلغ	النصيب المئوي للمجموع	المبلغ	النصيب المئوي للمجموع	المبلغ	النصيب المئوي للمجموع
الزراعة وصيد الأسماك	11,573	1.0	11,080	0.8	12,778	0.9
الصناعة والإنتاج	158,441	13.2	172,498	13.0	176,355	13.0
التعدين والمناجم	20,287	1.7	21,205	1.6	19,433	1.4
الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية	36,102	3.0	40,485	3.1	41,108	3.0
البناء والتشييد	83,259	6.9	105,834	8.0	104,388	7.7
التجارة	255,645	21.2	285,492	21.6	300,107	22.2
النقل والاتصالات	43,263	3.6	42,655	3.2	40,411	3.0
التمويل	35,196	2.9	33,890	2.6	31,789	2.4
الخدمات	60,325	5.0	72,709	5.5	69,961	5.2
نشاطات أخرى متنوعة	500,739	41.6	536,961	40.6	555,077	41.1
المجموع	**1,204,831**	**100.0**	**1,322,809**	**100.0**	**1,351,407**	**100.0**

رسم بياني رقم 4-7:
إجمالي القروض الاستهلاكية

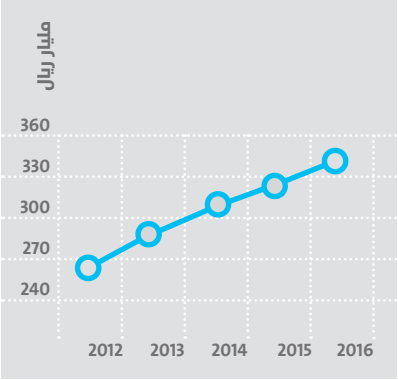

جدول رقم 4-5 أ:
القروض الاستهلاكية وقروض البطاقات الائتمانية*
(مليون ريال)

	القروض الاستهلاكية								
السنة (نهاية الفترة)	ترميم وتحسين عقارات	سيارات ووسائل نقل شخصية	أثاث وسلع معمرة	تعليم	الرعاية الصحية	سياحة وسفر	أخرى	المجموع	بطاقات الائتمان**
2012	18,050.0	24,087.8	---	---	---	---	221,054.8	263,192.5	7,964.7
2013	21,300.3	28,363.6	---	---	---	---	238,225.8	287,889.7	8,509.1
2014* **	25,603.9	35,879.6	5455.2	414.5	246.0	102.7	245,397.7	313,009.5	9,666.7
2015	37,020.5	29,319.9	4911.9	636.6	312.2	85.3	254,789.2	327,075.6	10,212.7
2016	29,080.2	32,893.2	4821.8	957.6	506.5	72.1	273,499.5	341,830.9	10,957.7

* يستثنى من ذلك التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتمويل الممنوح بغرض المتاجرة بالأسهم.

** تشمل فيزا وماستركارد وأمريكان إكسبريس وأخرى.

*** قبل عام 2014م بنود كل من أثاث وسلع معمرة، تعليم، الرعاية الصحية، سياحة وسفر تندرج تحت بند أخرى.

والاتصالات بنسبة 5.3 في المئة (2.2 مليار ريال) ليبلغ 40.4 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 1.4 في المئة في العام السابق. وشهد الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الخدمات انخفاضاً نسبته 3.8 في المئة (2.7 مليار ريال) ليبلغ 70 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 20.5 في المئة في العام السابق. كذلك انخفض الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع البناء والتشييد ليبلغ 104.4 مليار ريال، أي بانخفاض نسبته 1.3 في المئة (1.4 مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته 27.1 في المئة في العام السابق، (جدول رقم 4-4، ورسم بياني رقم 4-6).

القروض الاستهلاكية وقروض البطاقات الائتمانية

سجلت القروض الاستهلاكية وقروض بطاقات الائتمان من المصارف أعلى مستوى لها لتصل إلى 352.8 مليار ريال بنهاية عام 2016م، مقارنة بنحو 337.3 مليار ريال في نهاية العام السابق، أي بارتفاع نسبته 4.6 في المئة. وطرأت معظم الزيادة في القروض الاستهلاكية التي ارتفعت بنسبة 4.5 في المئة (14.8 مليار ريال) لتبلغ 341.8 مليار ريال في نهاية عام 2016م، مقارنة بارتفاع نسبته 4.5 في المئة (14 مليار ريال) في العام السابق. وباستعراض مكونات هذه القروض، يلاحظ ارتفاع القروض لأغراض أخرى بنسبة 7.3 في المئة (18.7 مليار ريال) لتبلغ 273.5 مليار ريال، ممثلة ما نسبته 80.0 في المئة من إجمالي القروض الاستهلاكية، مقارنة بارتفاع نسبته 3.8 في المئة (9.4 مليار ريال) في العام السابق. وارتفعت القروض الممنوحة لأغراض شراء سيارات ووسائل نقل شخصية بنسبة 12.2 في المئة (3.6 مليار ريال) لتبلغ 32.9 مليار ريال، أي ما نسبته 9.6 في المئة من إجمالي القروض الاستهلاكية، مقارنة بانخفاض نسبته 18.3 في المئة (6.6 مليار ريال) في العام السابق. وارتفعت قروض بطاقات الائتمان في عام 2016م بنسبة 7.3 في المئة (745 مليون ريال) لتبلغ 11 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 5.6 في المئة (546 مليون ريال) في العام السابق. بينما انخفض الائتمان الممنوح لأغراض ترميم وتحسين عقارات بنسبة 21.4 في المئة (7.9 مليار ريال) ليبلغ 29.1 مليار ريال، أي ما نسبته 8.5 في المئة من إجمالي القروض الاستهلاكية، مقارنة بنمو نسبته 44.6 في المئة (11.4 مليار ريال) في العام السابق. (جدول رقم 4-5أ، ورسم بياني رقم 4-7).

جدول رقم 4-5 ب:
القروض العقارية من المصارف التجارية
(مليون ريال)

السنة (نهاية الفترة)	الأفراد	الشركات	الإجمالي
2012	53,576	34,448	88,024
2013	70,334	49,419	119,753
2014	94,241	64,743	158,984
2015	102,207	84,257	186,464
2016	110,582	96,289	206,871

جدول رقم 4-6:
الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية (بنهاية الفترة)
(مليون ريال)

	المبلغ		التغيير			
			2015		2016	
	2015	2016	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية
الموجودات الأجنبية						
مبالغ مستحقة على مصارف أجنبية	83,092	55,946	45,506	121.1	-27,146	-32.7
مبالغ مستحقة على الفروع في الخارج	44,493	28,078	3,319	8.1	-16,416	-36.9
مبالغ مستحقة على جهات أخرى	13,936	12,791	2,314	19.9	-1,144	-8.2
الاستثمارات في الخارج	175,188	129,023	13,957	8.7	-46,165	-26.4
الإجمالي	**316,710**	**225,838**	**65,097**	**25.9**	**-90,871**	**-28.7**
المطلوبات الأجنبية						
مبالغ مستحقة لمصارف أجنبية	48,743	47,624	-3,717	-7.1	-1,118	-2.3
مبالغ مستحقة للفروع في الخارج	17,139	9,534	1	0.0	-7,605	-44.4
مبالغ مستحقة على جهات أخرى	25,290	22,974	2,611	11.5	-2,316	-9.2
الإجمالي	**91,171**	**80,132**	**-1,106**	**-1.2**	**-11,039**	**-12.1**
صافي الموجودات الأجنبية	**225,538**	**145,706**	**66,202**	**41.5**	**-79,832**	**-35.4**

القروض العقارية

واصلت القروض العقارية المقدمة من المصارف للأفراد والشركات نموها في عام 2016م، لتبلغ حوالي 206.9 مليار ريال، أي بارتفاع نسبته 10.9 في المئة (20.4 مليار ريال)، مقارنة بنمو نسبته 17.3 في المئة (27.5 مليار ريال) في العام السابق، وسجلت القروض العقارية الممنوحة للأفراد ارتفاعاً نسبته 8.2 في المئة (8.4 مليار ريال) لتبلغ 110.6 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 8.5 في المئة (8 مليار ريال) في العام السابق، وبلغ نصيبها من إجمالي القروض العقارية في نهاية عام 2016م نحو 53.5 في المئة. وكذلك ارتفعت القروض المقدمة من المصارف التجارية للشركات في عام 2016م بنسبة 14.3 في المئة (12 مليار ريال) لتبلغ 96.3 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 30.1 في المئة (19.5 مليار ريال) في العام السابق. (جدول رقم 4 5-ب).

القروض المشتركة

تشير بيانات القروض المشتركة للمقيمين إلى ارتفاع عددها بين المصارف المحلية بالتحالف مع المصارف الخارجية في عام 2016م بنسبة 18.3 في المئة لتبلغ 555 قرضاً، وكذلك ارتفعت لغير المقيمين بنسبة 16.9 في المئة لتبلغ 76 قرضاً، وارتفع إجمالي قيمة هذه القروض للمقيمين في عام 2016م بنسبة 45.5 في المئة لتبلغ 195 مليار ريال، وارتفعت أيضاً قيمة القروض لغير المقيمين بنسبة 33.3 في المئة لتبلغ 16 مليار ريال.

الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

انخفضت الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية في نهاية عام 2016م بنسبة 28.7 في المئة (90.9 مليار ريال) لتبلغ نحو 225.8 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 25.9 في المئة (65.1 مليار ريال) في العام السابق.

وانخفضت المطلوبات الأجنبية على المصارف التجارية في عام 2016م بنسبة 12.1 في المئة (11 مليار ريال) لتبلغ 80.1 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 1.2 في المئة (1.1 مليار ريال) في العام السابق (جدول رقم 4-6، والرسمان البيانيان رقم 4-8، ورقم 4-9).

ونتيجة لهذه التطورات انخفض صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية (الموجودات الأجنبية ناقصاً المطلوبات الأجنبية) في عام 2016م بنسبة 35.4 في المئة (79.8 مليار ريال) ليبلغ 145.7 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 41.5 في المئة (66.2 مليار ريال) في العام السابق.

رسم بياني رقم 4-8:
الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف

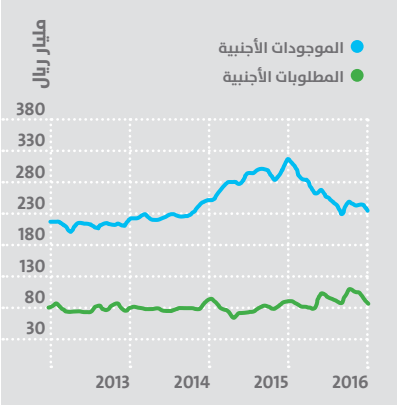

رسم بياني رقم 4-9:
نسبة الموجودات والمطلوبات الأجنبية إلى إجمالي موجودات ومطلوبات المصارف

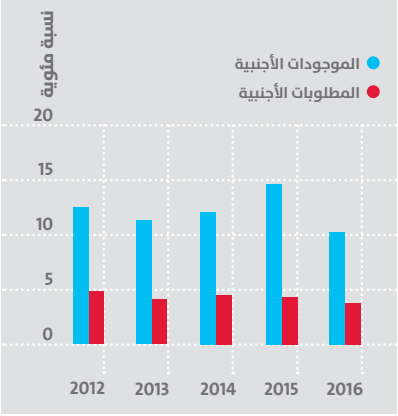

جدول رقم 4-7:
احتياطيات المصارف التجارية (بنهاية الفترة)
(مليون ريال)

	2012	2013	2014	2015	2016
النقد في الصندوق	19,666	23,219	27,115	29,383	29,648
ودائع لدى مؤسسة النقد:					
ودائع جارية	161	173	472	317	293
ودائع نظامية	70,005	81,085	91,879	97,467	96,727
ودائع أخرى	127,623	95,889	93,607	19,071	110,036
احتياطيات المصارف	**217,455**	**200,366**	**213,073**	**146,238**	**236,704**
النسب (٪) إلى الودائع المصرفية					
النقد في الصندوق	1.56	1.66	1.72	1.83	1.83
ودائع لدى مؤسسة النقد:					
ودائع جارية	0.01	0.01	0.03	0.02	0.02
ودائع نظامية	5.55	5.78	5.83	6.07	5.98
ودائع أخرى	10.12	6.84	5.94	1.19	6.80
احتياطيات المصارف	**17.25**	**14.29**	**13.52**	**9.11**	**14.64**

جدول رقم 4-8:
رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية (بنهاية الفترة)
(مليون ريال)

	2012	2013	2014	2015	2016
رأس المال والاحتياطيات	209,494	225,855	248,111	270,964	298,895
رأس المال والاحتياطيات كنسبة مئوية من:					
الودائع المصرفية	16.6	16.1	15.7	16.9	18.5
إجمالي الموجودات	12.1	11.9	11.6	12.3	13.2
رأس المال إلى الموجودات مرجحة (%)					
المخاطر (معيار بازل)	18.2	17.9	17.9	18.1	19.5

احتياطيات المصارف التجارية

ارتفعت احتياطيات المصارف (النقد في الصندوق والودائع لدى مؤسسة النقد) في عام 2016م بحوالي 90.5 مليار ريال، أو بنسبة 61.9 في المئة لتبلغ في نهاية العام 236.7 مليار ريال، مقارنة بانخفاض قدره 66.8 مليار ريال، أو ما نسبته 31.4 في المئة في العام السابق. وقد جاء معظم الارتفاع من ارتفاع الودائع الأخرى لدى المؤسسة التي ارتفعت من 19.1 مليار ريال في نهاية عام 2015م إلى 110 مليار ريال في نهاية عام 2016م، أي بنسبة 477.0 في المئة (91 مليار ريال)، وكذلك النقد في صناديق المصارف الذي ارتفع من 29.4 مليار ريال إلى 29.6 مليار ريال، أي بنسبة 0.9 في المئة (265 مليون ريال)، بينما انخفضت الودائع الجارية لدى المؤسسة بنسبة 7.5 في المئة (23.8 مليون ريال) لتبلغ 293 مليون ريال. كما انخفضت الودائع النظامية لدى المؤسسة بنحو 740 مليون ريال لتبلغ 96.7 مليار ريال (جدول رقم 4-7).

رأس المال واحتياطيات المصارف

ارتفع رأسمال واحتياطيات المصارف في عام 2016م بحوالي 27.9 مليار ريال، أي بنسبة 10.3 في المئة ليبلغ 298.9 مليار ريال، مقارنة بارتفاع مقداره 22.9 مليار ريال، ونسبته 9.2 في المئة في العام السابق. وارتفعت نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الودائع من 16.9 في المئة في نهاية عام 2015م إلى 18.5 في المئة في نهاية عام 2016م، وارتفعت نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الموجودات من نحو 12.3 في المئة في نهاية عام 2015م إلى 13.2 في المئة في نهاية عام 2016م. وبلغت نسبة رأس المال إلى الموجودات مرجحة المخاطر وفقاً لمعيار لجنة بازل في نهاية عام 2016م نحو 19.5 في المئة وهي أكثر من النسبة الموصى بها من لجنة بازل (جدول رقم 4-8).

جدول رقم 4-9:
الموارد المالية المضافة للمصارف التجارية واستخداماتها خلال عام 2016
(مليون ريال)

الموارد	المبلغ	النصيب المئوي	الاستخدامات	المبلغ	النصيب المئوي
أذونات مؤسسة النقد	101.4	42.4	سندات الحكومة	92.3	38.6
الأصول الأجنبية	90.9	38.0	عمليات اتفاقية إعادة الشراء المعاكس	89.6	37.5
القاعدة الرأسمالية	25.6	10.7	المطلوبات من القطاع الخاص (قروض واستثمارات)	33.6	14.0
الودائع المصرفية	12.2	5.1	المطلوبات الأجنبية	11.1	4.6
صافي المطلوبات الأخرى	8.9	3.7	المطلوبات من المؤسسات العامة	10.1	4.3
			المطلوبات من مؤسسات مالية غير مصرفية	1.5	0.6
			احتياطيات السيولة (نقد وودائع نظامية لدى المؤسسة)	0.8	0.3
الإجمالي	**239.0**	**100.0**	**الإجمالي**	**239.0**	**100.0**

مصادر واستخدامات الموارد المالية للمصارف التجارية في عام 2016م

بلغ إجمالي الموارد المالية المضافة للمصارف التجارية في عام 2016م حوالي 239.0 مليار ريال، مقارنة بنحو 234.1 مليار ريال في العام السابق، أي بارتفاع نسبته 2.1 في المئة. وقد تركزت الموارد المالية المضافة الرئيسة في أذونات مؤسسة النقد بحوالي 101.4 مليار ريال، أي ما نسبته 42.4 في المئة من إجمالي الموارد، بالإضافة إلى الأصول الأجنبية بحوالي 90.9 مليار ريال، أي ما نسبته 38.0 في المئة من إجمالي الموارد، وارتفع أيضاً كل من القاعدة الرأسمالية، والودائع المصرفية بحوالي 25.6 مليار ريال و12.2 مليار ريال، أي ما نسبته 10.7 و5.1 في المئة من الإجمالي على التوالي، وكذلك ارتفع صافي المطلوبات الأخرى بنحو 8.9 مليار ريال، أي ما نسبته 3.7 في المئة من إجمالي الموارد.

واستخدمت معظم هذه الموارد المالية خلال عام 2016م لزيادة كل من الاستثمارات في سندات حكومية وشبه حكومية بحوالي 92.3 مليار ريال، أي ما نسبته 38.6 في المئة من الإجمالي، وكذلك ارتفاع عمليات اتفاقية إعادة الشراء المعاكس بحوالي89.6 مليار ريال، أي ما نسبته 37.5 في المئة من الإجمالي، وارتفاع المطلوبات من القطاع الخاص بنحو 33.6 مليار ريال أي ما نسبته 14.0 في المئة من الإجمالي، بالإضافة إلى تسديد المصارف التجارية ما يقارب 11.1 مليار ريال من مطلوباتها الأجنبية، أي ما نسبته 4.6 في المئة من الإجمالي، كما زادت المطلوبات من المؤسسات العامة بحوالي 10.2 مليار ريال، أي ما نسبته 4.3 في المئة من الإجمالي. (جدول رقم 4-9).

أرباح المصارف التجارية

بلغت أرباح المصارف التجارية في عام 2016م نحو 40.4 مليار ريال، بانخفاض نسبته 5.4 في المئة عن أرباح السنة السابقة البالغة 42.7 مليار ريال، التي ارتفعت بنسبة 6.3 في المئة عن أرباح عام 2014م.

جدول رقم 4-10:
فروع المصارف حسب المناطق الإدارية
(نهاية الفترة)

	الرياض	مكة المكرمة	المدينة المنورة	الشرقية	القصيم	عسير	تبوك	حائل	الحدود الشمالية	الجوف	جازان	نجران	الباحة	المجموع
2012	506	384	78	320	107	106	42	32	14	21	38	23	25	1,696
2013	535	394	84	331	110	111	42	35	13	23	41	23	26	1,768
2014	586	412	94	366	114	117	47	39	15	24	47	25	26	1,412
2015	611	429	98	384	118	120	48	40	15	25	50	25	26	1,989
2016	623	439	105	393	120	125	49	41	15	26	50	26	26	2,038

عدد المصارف وفروعها

بلغ عدد المصارف التجارية في المملكة بنهاية عام 2016م ستة وعشرين مصرفاً (25 عاملة، 1 مرخصة) بما في ذلك فروع مصارف أجنبية. وارتفع عدد فروع المصارف التجارية لتبلغ 2,038 فرعاً من خلال تشغيل 49 فرعاً جديداً في مختلف مناطق المملكة. ووفقاً لتوزيع الفروع حسب المناطق الإدارية، تحظى منطقة الرياض بعدد 623 فرعاً، أي ما نسبته 30.6 في المئة من الإجمالي، ومنطقة مكة المكرمة بعدد 439 فرعاً، أي ما نسبته 21.5 في المئة من الإجمالي، والمنطقة الشرقية بعدد 393 فرعاً، أي ما نسبته 19.3 في المئة من الإجمالي، ومنطقة عسير بعدد 125 فرعاً، أي ما نسبته 6.1 في المئة من الإجمالي، ومنطقة القصيم 120 فرعاً، أي ما نسبته 5.9 في المئة من الإجمالي، ومنطقة المدينة المنورة 105 فرعاً، أي ما نسبته 5.2 في المئة من الإجمالي (جدول رقم 4 – 10).

عدد العاملين في القطاع المصرفي

سجل عدد العاملين في القطاع المصرفي في عام 2016م انخفاضاً نسبته 0.5 في المئة ليبلغ 49,335 موظفاً وموظفةً. وبلغ النصيب المئوي للعاملين السعوديين (ذكور وإناث) حوالي 90.9 في المئة من إجمالي العاملين في القطاع المصرفي، أي حوالي 44,852 موظفاً وموظفةً. وبلغت نسبة العاملين السعوديين الذكور حوالي 77.5 في المئة من الإجمالي، مقارنة بنسبة 9.0 في المئة من العاملين الذكور غير السعوديين، وبلغت نسبة العاملات الإناث السعوديات حوالي 13.4 في المئة من الإجمالي، مقارنة بنسبة 0.1 في المئة من العاملات الإناث غير السعوديات.

رسم بياني رقم 4-10:
النصيب المئوي لشيكات المقاصة التجارية والشخصية حسب المدن

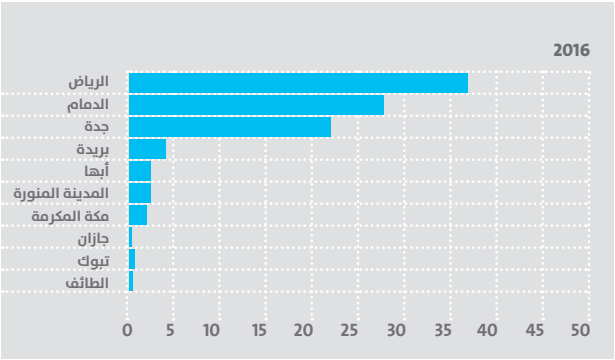

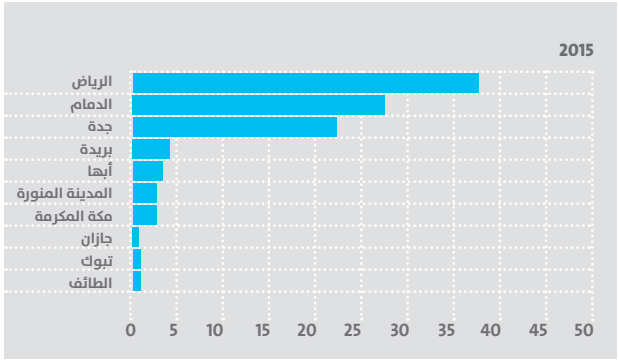

رسم بياني رقم 4-11:
إحصاءات أجهزة الصرف الآلي

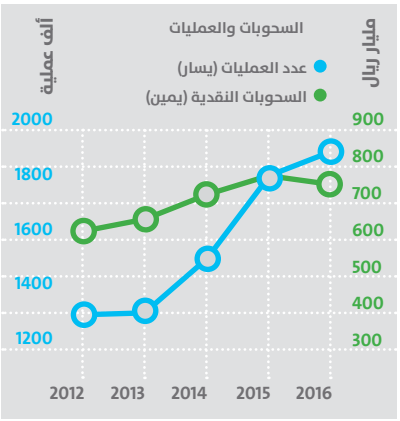

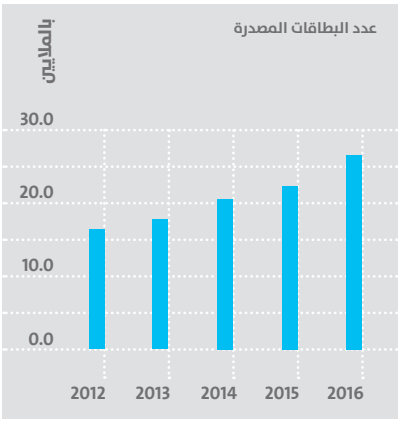

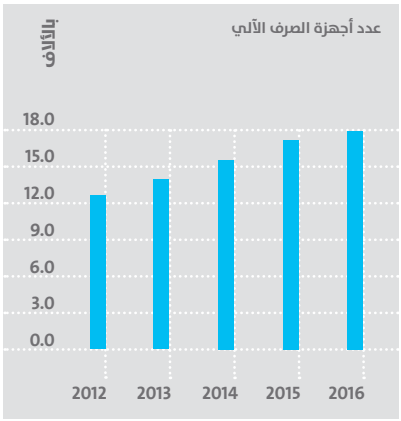

تطورات التقنية المصرفية في عام 2016م

أولا: عمليات غرف المقاصة

تراجع عدد الشيكات التجارية والشخصية التي تمت مقاصتها بواسطة غرف المقاصة بالمملكة في عام 2016م بنسبة 14.0 في المئة، بانخفاض مقداره 800.5 ألف شيك، أما بالنسبة لقيمتها فقد انخفضت بنسبة 24.2 في المئة إلى 410.5 مليار ريال. كما انخفض متوسط قيمة الشيك في عام 2016م بنسبة 11.9 في المئة، من 94,825 ريال في عام 2015م إلى 83,568 ريال في عام 2016م.

وبشكل عام انخفض عدد الشيكات التجارية والشخصية المنفذة في عام 2016م من خلال المقاصة الآلية في العديد من غرف المقاصة الرئيسة في المملكة، وقد يرجع ذلك إلى التوسع في استخدام التقنية المصرفية ومنها أجهزة نقاط البيع، وكان الانخفاض في غرفة الرياض بنسبة 14.9 في المئة ليبلغ 1.8 مليون شيك، وفي غرفة الدمام بنسبة 12.1 في المئة ليبلغ 1.4 مليون شيك، وفي غرفة جدة بنسبة 13.2 في المئة ليبلغ 1.1 مليون شيك، وفي غرفة المدينة المنورة بنسبة 7.2 في المئة ليبلغ 124.2 ألف شيك، وفي غرفة بريدة بنسبة 10.6 في المئة ليبلغ 202.7 ألف شيك، وفي غرفة مكة المكرمة بنسبة 18.3 في المئة ليبلغ 107.1 ألف شيك، وفي غرفة تبوك بنسبة 10.9 في المئة ليبلغ 37.2 ألف شيك، وفي غرفة الطائف بنسبة 17.2 في المئة ليبلغ 29 ألف شيك، وفي غرفة أبها بنسبة 32.7 في المئة ليبلغ 119.6 ألف شيك (رسم بياني رقم 4-10).

جدول رقم 4-11:
إحصاءات أجهزة الصرف الآلي

السنوات	عدد أجهزة الصرف الآلي	عدد البطاقات المصدرة	عدد العمليات (مليون عملية)			السحوبات النقدية (مليون ريال)		
			مدى	المصارف	المجموع	مدى	المصارف	المجموع
2012	12,712	16,440,258	533	800	1,333	301,473	324,281	625,754
2013	13,883	17,810,653	558	777	1,336	334,331	333,810	668,141
2014	15,516	20,550,274	625	904	1,529	373,030	358,373	731,403
2015	17,223	22,459,275	727	1,069	1,796	435,177	342,023	777,200
2016	17,887	26,537,349	822	1,100	1,923	446,300	307,149	753,449

جدول رقم 4-12:
إحصاءات نقاط البيع

السنوات	مبيعات (مليون ريال)	عدد العمليات (مليون عملية)	عدد الأجهزة
2012	122,226	238	92,538
2013	134,194	265	107,763
2014	159,970	327	138,779
2015	172,835	395	225,372
2016	182,749	525	276,167

رسم بياني رقم 4-12:

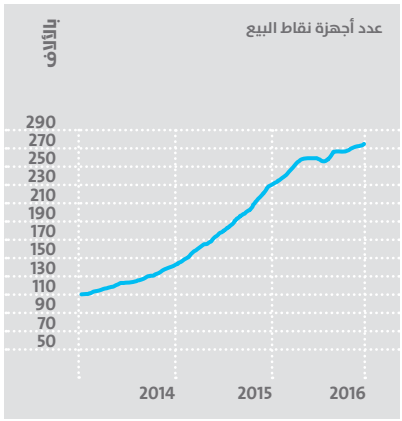

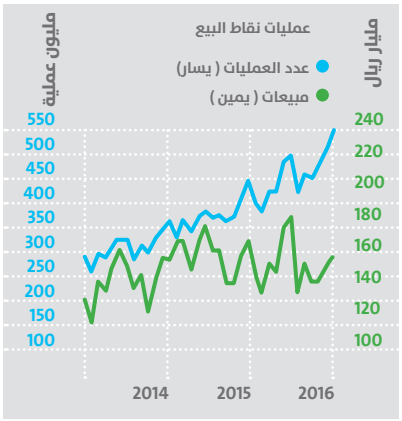

ثانياً: مدى (MADA)

حققت الشبكة السعودية للمدفوعات (مدى) خلال عام 2016م نمواً إيجابياً في جميع عملياتها، وارتفع عدد أجهزة الصرف الآلي (ATMs) العاملة في المملكة بنسبة 3.9 في المئة لتبلغ 17,887 جهازاً، مقارنة بزيادة نسبتها 11.0 في المئة في العام السابق. وارتفع عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة بنسبة 18.2 في المئة لتبلغ في نهاية عام 2016م حوالي 26.5 مليون بطاقة صرف آلي، مقارنة بارتفاع نسبته 9.3 في المئة في العام السابق.

وارتفع عدد العمليات التي تم تنفيذها عبر مدى (MADA) في عام 2016م بنسبة 13.1 في المئة لتبلغ 822 مليون عملية، مقارنة بزيادة نسبتها 16.3 في المئة في العام السابق. وارتفعت قيمة السحوبات التي نفذت من خلال مدى (MADA) بنسبة 2.6 في المئة لتبلغ 446.3 مليار ريال، مقارنة بزيادة نسبتها 16.7 في المئة في العام السابق. أما بالنسبة لعدد العمليات التي جرت عبر شبكة المصارف، فقد زادت بنسبة 3.0 في المئة لتبلغ 1.1 مليار عملية، مقارنة بزيادة نسبتها 18.2 في المئة في العام السابق. وانخفضت قيمة السحوبات النقدية التي تمت عبر شبكة المصارف بنسبة 10.2 في المئة إلى 307 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 4.6 في المئة في العام السابق. ونتيجة لذلك ارتفع إجمالي عدد العمليات التي نفذتها أجهزة الصرف الآلي بنسبة 7.1 في المئة ليبلغ 1,923 مليون عملية، بينما انخفض إجمالي السحب النقدي بنسبة 3.1 في المئة ليبلغ 753.4 مليار ريال (جدول رقم 4-11، ورسم بياني رقم 4-11).

وارتفع عدد أجهزة نقاط البيع في عام 2016م بنسبة 22.5 في المئة ليبلغ 276,167 جهازاً، مقارنة بارتفاع نسبته 62.4 في المئة في العام السابق. وارتفع عدد عمليات البيع المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع بنسبة 32.8 في المئة لتبلغ 524.6 مليون عملية، مقارنة بزيادة نسبتها 20.8 في المئة في العام السابق. وارتفعت قيمة المبيعات المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع بنسبة 5.7 في المئة لتبلغ 182.7 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 8.0 في المئة في العام السابق (جدول رقم 4-12، ورسم بياني رقم 4-12)، وتشير معدلات النمو في عدد بطاقات الصرف الآلي والعمليات المنفذة على أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع إلى زيادة اعتماد العملاء على خدمات مدى وتعزيز الثقة باستخدام التقنية المصرفية الحديثة، وتأكيد الاستمرارية في الإنجازات التي حققتها مدى.

جدول رقم 4-13أ:
عدد عمليات النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع)
(ألف عملية)

	مدفوعات العملاء			مدفوعات ما بين المصارف			
السنوات	مجمعة	مفردة	المجموع (1)	مجمعة	مفردة	المجموع (2)	أخرى (3)	المجموع (1+2+3)
2012	48,882	4,349	53,231	129	335	464	1,215	54,909
2013	50,768	5,290	56,058	112	342	454	1,456	57,967
2014	56,375	6,085	62,459	118	374	492	1,628	64,580
2015	70,639	8,023	78,663	72	464	537	2,335	81,534
2016	76,084	9,156	85,240	79	468	547	3,497	89,285

جدول رقم 4-13ب:
مبالغ عمليات النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع)
(مليار ريال)

	مدفوعات العملاء			مدفوعات ما بين المصارف			
السنوات	مجمعة	مفردة	المجموع (1)	مجمعة	مفردة	المجموع (2)	أخرى* (3)	المجموع (1+2+3)
2012	1,332	2,714	4,046	61	61,290	61,351	22	65,420
2013	1,530	3,040	4,570	49	50,013	50,062	27	54,660
2014	1,722	3,457	5,179	51	49,196	49,247	34	54,459
2015	1,984	3,349	5,333	59	43,450	43,510	23	48,865
2016	2,067	3,396	5,463	61	34,161	34,222	31	39,717

* تشمل عمليات الحسم المباشر، ومستحقات مؤسسة النقد على المصارف.

رسم بياني رقم 4-13:
عمليات نظام سريع

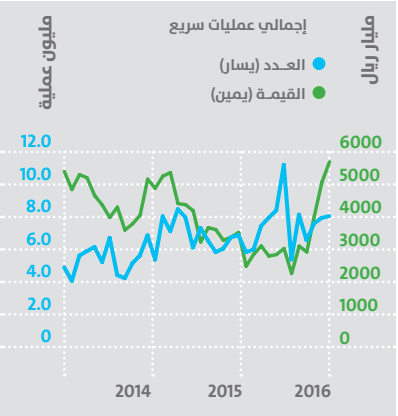

ثالثاً: النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (SARIE)

ارتفع إجمالي عدد العمليات المنفذة من خلال النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع) في عام 2016م بنسبة 9.5 في المئة لتبلغ 89.3 مليون عملية، مقارنة بزيادة نسبتها 26.3 في المئة في العام السابق. وبالنسبة لتوزيع عمليات نظام سريع وفقاً لعمليات مدفوعات العملاء المفردة والمجمعة، فقد ارتفع عدد العمليات المفردة بنسبة 14.1 في المئة ليبلغ 9.2 مليون عملية، وارتفعت قيمة هذه العمليات بنسبة 1.4 في المئة لتبلغ 3,396 مليار ريال. وارتفع عدد العمليات المجمعة بنسبة 7.7 في المئة ليبلغ 76.1 مليون عملية، وارتفعت قيمتها بنسبة 4.2 في المئة لتبلغ 2,067 مليار ريال، وارتفع عدد العمليات الأخرى بنسبة 49.8 في المئة ليبلغ 3.5 مليون عملية، وارتفعت قيمتها بنسبة 37.4 في المئة لتبلغ حوالي 31 مليار ريال. أما بالنسبة لتصنيف عمليات سريع وفقاً للمدفوعات بين المصارف، فقد ارتفع عدد العمليات المفردة بين المصارف التجارية خلال عام 2016م بنسبة 0.9 في المئة ليبلغ حوالي 468 ألف عملية، وانخفضت قيمة هذه العمليات بنسبة 21.4 في المئة لتبلغ نحو 34,161 مليار ريال. وارتفع عدد العمليات المجمعة المنفذة عبر نظام سريع بين المصارف بنسبة 8.8 في المئة ليبلغ حوالي 79 ألف عملية، وارتفعت قيمة هذه العمليات بنسبة 3.7 في المئة لتبلغ نحو 61 مليار ريال (جدول رقم 4-13أ، وجدول رقم 4-13ب، ورسم بياني رقم 4-13).

رسم بياني رقم 4-14:
عدد ومبالغ الفواتير المسددة من خلال نظام سداد

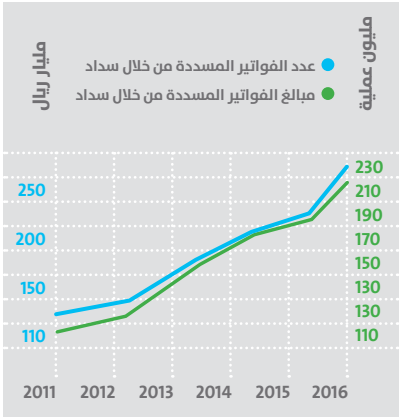

رابعاً: نظام سداد للمدفوعات

بلغ عدد المفوترين المرتبطين بنظام سداد حتى نهاية عام 2016م 148 مفوتراً من قطاعات مختلفة منها الكهرباء، والمياه، والاتصالات، وشركات الطيران، والتأمين، وبطاقات الائتمان وغيرها، وكذلك بلغ عدد المصارف المرتبطة مع النظام 17 مصرفاً، وتم الاتفاق مع ثلاثة مصارف أخرى للارتباط، وبلغ إجمالي عدد العمليات المنفذة خلال عام 2016م نحو 190.1 مليون عملية، بقيمة إجمالية بلغت نحو 224.6 مليار ريال، مقارنة بنحو 172.4 مليون عملية، بقيمة بلغت نحو 210.3 مليار ريال في نهاية العام السابق (رسم بياني رقم 4-14).

نشاط سوق المشتقات المالية

انخفضت عمليات المشتقات المالية في المملكة في عام 2016م بنحو 228.0 مليار ريال أي بنسبة 15.2 في المئة لتبلغ 1,276.5 مليار ريال، مقارنة بنحو 1,503.6 مليار ريال في نهاية العام السابق. وشكلت المشتقات المالية في نهاية عام 2016م نسبة 67.2 في المئة من الحسابات النظامية (خارج المركز المالي الموحد)، مقارنة بنحو 67.5 في المئة في نهاية العام السابق.

الجدارة الائتمانية في القطاع المصرفي

واصلت الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) خلال عام 2016م توفير خدماتها لكافة الجهات ذات العلاقة، وذلك من خلال تطوير خدماتها ومنتجاتها، سواءً فيما يتعلق بمشروع نظام الأفراد (سمتي)، ومشروع نظام الشركات (سمتنا)، ومشروع نظام تقييم المنشآت المتوسطة والصغيرة، ومشروع نظام تأميني (قطاع التأمين)، ومشروع شيكي (نظام تسجيل الشيكات المرتجعة)، ومشروع (معّرف الكيانات القانونية) الذي أقرت أهميته مجموعة العشرين بمبادرة من مجلس الاستقرار المالي ويهدف لمساعدة المؤسسات المالية على تقييم المخاطر بشكل منهجي وفعال، وتوفير المتطلبات النظامية التشغيلية لضمان استقرار وكفاءة القطاع المالي، وغيرها من المنتجات والخدمات التي شكلت في مجملها دعامة قوية لاستقرار القطاع المالي. ومضت سمة قدماً بتبني الفكرة التي أسست من أجلها كجهةٍ معلوماتيةٍ ائتمانيةٍ سعوديةٍ مستقلة في نهاية التسعينات، لإكمال منظومة التمويل في المملكة العربية السعودية، ولتطوير قطاع المعلومات الائتمانية وخدماته المختلفة تمهيداً للتوسع في سوق الائتمان في المملكة تبعاً للمعطيات الاقتصادية ورؤية صناع القرار المالي والاقتصادي.

واستمرت سمة خلال عام 2016م في تطوير آلية عملها تقنياً ونظامياً وفق استراتيجيات محددة متمثلة بتوفير بنيةٍ أساسيةٍ معلوماتيةٍ فعّالةٍ تحسن القدرة على تقييم وإدارة المخاطر، حيث توفر سمة المعلومات الائتمانية اللازمة للوصول إلى صورةٍ واضحةٍ للمقترضين مما يساعد في عملية اتخاذ القرار وتحسين القدرة على تحليل مخاطر الائتمان، وتقييم الملاءة المالية للمقترضين.

وأطلقت سمة خلال عام 2016م العديد من الخدمات المضافة في السوق السعودية ومن أبرزها نظم الإشعار بالمخاطر والتي تمكن أعضاء سمة من التعرف على المخاطر الحالية لعملائهم أو المرتقبة وتخفيض معدلات التعثر في السداد من خلال تحليل سلوكيات العملاء الائتمانية. وكذلك نظم تحليل البيانات بالإضافة

إلى تقرير الأداء الائتماني ونظم السلامة المالية وغيرها من الخدمات.

وسعت سمة خلال عام 2016م لتقديم خدماتٍ للقطاعين المصرفي والمالي، والوزارات والصناديق الحكومية، وقطاع الخدمات، وقطاع التجارة والصناعة، والقطاع العقاري، وقطاع التأجير، وقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والقطاع الصحي، والقطاع التعليمي، وقطاع البتروكيماويات، والقطاعات الأخرى التي تحتاج المعلومة الائتمانية عن العملاء. حيث ترتكز مهمة سمة في تقديم خدمات المعلومات الائتمانية والمنتجات ذات القيمة المضافة وفق أفضل المعايير العالية لتحقيق أعلى مستويات المهنية للقطاعات ذات العلاقة.

وقامت سمة خلال 2016م ببناء مركز معلومات متطور بأعلى المواصفات العالمية (TIER IV) وذلك ضمن سعي سمة لاتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة للتحقق من أن المعلومات التي استلمتها أو حصلت عليها قد تم تسجيلها وحفظها ومطابقتها ومعالجتها بشكل صحيح ودقيق، وتمت حمايتها ضد الفقدان بما في ذلك اعتماد أنظمة حفظ نسخ احتياطية كافية ووضع خطط لاسترجاع المعلومات في حالات الطوارئ، علاوة على حمايتها من الدخول إليها أو استخدامها أو تعديلها أو الإفصاح عنها بشكل غير مصرح به وذلك تماشياً مع قواعد العمل التي أقرتها مؤسسة النقد.

كما قامت سمة خلال عام 2016م بنشر الدليل الإجرائي وتوزيعه في مركز خدمة العملاء، من خلال حملة (اعرف حقوقك)، ومواقع الأعضاء لزيادة الوعي الائتماني لدى كافة شرائح المجتمع، والتواصل المباشر مع الجمهور عبر وسائل التواصل الاجتماعي (Twitter, Facebook, YouTube).

تطورات تطبيق معيار بازل 3 في المملكة العربية السعودية

استمرت جهود مؤسسة النقد العربي السعودي في توجيه المصارف التجارية على الالتزام بتطبيق معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال على أساس المخاطر. حيث استمر تطبيق معيار بازل 3 فيما يتعلق بالدعامة 1 المتعلقة بمخاطر الائتمان، والدعامة 2 الخاصة بعملية المراجعة الرقابية، والدعامة 3 للإفصاح عن البيانات المصرفية. ويتم تطبيق بازل 3 تدريجياً حتى عام 2019م، وتجدر الإشارة إلى أن المصارف التجارية بدأت بشكلٍ استباقي بتطبيق هذه المعايير منذ بداية عام 2016م، ويعزى ذلك إلى متانة القطاع البنكي وملاءته المالية. وفيما يتعلق بمتطلبات المصارف المحلية والعالمية ذات الأهمية النظامية، فقد تم الانتهاء من إطار عمل متطلبات المصارف المحلية ذات الأهمية النظامية، وتم إصدار اللائحة ذات الصلة وتم تطبيقها في بداية عام 2016م بموجب تعميم المؤسسة في سبتمبر من عام 2014م.

وأصدرت المؤسسة إطار تحديد متطلبات احتياطيات رأس المال المضادة للتقلبات الدورية في عام 2016م، كما اتخذت المؤسسة العديد من الآليات والإجراءات الرقابية الاحترازية الكلية لإدارة المخاطر ورفع كفاية رأس المال في عام 2016م.

05

التأمين والتمويل

قطاع التأمين

ضمن إطار مهام مؤسسة النقد العربي السعودي في الإشراف والرقابة على قطاع التأمين، تم إصدار العديد من التعليمات والضوابط خلال عام 1438/1437هـ (2016م) التي من شأنها تعزيز نموه واستقراره وتفادي المخاطر التي قد يتعرض لها. وتنشر المؤسسة على موقعها الإلكتروني الأنظمة واللوائح والتعليمات المتعلقة بقطاع التأمين في المملكة، ومعلومات عن سوق التأمين والشركات المرخص لها بالعمل. ومن أبرز ما تحقق في عام 2016م الآتي:

أولاً: اللوائح التنظيمية المتعلقة بالنشاط الإشرافي على قطاع التأمين الصادرة حتى نهاية عام 2016م

أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي في عام 2016م اللائحة التنظيمية للأعمال الإكتوارية لشركات التأمين وإعادة التأمين، وضوابط توسع الفروع ونقاط البيع السنوية لشركات التأمين وإعادة التأمين وشركات الوساطة والوكالة، والوثيقة الموحدة للتأمين الإلزامي على المركبات الحكومية. وبلغ عدد اللوائح الصادرة في الأعوام السابقة خمس عشرة لائحة حسب الآتي:

- اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني.
- اللائحة التنظيمية لسلوكيات سوق التأمين.
- قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لشركات التأمين.
- لائحة مكافحة الاحتيال في شركات التأمين وشركات المهن الحرة.
- لائحة سياسة توزيع فائض عمليات التأمين.
- لائحة إدارة المخاطر في شركات التأمين.
- لائحة تكاليف الإشراف والتفتيش.
- اللائحة التنظيمية لأعمال إعادة التأمين.
- اللائحة التنظيمية لوسطاء ووكلاء التأمين.
- لائحة عمليات التأمين الإلكترونية.
- الوثيقة الموحدة للتأمين الإلزامي على المركبات.
- لائحة الاستثمار.
- لائحة الإسناد الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة.
- لائحة حوكمة شركات التأمين.
- لائحة لجان المراجعة في شركات التأمين وإعادة التأمين.

ثانياً: السعودة في قطاع التأمين

أ-القرارات والتعليمات الصادرة بخصوص السعودة:

تنص المادة الثانية من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني على أن أحد أهداف النظام واللائحة تطوير قطاع التأمين في المملكة بما في ذلك التدريب وتوطين الوظائف. وتنص المادة الرابعة من اللائحة على أن تتضمن خطة عمل شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة عدد الموظفين المتوقع وخطة توظيف وتأهيل السعوديين.

وأكدت المادة الخمسون من اللائحة على أنه يجب على شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة تزويد المؤسسة، قبل خمسة وأربعين يوماً من نهاية كل عام مالي، ببيان يشمل عدد ونسب الموظفين السعوديين على مستوى الشركة وكل فرع أو إدارة، والمستوى الوظيفي للوظائف التي يشغلها السعوديون. وحسب المادة التاسعة والسبعين من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني فإنه «يجب ألا تقل نسبة الموظفين السعوديين لدى الشركة وأصحاب المهن الحرة عن ثلاثين بالمئة في نهاية السنة الأولى وأن تزداد سنوياً حسب خطة العمل المقدمة للمؤسسة».

ب-العاملون في قطاع التأمين:

بلغ إجمالي عدد موظفي شركات التأمين التعاوني العاملة في المملكة العربية السعودية 10,039 موظفاً بنهاية عام 2016م، مقارنة بنحو 9,682 موظفاً بنهاية عام 2015م، أي بنسبة نمو بلغت 3.7 في المئة. وشكّل الموظفون السعوديون نسبة 58 في المئة من إجمالي العاملين في شركات التأمين، وارتفعت نسبة السعوديين في المناصب غير الإشرافية في نهاية عام 2016م لتصل إلى 64 في المئة من إجمالي العاملين في المناصب غير الإشرافية، مقابل 62 في المئة بنهاية عام 2015م. وفي المقابل انخفضت نسبة السعوديين في المناصب الإشرافية إلى 36 في المئة من إجمالي العاملين في المناصب الإشرافية بنهاية عام 2016م مقابل 43 في المئة بنهاية عام 2015م.

التأمين والتمويل

جدول رقم 5-1:
مؤشرات التأمين

نوع التأمين	2014				2015				2016			
	إجمالي الأقساط المكتتب بها (مليون ريال)	النصيب المئوي (٪)	صافي أقساط التأمين المكتتب بها	نسبة صافي الأقساط من إجمالي الأقساط المكتتب بها ٪ (نسبة الاحتفاظ)*	إجمالي الأقساط المكتتب بها (مليون ريال)	النصيب المئوي (٪)	صافي أقساط التأمين المكتتب بها	نسبة صافي الأقساط من إجمالي الأقساط المكتتب بها ٪ (نسبة الاحتفاظ)*	إجمالي الأقساط المكتتب بها (مليون ريال)	النصيب المئوي (٪)	صافي أقساط التأمين المكتتب بها	نسبة صافي الأقساط من إجمالي الأقساط المكتتب بها ٪ (نسبة الاحتفاظ)*
التأمين ضد الحوادث والمسئولية والأنواع الأخرى	1,079.4	3.5	564.6	52.3	1,093.1	3.0	527.3	48.2	1,049.5	2.8	525.4	50.1
التأمين على المركبات	8,026.2	26.3	7,601.7	94.7	10,799.2	29.6	9,912.4	91.8	12,158.4	33.0	10,720.4	88.2
التأمين على الممتلكات/الحريق	1,923.2	6.3	315.8	16.4	1,961.9	5.4	330.3	16.8	1,825.8	5.0	272.7	14.9
التأمين البحري	811.4	2.7	251.5	31.0	726.2	2.0	248.9	34.3	634.1	1.7	192.3	30.3
التأمين الجوي	140.4	0.5	3.5	2.5	146.6	0.4	2.9	2.0	139.7	0.4	9.1	6.5
تأمين الطاقة	442.7	1.5	8.7	2.0	562.6	1.5	11.1	2.0	457.8	1.2	-1.7	-0.4
تأمين هندسي	1,434.1	4.7	204.9	14.3	1,204.0	3.3	216.5	18.0	908.4	2.5	213.5	23.5
إجمالي التأمين العام	13,857.4	45.5	8,950.2	64.6	16,493.8	45.2	11,249.5	68.2	17,173.7	46.6	11,931.8	69.5
إجمالي التأمين الصحي	15,720.5	51.6	14,654.5	93.2	18,966.8	52.0	18,189.1	95.9	18,630.3	50.5	18,095.0	97.1
إجمالي تأمين الحماية والادخار	904.4	3.0	729.6	80.7	1,035.7	2.8	835.9	80.7	1,051.4	2.9	820.6	78.0
الإجمالي	30,482.2	100.0	24,334.2	79.8	36,496.3	100.0	30,274.5	83.0	36,855.3	100.0	30,847.5	83.7

* لا تدخل نسب الاحتفاظ لتأمين الحماية والادخار في نسبة الاحتفاظ الإجمالية.

ثالثاً: التدريب

في إطار جهود المؤسسة في تنظيم قطاع التأمين وحث الشركات وموظفيها على الالتزام بالمهنية وممارسة نشاط التأمين على أسس علمية ومنهجية وفق الأنظمة واللوائح والتعليمات الصادرة من المؤسسة، أعدت المؤسسة اختبار الشهادة العامة في أساسيات التأمين (IFCE) كمتطلب إلزامي لموظفي شركات التأمين وشركات المهن الحرة. وتشمل هذه الشهادة المبادئ الأساسية للأنظمة واللوائح الخاصة بنشاط التأمين.

رابعاً: سوق التأمين في المملكة في عام 2016م

أ- أداء السوق بشكل عام:

- شهدت سوق التأمين في عام 2016م نمواً طفيفاً في معظم مؤشراتها، حيث ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها بنسبة 1 في المئة، ليصل إلى 36.9 مليار ريال مقارنة بنمو نسبته 19.7 في المئة في عام 2015م (جدول رقم 5-1).
- ارتفع إجمالي أقساط التأمين العام المكتتب بها، الذي يمثل 46.6 في المئة من إجمالي أقساط التأمين، بنسبة 4 في المئة ليبلغ 17.2 مليار ريال في عام 2016م مقارنة بنمو نسبته 19 في المئة في عام 2015م.
- انخفض إجمالي أقساط التأمين الصحي المكتتب بها، بنسبة 1.8 في المئة ليبلغ 18.6 مليار ريال في عام 2016م مقارنة بارتفاع نسبته 20.7 في المئة في عام 2015م. ومع ذلك استمر التأمين الصحي كأكبر أنشطة التأمين في عام 2016م، بنسبة 50.5 في المئة من الإجمالي.
- سجل إجمالي أقساط التأمين على المركبات المكتتب بها ارتفاعاً نسبته 12.6 في المئة ليبلغ 12.2 مليار ريال في عام 2016م مقارنة مع 10.8 مليار ريال في عام 2015م.

جدول رقم 5-2:
نسبة عمق سوق التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي
(نسبة مئوية)

نوع النشاط	2014		2015		2016		
	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي غير النفطي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي غير النفطي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي غير النفطي	التغير ٪
إجمالي التأمين العام	0.49	0.86	0.67	0.93	0.71	0.96	2.42
إجمالي التأمين الصحي	0.55	0.97	0.77	1.07	0.77	1.04	-3.38
إجمالي تأمين الحماية والادخار	0.03	0.06	0.04	0.06	0.04	0.06	-0.14
الإجمالي	1.07	1.89	1.49	2.06	1.52	2.05	-0.66

جدول رقم 5-3:
كثافة سوق التأمين
(بالريال للفرد)

نوع النشاط	2012	2013	2014	2015	2016	التغير ٪
إجمالي التأمين العام	308.3	393.9	450.4	536.0	540.3	0.8
إجمالي التأمين الصحي	386.5	441.7	510.9	616.4	586.1	-4.9
إجمالي تأمين الحماية والادخار	30.4	28.9	29.4	33.7	33.1	-1.8
الإجمالي	725.2	864.5	990.7	1,186.1	1,159.5	-2.2

ب- عمق وكثافة سوق التأمين:

يُعرّف عمق سوق التأمين بإجمالي أقساط التأمين المكتتب بها نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وبلغ مستوى عمق سوق التأمين في المملكة في عام 2016م حوالي 1.52 في المئة مقارنة مع 1.49 في المئة في عام 2015م، علماً أن نسبة إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها إلى الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي بلغ 2.05 في المئة في عام 2016م (جدول رقم 5-2).

وتُعرّف كثافة سوق التأمين بمعدل إنفاق الفرد على التأمين (إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها نسبة إلى عدد السكان). وقد انخفضت كثافة سوق التأمين من 1,186.1 ريال لكل فرد في عام 2015م إلى 1,159.5 ريال لكل فرد في عام 2016م، أي بانخفاض نسبته 2.2 في المئة (جدول رقم 5-3).

ج- صافي أقساط التأمين المكتتب بها:

يُعرّف صافي أقساط التأمين المكتتب بها بأنه إجمالي أقساط التأمين بعد خصم حصة إعادة التأمين. ويشكل التأمين الصحي والتأمين على المركبات ما نسبته 93.4 في المئة من صافي أقساط التأمين المكتتب بها في عام 2016م. وسجل التأمين الجوي أعلى معدل نمو في عام 2016م من حيث صافي أقساط التأمين المكتتب بها، بنسبة 214 في المئة، يليه تأمين المركبات بنسبة 8.2 في المئة (جدول رقم 5-1).

د- نسبة الاحتفاظ:

تُعد نسبة الاحتفاظ مقياساً للمخاطر في أقساط التأمين المكتتب بها التي تحتفظ بها شركة التأمين، حيث أن هناك علاقة طردية بين نسبة الاحتفاظ والمخاطر. ويتم حساب هذه النسبة عن طريق تقسيم صافي أقساط التأمين المكتتب بها على إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها. وبلغت نسبة الاحتفاظ الإجمالية (باستثناء تأمين الحماية والادخار) لشركات التأمين في السوق السعودية 84 في المئة في عام 2016م مقارنة بنحو 83 في المئة في عام 2015م. وتتأثر هذه النسبة إلى حد كبير بنسبة الاحتفاظ العالية للتأمين على المركبات والتأمين الصحي، اللذين يمثلان ما نسبته 88.2 في المئة، و97.1 في

جدول رقم 5-4:
العمولات المدفوعة حسب نوع النشاط

نوع النشاط	2014		2015		2016		
	مليون ريال	٪	مليون ريال	٪	مليون ريال	٪	نسبة التغير 2015-2016م
التأمين ضد الحوادث والمسؤولية والأنواع الأخرى	71.6	6.9	70.9	5.2	101.8	5.7	43.6
التأمين على المركبات	331.9	31.9	512.4	37.8	777.5	43.2	51.7
التأمين على الممتلكات ضد الحريق	90.9	8.7	97.4	7.2	109.2	6.1	12.1
التأمين البحري	51.5	5.0	44.2	3.3	39.3	2.2	-11.1
التأمين الجوي	0.8	0.1	1.0	0.1	0.8	0.0	-20.0
التأمين على الطاقة	0.0	0.0	0.0	0.0	1.6	0.1	-
التأمين الهندسي	49.2	4.7	56.7	4.2	53.9	3.0	-4.9
إجمالي التأمين العام	595.9	57.4	782.6	57.8	1,084.1	60.3	38.5
إجمالي التأمين الصحي	420.6	40.5	551.5	40.7	690.6	38.4	25.2
إجمالي تأمين الحماية والادخار	22.5	2.2	20.8	1.5	24.3	1.4	16.8
الإجمالي	1,039.0	100.0	1,354.9	100.0	1,799.0	100.0	32.8

جدول رقم 5-5:
إجمالي المطالبات المدفوعة حسب نوع النشاط

نوع النشاط	2014		2015		2016		
	مليون ريال	٪	مليون ريال	٪	مليون ريال	٪	نسبة التغير 2015-2016م
التأمين ضد الحوادث والمسؤولية والأنواع الأخرى	207.1	1.0	200.2	0.8	240.7	0.9	20.2
التأمين على المركبات	6,069.0	29.9	7,554.6	30.8	9,059.4	34.8	19.9
التأمين على الممتلكات ضد الحريق	1,312.0	6.5	2,367.0	9.7	1,033.8	4.0	-56.3
التأمين البحري	261.2	1.3	216.2	0.9	263.7	1.0	22.0
التأمين الجوي	7.1	0.0	51.3	0.2	92.6	0.4	80.5
التأمين على الطاقة	1.2	0.0	1.2	0.0	1.2	0.0	0.0
التأمين الهندسي	559.4	2.8	631.3	2.6	358.0	1.4	-43.3
إجمالي التأمين العام	8,417.0	41.4	11,021.8	45.0	11,049.4	42.5	0.3
إجمالي التأمين الصحي	11,567.2	56.9	13,106.1	53.5	14,547.8	55.9	11.0
إجمالي تأمين الحماية والادخار	329.4	1.6	389.7	1.6	420.0	1.6	7.8
الإجمالي	20,313.6	100.0	24,517.6	100.0	26,017.2	100.0	6.1

المئة على التوالي من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها. وسجل تأمين الطاقة أقل نسبة احتفاظ سلبية تقدر بنحو 0.4 في المئة في عام 2016م (جدول رقم 5-1).

هـ- العمولات المدفوعة للوسطاء ووكلاء التأمين:

بلغ إجمالي العمولات التي دفعتها شركات التأمين للوسطاء ووكلاء التأمين نحو 1.8 مليار ريال في عام 2016م مقارنة بنحو 1.35 مليار ريال في عام 2015م. وشكّلت العمولات الخاصة بتأمين المركبات نحو 37.8 في المئة و43.2 في المئة من إجمالي العمولات المدفوعة في عامي 2015م و2016م على التوالي (جدول رقم 5-4).

و- إجمالي المطالبات المدفوعة حسب نوع النشاط:

ارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة بنسبة 6.1 في المئة من 24.5 مليار ريال في عام 2015م إلى 26 مليار ريال في عام 2016م. وشكلت مطالبات التأمين الصحي، ومطالبات تأمين المركبات نحو 55.9 في المئة و34.8 في المئة على التوالي من إجمالي المطالبات المدفوعة في عام 2016م. وتعكس هاتان النسبتان المرتفعتان النصيب الأعلى نسبياً لنشاطي التأمين الصحي والتأمين على المركبات من إجمالي أقساط التأمين في السوق.

وسجل نشاط التأمين الجوي في عام 2016م أعلى معدل نمو في إجمالي المطالبات

جدول 5-6:
الشركات الحاصلة على تصريح نهائي بمزاولة نشاط التأمين في المملكة حتى نهاية عام 2016م

اسم الشركة	رأس المال (مليون ريال)	تاريخ الحصول على التصريح
الشركة التعاونية للتأمين	1,000	02/12/2004
شركة ملاذ للتأمين وإعادة التأمين التعاوني	300	11/09/2007
شركة المتوسط والخليج ملاذ للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدقلف)	1,000	11/09/2007
شركة أياك السعودية للتأمين التعاوني (سلامة)	250	11/09/2007
شركة ساب للتكافل	340	11/09/2007
شركة الدرع العربي للتأمين التعاوني	200	11/09/2007
شركة الأهلي للتكافل	167	11/09/2007
الشركة العربية السعودية للتأمين التعاوني (سايكو)	250	11/09/2007
شركة اتحاد الخليج للتأمين التعاوني	220	11/09/2007
شركة سند للتأمين وإعادة التأمين التعاوني	200	08/03/2008
الشركة السعودية الفرنسية للتأمين التعاوني	200	08/03/2008
شركة الاتحاد التجاري للتأمين التعاوني	275	31/03/2008
شركة الصقر للتأمين التعاوني	250	31/03/2008
الشركة السعودية الهندية للتأمين التعاوني	205	10/06/2008
شركة التأمين العربية التعاونية	400	18/06/2008
الشركة السعودية المتحدة للتأمين التعاوني (ولاء)	400	02/07/2008
الشركة السعودية لإعادة التأمين «إعادة» التعاونية	1,000	21/07/2008
شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني	800	10/08/2008
الشركة المتحدة للتأمين التعاوني	490	30/12/2008
الشركة الأهلية للتأمين التعاوني	320	09/03/2009
شركة المجموعة المتحدة للتأمين التعاوني (أسيج)	200	10/05/2009
شركة الراجحي للتأمين التعاوني	400	17/11/2009
شركة تشب العربية للتأمين التعاوني	100	08/12/2009
شركة العالمية للتأمين التعاوني	400	13/12/2009
شركة أكسا للتأمين التعاوني	450	26/01/2010
الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني	200	06/03/2010
شركة متلايف وايه أي جي والبنك العربي للتأمين التعاوني	350	29/03/2010
شركة بروج للتأمين التعاوني	250	29/05/2010
الشركة الوطنية للتأمين	100	16/06/2010
شركة أمانة للتأمين التعاوني	320	06/07/2010
شركة سوليدرتي السعودية للتكافل	555	20/03/2011
شركة عناية السعودية للتأمين التعاوني	400	07/08/2012
شركة الإنماء طوكيو مارين	450	30/09/2012
شركة الجزيرة تكافل تعاوني	350	18/12/2013

المدفوعة بارتفاع نسبته 80.5 في المئة ليصل إلى 92.6 مليون ريال، مقارنة بنحو 51.3 مليون ريال في العام السابق (جدول رقم 5-5).

خامساً: وضع شركات التأمين في المملكة

بلغ عدد شركات التأمين التي وافق مجلس الوزراء عليها حتى نهاية عام 2016م، 34 شركة لمزاولة نشاط التأمين وإعادة التأمين، إضافةً إلى 228 شركة مهن حرة لمساندة خدمات التأمين (جدول رقم 5-6).

سادساً: الوصول لمعلومات سوق التأمين

تخصص المؤسسة رابطاً خاصاً لنشاط التأمين على موقعها الإلكتروني www.sama.gov.sa يحتوي على الأنظمة واللوائح والتعاميم والدراسات المتعلقة بقطاع التأمين وكذلك النماذج الخاصة بطلب الترخيص ومعايير الملاءة للمؤسسين والمديرين

جدول رقم 5-7:
مقدمو خدمات الرعاية الصحية المعتمدون لعام 2016م

المنطقة/ نوع المنشأة	مستشفيات	مستوصفات	صيدليات	مجمع عيادات	عيادة طبيب واحد	مركز عمليات اليوم الواحد	محل نظارات طبية	مختبر تحليل	مركز تشخيص	مركز علاج طبيعي	محلات الأجهزة والأطراف الصناعية	الإجمالي
الشرقية	46	17	517	175	0	3	143	3	1	4	1	910
الرياض	51	0	713	459	1	7	345	2	2	5	3	1,588
مكة المكرمة	58	43	444	189	0	3	124	2	1	5	0	869
نجران	8	0	22	24	0	0	10	0	0	0	0	64
عسير	19	6	101	47	1	0	29	0	0	0	0	203
المدينة المنورة	20	2	107	37	0	2	76	1	0	1	0	246
الباحة	5	0	8	9	0	0	8	0	0	0	0	30
القصيم	10	4	40	39	0	0	40	0	0	1	0	134
تبوك	6	0	48	23	0	0	22	0	0	0	0	99
جازان	10	6	40	17	0	0	14	0	0	0	0	87
حائل	7	6	27	17	0	0	10	0	0	0	0	67
الحدود الشمالية	7	0	25	9	0	0	4	0	0	0	0	45
الجوف	6	1	38	10	0	0	2	0	0	0	0	57
الإجمالي	253	85	2,130	1,055	2	15	827	8	4	16	4	4,399

المصدر: مجلس الضمان الصحي التعاوني.

في شركات التأمين وشركات المهن الحرة المتعلقة بنشاط التأمين. ويمكن الرجوع لموقع المؤسسة على الإنترنت من أجل الحصول على آخر تحديث لشركات التأمين المرخص لها، وكذلك شركات المهن الحرة المتعلقة بنشاط التأمين والتي يتم تحديثها بصفة دورية. كما يمكن الاطلاع في نفس الموقع على أداء سوق التأمين في المملكة خلال الفترة من عام 2007م إلى عام 2016م.

سابعاً: مجلس الضمان الصحي التعاوني

بلغ عدد المشمولين بالتغطية الصحية من العمالة الوافدة في نهاية عام 2016م نحو 9.4 مليون وافداً، وبلغ عدد الشركات المؤهلة لبيع وثائق الضمان الصحي التعاوني 27 شركة. وبلغ عدد شركات إدارة مطالبات التأمين التي ترغب في تقديم الخدمات الصحية تحت مظلة الضمان الصحي التعاوني 9 شركات.

وبلغ عدد الشركات أو المؤسسات التي وفرت التغطية الصحية لعامليها حتى نهاية عام 2016م نحو 387.2 ألف شركة ومؤسسة. وبنهاية عام 2016م بلغ عدد المرافق الصحية المعتمدة من المجلس لتقديم الرعاية الصحية 4,399 مرفقاً صحياً في مختلف مناطق المملكة، منها 4,386 مرفقاً للقطاع الخاص، و13 مرفقاً للقطاع العام. (جدول رقم 5-7).

أما بالنسبة لنوع المنشأة، فتحتل الصيدليات المرتبة الأولى بين المنشآت المقدمة لخدمات الرعاية الصحية المعتمدة في المملكة حتى نهاية عام 2016م، تليها مجمعات العيادات، ثم محلات النظارات الطبية، ثم المستشفيات، فيما تحتل عيادات الطبيب الواحد المرتبة الأخيرة. وتأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث تقديم خدمات الرعاية الصحية على مستوى المناطق في المملكة، تليها المنطقة الشرقية، ثم منطقة مكة المكرمة، فيما تأتي منطقة الباحة في المرتبة الأخيرة (جدول رقم 5-7).

قطاع التمويل

تتولى مؤسسة النقد العربي السعودي مسؤولية الإشراف والرقابة على قطاع التمويل في المملكة، واتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على سلامة هذا النشاط واستقراره، وحماية حقوق العاملين فيه. وكذلك تتولى المؤسسة مسؤولية إصدار التراخيص المتعلقة بممارسة أنشطة التمويل، وذلك وفق أحكام أنظمة التمويل ولوائحه. أما ما يخص مسؤولية الإشراف على نظام الرهن العقاري من عمليات الرهن وحقوق الرهن، فتختص به وزارة العدل. يساهم نظام التمويل العقاري في تنظيم توفير المساكن للمواطنين، خاصة في ظل وجود ضوابط تحقق الضمانات اللازمة عند ممارسة أنشطة التمويل العقاري وتحمي حقوق جميع الأطراف المشتركة في عملية التمويل. ومن أبرز ما تحقق بخصوص مراقبة شركات التمويل في عام 2016م الآتي:

أولاً: التطورات واللوائح التنظيمية

تهدف المؤسسة من خلال الإدارة العامة للرقابة على شركات التمويل إلى تحقيق أهدافها التي تتمثل في تعزيز الاستقرار المالي الذي يدعم النمو الاقتصادي المستدام وذلك بضمان عدالة التعاملات لكافة أصحاب المصلحة. وفي سبيل ذلك تسعى المؤسسة للتميز في أعمالها الإشرافية عبر تحسين الإجراءات الداخلية والاستفادة من جميع الموارد المتاحة.

ومن أهم التطورات في مجال الإشراف والرقابة على شركات التمويل لعام 2016م, تشكيل لجان لقطاع شركات التمويل وفق الشروط المرجعية الصادرة بقرار معالي المحافظ رقم 65/ م ش ت وتاريخ 9 ذو القعدة 1437هـ التي من شأنها المساهمة في إيجاد منصة نظامية يستطيع من خلالها ممثلو شركات التمويل مناقشة المبادرات والتحديات وإبداء المقترحات ذات العلاقة بنمو القطاع وتعزيز استقراره، ومن التطورات تقديم ورش عمل عن بعض المواضيع مثل (إعادة جدولة القروض) والمشاركة في الندوات واللقاءات لنشر الوعي بأنظمة التمويل ولوائحها التنفيذية، بالإضافة إلى التعاون مع وزارة الإسكان وصندوق التنمية العقارية في عدد من البرامج منها (الرهن الميسر والقرض المعجل)، والتنسيق والترتيب لاجتماع ممثلي شركات التمويل مع ممثلي الجهات الحكومية ذات العلاقة، لمناقشة أبرز التحديات التي تواجههم، من ذلك على سبيل المثال لا الحصر وزارة الإسكان (الرسوم على الأراضي البيضاء)، الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ونحوها.

وفي سبيل حماية حقوق عملاء شركات التمويل، فقد نشرت المؤسسة على موقعها الإلكتروني تعميماً، يُلزم جميع شركات التمويل الالتزام بالفقرة (3) من المادة الثالثة من مبادئ حماية عملاء شركات التمويل، وذلك بتوفير نسخة ورقية مجانية شاملة لجميع الأحكام الواردة في مبادئ حماية عملاء شركات التمويل وتسليمها للعملاء في بداية التعامل أو عند حصولهم على منتج أو خدمة تمويلية جديدة، كما ينبغي إدراجها في الموقع الإلكتروني للشركة.

وفي إطار دور المؤسسة الرقابي والإشرافي على قطاع التمويل، قررت المؤسسة زيادة الحد الأقصى لنسبة مبلغ التمويل إلى قيمة المسكن الواردة في المادة الثانية عشر من اللائحة التنفيذية لنظام التمويل العقاري من (70%) إلى (85%) لشركات التمويل العقاري دون البنوك. وبلغ عدد اللوائح الصادرة في الأعوام السابقة سبع لوائح حسب الآتي:

- اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل.
- اللائحة التنفيذية لنظام الإيجار التمويلي.
- اللائحة التنفيذية لنظام التمويل العقاري.
- الدليل الإرشادي لحساب مبلغ السداد المبكر.
- الدليل الإرشادي لحساب معدل النسبة السنوية.
- قواعد ممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر.
- ضوابط إصدار وتشغيل بطاقات الائتمان وبطاقات الحسم الشهري.

ثانياً: الشركات المرخص لها ممارسة أنشطة التمويل في المملكة

بلغ عدد شركات التمويل المرخص لها ممارسة أنشطة التمويل في المملكة حتى نهاية عام 2016م (34) شركة مقابل (30) شركة في نهاية العام السابق، حيث بلغ عدد الشركات المرخصة بممارسة نشاط التمويل العقاري (6) شركات بخلاف البنوك (جدول رقم 5-8)، فيما بلغ عدد الشركات المرخصة بممارسة أنشطة تمويلية خلاف التمويل العقاري (28) شركة (جدول رقم 5-9)، بالإضافة إلى وجود عدد (3) طلبات ترخيص تحت الدراسة حالياً. وحقق إجمالي أصول شركات التمويل نمواً نسبته 4.8 في المئة ليبلغ 38.9 مليار ريال في عام 2016م، مقارنة بنحو 37.1 مليار ريال في عام 2015م. وسجل إجمالي مبالغ التمويل نمواً بمقدار 5.6 في المئة ليصل إلى 56.1 مليار ريال بنهاية عام 2016م، مقارنة ب 53.1 مليار ريال بنهاية عام 2015م، حيث شكّل التمويل العقاري نسبة 22.8 في المئة، والتمويل خلاف التمويل العقاري نسبة 77.2 في المئة.

وبلغت الزيارات الإشرافية والترخيصية لشركات التمويل حتى نهاية عام 2016م (62) زيارة شملت النواحي الفنية والنظامية وخطط العمل والحوكمة وتقييم التزام شركات التمويل بأنظمة التمويل ولوائحها التنفيذية لمعرفة مدى التزام تلك الشركات باللوائح والأنظمة والتعليمات ولقيام المؤسسة كذلك بدورها الرقابي والإشرافي تجاه قطاع التمويل.

ثالثاً: الوصول لمعلومات سوق التمويل

تخصص المؤسسة رابطاً خاصاً لنشاط التمويل على موقعها الإلكتروني www.sama.gov.sa يحتوي على الأنظمة واللوائح والتعاميم والأسئلة المتكررة المتعلقة بقطاع التمويل وكذلك النماذج الخاصة بطلب الترخيص ونماذج الملاءمة للمؤسسين وشاغلي المناصب القيادية في شركات التمويل، ويمكن الرجوع لموقع المؤسسة على الإنترنت من أجل الحصول على آخر تحديث لشركات التمويل المرخص لها والتي يتم تحديثها بصفة دورية.

جدول 5-8:
شركات التمويل العقاري المرخصة بخلاف البنوك

اسم الشركة	رأس المال المدفوع (مليون ريال)	تاريخ الحصول على الترخيص
شركة أملاك العالمية	900	24/12/2013
شركة دار التمليك	500	31/12/2013
الشركة السعودية لتمويل المساكن	800	27/02/2014
شركة دويتشه الخليج للتمويل	571	20/05/2014
شركة عبد اللطيف جميل المتحدة لتمويل العقار	200	07/12/2014
شركة بداية لتمويل المنازل	900	14/12/2015

جدول 5-9:
شركات التمويل المرخصة لمزاولة أنشطة التمويل خلاف التمويل العقاري

اسم الشركة	رأس المال المدفوع (مليون ريال)	تاريخ الحصول على الترخيص
شركة النايفات للتمويل	600	31/12/2013
شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي	550	27/02/2014
شركة اليسر للإجارة والتمويل	500	27/02/2014
شركة آجل للخدمات التمويلية	500	20/05/2014
الشركة الوطنية	250	25/08/2014
شركة المرابحة المرنة للتمويل	200	14/09/2014
شركة كرناف	600	12/11/2014
شركة متاجر	150	16/11/2014
شركة الجاسرية	150	16/11/2014
الشركة السعودية للتمويل	100	20/11/2014
شركة عبد اللطيف جميل المتحدة للتمويل	1,700	08/12/2014
شركة الخليج للتمويل	100	08/12/2014
شركة تمويلي العالمية	100	11/12/2014
شركة الأمثل للتمويل	200	16/03/2015
شركة أصول الحديثة للتمويل	100	22/03/2015
شركة دار الائتمان السعودي	100	05/05/2015
شركة توكيلات للتمويل	100	04/06/2015
شركة مرابحة للاستثمار والتقسيط	320	04/08/2015
شركة التيسير العربية	400	30/08/2015
شركة إيجارة للتمويل	100	31/08/2015
شركة السعودي الفرنسي للتمويل التأجيري	500	18/11/2015
شركة تمويلي الأولى	250	03/12/2015
شركة أمريكان إكسبرس	100	10/12/2015
شركة الجبر للتمويل	345	14/12/2015
شركة الرائدة للتمويل	150	10/02/2016
شركة راية للتمويل	100	24/03/2016
شركة معالم للتمويل	100	10/05/2016
شركة التأجير للتمويل	100	30/11/2016

06

الأسعار وتكاليف المعيشة

جدول رقم 6-1:
معدلات النمو السنوية لمؤشرات مختارة
(نسب مئوية)

	2013	2014	2015	2016
معامل انكماش الناتج المحلي غير النفطي (100 = 2010)	2.7	3.5	6.0	1.1*
الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لجميع السكان (100 = 2007)	3.5	2.7	2.2	3.5
الناتج المحلي غير النفطي بالأسعار الثابتة (100 = 2010)	6.4	4.9	3.2	0.2*
الإنفاق الحكومي	11.8	13.7	-11.9	-15.1
عرض النقود (ن3)	10.9	11.9	2.5	0.8

* بيانات أولية.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، ووزارة المالية، ومؤسسة النقد العربي السعودي.

يقاس التضخم في المملكة باستخدام الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة الذي تصدره الهيئة العامة للإحصاء، منذ أكثر من خمسين عاماً.

وقامت الهيئة العامة للإحصاء في عام 2012م بتغيير سنة أساس الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة باعتماد سنة 2007م، واعتمدت التحديثات التي جرت على تركيبة تصنيف سلة الاستهلاك الفردي حسب الغرض (COICOP) الصادر عن الأمم المتحدة، بغرض التبويب للأقسام والمجموعات والفصول المكونة لتكاليف المعيشة، وتعتمد الهيئة نظام لاسبير في احتساب الرقم القياسي لتكاليف المعيشة، ويشترط النظام بيانات متوسطات الأسعار لفترات المقارنة وبيانات أوزان الترجيح.

الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة خلال عام 2016م

ارتفع متوسط الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة بنسبة 3.5 في المئة خلال عام 2016م، مقارنة بارتفاع نسبته 2.2 في المئة و2.7 في المئة خلال عامي 2015م و2014م على التوالي. وفي المقابل سجَّل معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي، الذي يقيس متوسط أسعار جميع السلع والخدمات التي ينتجها القطاع غير النفطي السعودي خلال سنة، ارتفاعاً نسبته 1.1 في المئة خلال عام 2016م، مقارنة بارتفاع نسبته 6.0 في المئة خلال عام 2015م (جدول رقم 6-1).

وقد سجلت ثمان مجموعات رئيسة من أصل اثنتي عشرة مجموعة في الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة معدلات تضخم في عام 2016م أعلى من معدلات التضخم لمتوسط الخمس سنوات السابقة وهي كالتالي: مجموعة التبغ، ومجموعة الملابس والأحذية، ومجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى، ومجموعة الصحة، ومجموعة النقل، ومجموعة الاتصالات، ومجموعة التعليم، وأخيراً مجموعة السلع والخدمات المتنوعة.

وفي عام 2016م، سجلت تسع مجموعات الزيادات التالية: مجموعة التبغ 17.3 في المئة، ومجموعة النقل 10.0 في المئة، ومجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى 7.3 في المئة، ومجموعة الصحة 6.2 في المئة، ومجموعة التعليم 4.5 في المئة، ومجموعة الملابس والأحذية 3.8 في المئة، ومجموعة السلع والخدمات المتنوعة 2.5 في المئة، ومجموعة تأثيث وتجهيزات المنزل وصيانتها 2.0 في المئة، ومجموعة الاتصالات 1.4 في المئة. وفي المقابل، سجلت ثلاث مجموعات انخفاضا سنوياً وهي كالتالي: مجموعة المطاعم والفنادق 1.8 في المئة، ومجموعة الأغذية والمشروبات 0.6 في المئة، ومجموعة الترويح والثقافة 0.3 في المئة (جدول رقم 6-2 وجدول رقم 6-3).

جدول رقم 6-2:
تأثير الأقسام الرئيسة على الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة (جميع السكان)
(100 = 2007م)

	متوسط التغير السنوي للفترة (2011-2015)	2016	مساهمة الأقسام الرئيسة في الرقم القياسي 2016	الأوزان النسبية ٪
الرقم القياسي العام	3.0	3.5	3.5	100.0
الأغذية والمشروبات	4.1	-0.6	-0.1	21.7
التبغ	6.8	17.3	0.11	0.5
الملابس والأحذية	1.6	3.8	0.3	8.4
السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى	5.0	7.3	1.9	20.5
تأثيث وتجهيزات المنزل وصيانتها	4.3	2.0	0.2	9.1
الصحة	2.3	6.2	0.1	2.6
النقل	2.3	10.0	0.9	10.4
الاتصالات	-0.6	1.4	0.08	8.1
الترويح والثقافة	4.3	-0.3	0.0	3.5
التعليم	0.8	4.5	0.11	2.7
المطاعم والفنادق	2.4	-1.8	-0.1	5.7
السلع والخدمات المتنوعة	2.0	2.5	0.2	6.8

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم 6-1:
مساهمة الأقسام الرئيسة في التضخم خلال عام 2016م

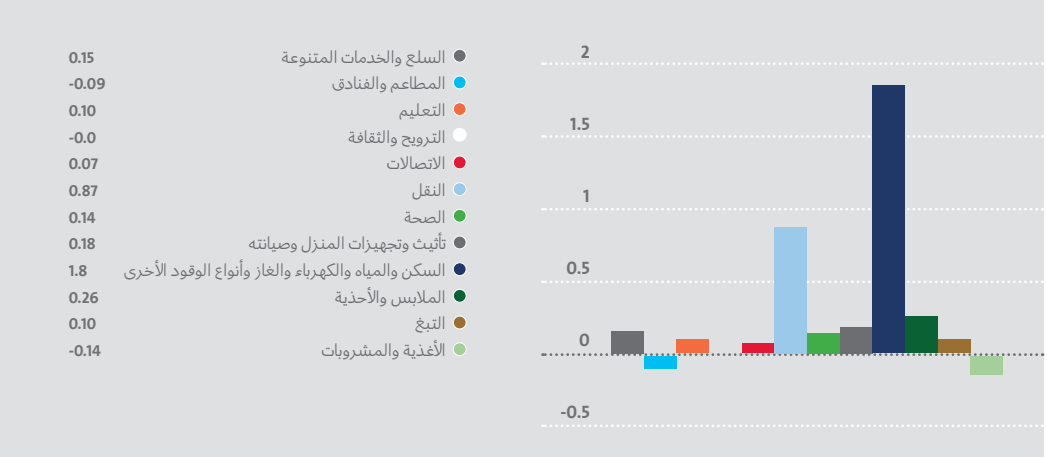

مساهمة الأقسام الرئيسة في الرقم القياسي العام

ساهمت معظم الأقسام الرئيسة بنسب متفاوتة في ارتفاع الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة خلال عام 2016م، حيث ساهم قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بالنصيب الأكبر بما نسبته 1.9 في المئة، يليه قسم النقل بما نسبته 0.9 في المئة. وسبب هذا الارتفاع في هذه الأقسام هو إصلاح أسعار الطاقة في بداية عام 2016 ومن جهة أخرى. كان كل من قسم المطاعم والفنادق وقسم الأغذية والمشروبات الأقل مساهمة بتراجعهما بنسبة 0.1 في المئة لكلٍ منهما (جدول رقم 6-2 ورسم بياني رقم 6-1).

الرقم القياسي لتكاليف المعيشة حسب المدن خلال عام 2016م

سجلت جميع مدن المملكة الرئيسة زيادة في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة. فقد سجلت مدينة جدة أعلى نسبة ارتفاع بلغت 5.8 في المئة، واحتلت مدينة نجران المرتبة الثانية بنسبة 5.5 في المئة، ثم مدينة الباحة بنسبة 5.4 في المئة, تلتها مدينة جازان بنسبة 4.5 في المئة، وجاءت مدينتا عرعر والهفوف بنسبة 3.8 في المئة لكل منهما، ثم مدينتا الطائف وسكاكا بنسبة بلغت 3.5 في المئة لكل منهما، وجاءت بعدها مدينة الرياض بنسبة 3.2 في المئة، تلتها أبها بنسبة 3.1 في المئة، ثم مدينة تبوك بنسبة ارتفاع بلغت 3.0 في المئة، تلتها مدينتا مكة المكرمة والدمام بنسبة ارتفاع بلغت 2.7 في المئة لكل منهما، ثم المدينة المنورة بنسبة 2.6 في المئة، تلتها مدينة حائل بنسبة 2.1 في المئة، ثم مدينة بريدة بنسبة 1.6 في المئة (جدول رقم 6-4، ورسم بياني رقم 6-2).

جدول رقم 6-3:
الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة (جميع السكان)
(100 = 2007م)

	2012	2013	2014	2015	2016	التغير ٪
الرقم القياسي العام	122.4	126.7	130.1	132.9	137.6	3.5
الأغذية والمشروبات	132.7	140.5	145.1	147.5	146.6	-0.6
التبغ	141.3	153.1	162.3	165.5	194.2	17.3
الملابس والأحذية	103.3	104.8	105.5	109.5	113.6	3.8
السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى	148.7	153.8	159.1	164.6	176.6	7.3
تأثيث وتجهيزات المنزل وصيانتها	117.5	122.6	128.2	131.7	134.3	2.0
الصحة	105.6	109.0	112.6	115.6	122.8	6.2
النقل	108.3	111.0	110.4	111.8	122.9	10.0
الاتصالات	92.1	93.8	93.7	94.5	95.8	1.4
الترويح والثقافة	104.4	106.3	114.0	119.5	119.2	-0.3
التعليم	110.2	112.6	115.9	117.9	123.2	4.5
المطاعم والفنادق	121.7	126.8	129.6	128.1	125.8	-1.8
السلع والخدمات المتنوعة	117.8	117.6	120.1	121.3	124.4	2.5

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم 6-2:
معدل التضخم حسب المدن لعام 2016م
(100 = 2007م)

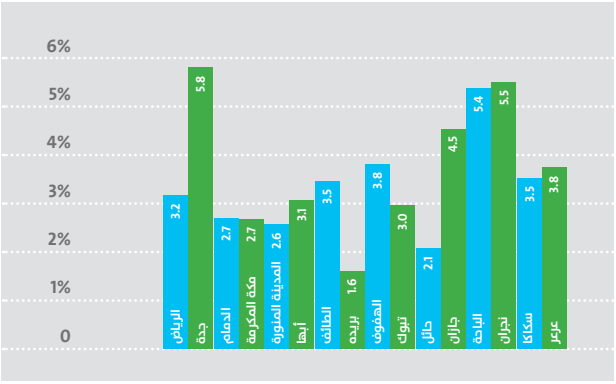

الرقم القياسي لأسعار الجملة خلال عام 2016م

يقيس هذا المؤشر متوسط التغير في أسعار السلع والخدمات المباعة في أسواق الجملة المحلية، ويضم هذا المؤشر عينة من 160 بنداً موزعة على عشرة أقسام رئيسة حسب التصنيف الدولي النمطي للتجارة، وسجل هذا المؤشر ارتفاعاً نسبته 3.1 في المئة في عام 2016م، مقارنة بانخفاض نسبته 1.0 في المئة في العام السابق. وطرأ الارتفاع في بعض المجموعات الرئيسة المكونة للمؤشر، حيث سجلت مجموعة المحروقات المعدنية والمواد ذات الصلة أعلى نسبة ارتفاع بلغت 32.6 في المئة، تلتها مجموعة سلع أخرى بارتفاع نسبته 6.3 في المئة، ثم مجموعة المشروبات والدخان بنسبة 3.9 في المئة، وجاءت بعدها مجموعة الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية بنسبة 1.5 في المئة، ثم مجموعة السلع المصنعة المصنفة حسب المادة بنسبة 0.6 في المئة، ثم مجموعتا المواد الكيماوية والمواد المتصلة بها، وأصناف مصنعة متنوعة بنسبة 0.3 في المئة لكل منهما. في المقابل، سجلت ثلاث مجموعات نسب انخفاض، وكانت أعلى نسبة انخفاض لمجموعة الآلات ومعدات النقل حيث بلغت 2.5 في المئة، تلتها مجموعة المواد الغذائية والحيوانات الحية بنسبة 1.2 في المئة، ومجموعة المواد الأولية عدا المحروقات بنسبة 0.9 في المئة (جدول رقم 6-5).

جدول رقم 6-4:
متوسط الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة حسب المدن
(100 = 2007م)

الرقم القياسي العام	2014	2015	2016	التغير % 2015/2016
المملكة (جميع المدن)	130.1	132.9	137.6	3.5
الرياض	135.0	140.1	144.5	3.2
جدة	129.3	131.7	139.3	5.8
الدمام	133.7	135.1	138.7	2.7
مكة المكرمة	126.9	129.7	133.1	2.7
المدينة المنورة	124.7	126.4	129.7	2.6
أبها	123.2	125.0	128.9	3.1
الطائف	127.2	127.8	132.1	3.5
بريده	123.9	127.7	129.7	1.6
الهفوف	124.6	124.9	129.0	3.8
تبوك	128.9	120.2	123.8	3.0
حائل	127.2	128.2	130.8	2.1
جازان	142.1	149.9	156.7	4.5
الباحة	130.5	134.5	141.7	5.4
نجران	128.5	132.0	137.2	5.5
سكاكا	127.5	131.7	136.4	3.5
عرعر	120.1	126.5	131.2	3.8

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

تطورات الأسعار العالمية وآثارها

انخفضت قيمة الصادرات السلعية للمملكة في عام 2016م بنسبة 9.8 في المئة، مقارنة بعام 2015م، لتبلغ 688.4 مليار ريال، وانخفضت قيمة الواردات (سيف) بنسبة 19.8 في المئة لتبلغ 525.6 مليار ريال.

وتؤثر معدلات التغير في الأسعار العالمية للمنتجات والسلع التي تستوردها السوق السعودية من الشركاء التجاريين الرئيسين للمملكة على الرقم القياسي لتكاليف المعيشة المحلي (جدول رقم 6-6)، ويعرض (جدول رقم 6-7) أسعار المستهلك لدى أكبر الشركاء التجاريين الرئيسين للمملكة خلال عام 2016م، حيث ارتفع متوسط أسعار المستهلك خلال عام 2016م في الهند بنسبة 4.9 في المئة، وفي الصين بنسبة 2.0 في المئة، كما ارتفع في أستراليا بنسبة 1.3 في المئة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 1.2 في المئة، وفي كوريا الجنوبية بنسبة 1.0 في المئة، وفي المملكة المتحدة و ألمانيا وفرنسا بنسبة 0.6 و 0.4 و0.3 في المئة لكلٍ منها على التوالي. وفي المقابل انخفض متوسط الأسعار في اليابان وإيطاليا بنسبة 0.1 في المئة لكلٍ منهما.

وبالنسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ارتفعت أسعار المستهلك خلال عام 2016م في دولة الكويت بنسبة 3.2 في المئة، وفي مملكة البحرين بنسبة 2.8 في المئة، وفي دولة قطر بنسبة 2.7 في المئة، وفي الإمارات العربية المتحدة بنسبة 1.8 في المئة، وفي سلطنة عمان بنسبة 1.1 في المئة (جدول رقم 6-8).

جدول رقم 6-5:
المتوسط السنوي للرقم القياسي العام لأسعار الجملة[1]
(100 = 1988م)

	الأوزان النسبية ٪	2014	2015	2016	التغير % 2015	التغير % 2016
الرقم القياسي العام	**100.0**	**159.1**	**157.5**	**162.4**	**-1.0**	**3.1**
المواد الغذائية والحيوانات الحية	31.9	186.7	190.3	188.0	1.9	-1.2
المشروبات والدخان	1.2	177.3	179.6	186.6	1.3	3.9
المواد الأولية عدا المحروقات	0.3	204.0	204.5	202.6	0.2	-0.9
المحروقات المعدنية والمواد ذات الصلة	10.1	186.3	186.3	247.1	0.0	32.7
الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية	0.4	148.9	152.5	154.8	2.4	1.5
المواد الكيماوية والمواد المتصلة بها	9.8	211.8	200.1	200.7	-5.5	0.3
السلع المصنعة المصنفة حسب المادة	26.2	143.4	139.5	140.4	-2.7	0.6
الآلات ومعدات النقل	13.4	143.4	140.1	136.6	-2.3	-2.5
أصناف مصنعة متنوعة	6.4	137.0	135.5	135.9	-1.1	0.3
سلع أخرى	0.3	257.3	235.6	250.5	-8.4	6.3

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

جدول رقم 6-6:
أرقام قياسية مختارة
(100 = 2010م)

	2013	2014	2015	2016	التغير % 2015	التغير % 2016
أسعار المستهلك في الدول الصناعية	106.0	107.5	107.8	108.5	0.3	0.6
قيم وحدة الصادرات للدول الصناعية	107.1	105.9	92.3	90.2	-12.9	-2.5
سعر صرف الريال الفعلي الاسمي(1)	102.1	104.1	114.7	116.9	10.2	1.9
سعر صرف الريال الفعلي الحقيقي(2)	102.4	105.4	118.6	123.2	12.6	3.9

(1) يمثل متوسط الفترة لسعر صرف الريال السعودي منسوباً إلى متوسط هندسي لأسعار الصرف لعملات الشركاء التجاريين الرئيسين للمملكة.

(2) يمثل سعر الصرف الفعلي الاسمي بعد تعديله وفقاً للتغير في المستوى العام للأسعار.

المصدر: نشرة الإحصاءات المالية الدولية (IFS) - أبريل 2017م.

جدول رقم 6-7:
معدلات التغير السنوية لأسعار المستهلك لدى أكبر الشركاء التجاريين الرئيسين

	2012	2013	2014	2015	2016
الولايات المتحدة الأمريكية	2.1	1.5	1.6	0.1	1.3
اليابان	-0.1	0.3	2.8	0.8	-0.1
المملكة المتحدة	2.8	2.6	1.5	0.1	0.6
ألمانيا	2.1	1.6	0.8	0.1	0.4
فرنسا	2.2	1.0	0.6	0.1	0.3
إيطاليا	3.3	1.2	0.2	0.1	-0.1
الصين	2.6	2.6	2.0	1.4	2.0
أستراليا	1.7	2.5	2.5	1.5	1.3
كوريا الجنوبية	2.2	1.3	1.3	0.7	1.0
الهند	9.9	9.4	5.9	4.9	4.9

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي- أبريل 2017م.

جدول رقم 6-8:
معدلات التغير السنوية لأسعار المستهلك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

	2012	2013	2014	2015	2016
الإمارات العربية المتحدة	0.7	1.1	2.3	4.1	1.8
مملكة البحرين	2.8	3.3	2.7	1.8	2.8
قطر	1.9	3.1	3.4	1.8	2.7
الكويت	3.2	2.7	2.9	3.2	3.2
سلطنة عمان	2.9	1.2	1.0	0.1	1.1

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي- أبريل 2017م.

07

سوق رأس المال

سجلت السوق المالية السعودية في عام 2016م أداءً متبايناً في مؤشراتها، ومتجاوزاً آثار تراجع أسعار النفط على الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى التطورات العالمية المتمثلة في تباطؤ تعافي الاقتصاد العالمي، وخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، وارتفاع معدلات أسعار الفائدة. وتخضع السوق المالية تنظيمياً وإشرافياً إلى هيئة السوق المالية التي قامت خلال عام 2016م بالعديد من الإجراءات والخطوات الهادفة لتنظيم السوق المالية وتطويرها، والعمل على تنمية الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية، وحماية المستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة، والعمل على تحقيق العدالة والشفافية في التعاملات المالية. وبهدف دعم البنية التشريعية للسوق المالية أصدر مجلس الهيئة في عام 2016م لائحة تنظيم فتح الحسابات الاستثمارية وتشغيلها. وبلغ عدد اللوائح الصادرة خلال الأعوام السابقة أربع وعشرين لائحة. كما واصلت الهيئة جهودها لتنمية الوعي الاستثماري بإقامة العديد من حملات التوعية والتثقيف المالي من خلال الأنشطة والبرامج الإعلامية والتوعوية والتواصل مع الجمهور.

تم خلال عام 2016م طرح ثلاث شركات للاكتتاب العام، أُدرِجت جميعها في السوق ليبلغ مجموع الشركات المُدرَجة 176 شركة بنهاية عام 2016م، وطُرِحت صكوك خاصة لشركتين، كما رخصت الهيئة لشركة جديدة في ممارسة أنشطة أعمال الأوراق المالية (وكالة تصنيف ائتماني لممارسة نشاطات التصنيف الائتماني).

وشهد عام 2016م ارتفاعاً في بعض مؤشرات السوق المالية السعودية، حيث ارتفع مؤشر أسعار سوق الأسهم بنسبة 4.3 في المئة كما ارتفع عدد الأسهم المتداولة بنسبة 2.7 في المئة وفي المقابل، انخفض إجمالي الأصول المحلية لصناديق الاستثمار بنحو 5.3 مليار ريال أو ما نسبته 6.9 في المئة ليصل بنهاية عام 2016م إلى نحو 70.8 مليار ريال.

سوق رأس المال

جدول رقم 7-1:
مؤشرات سوق الأسهم السعودية

العام	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	التغير %	قيمة الأسهم المتداولة (مليار ريال)	التغير %	القيمة السوقية للأسهم المصدرة (مليار ريال)	التغير %	عدد الصفقات المنفذة (ألف صفقة)	التغير %	مؤشر أسعار الأسهم (نقطة)	التغير %
2012	86,006.1	77.2	1,929.3	75.6	1,400.3	10.2	42,105.0	64.8	6,801.2	6.0
2013	52,306.3	-39.2	1,369.7	-29.0	1,752.9	25.2	28,967.7	-31.2	8,535.6	25.5
2014	70,118.4	34.1	2,146.5	56.7	1,812.9	3.4	35,761.1	23.5	8,333.3	-2.4
2015	65,920.0	-6.0	1,660.6	-22.6	1,579.1	-12.9	30,444.2	-14.9	6,911.8	-17.1
2016	67,718.1	2.7	1,157.0	-30.3	1,682.0	6.5	27,273.7	-10.4	7,210.4	4.3

المصدر: السوق المالية السعودية (تداول).

جدول رقم 7-2:
عدد العملاء المسجلين في نظام تداول والمشتركين في خدمة التداول عن طريق الإنترنت
(نهاية الفترة)

العام	عدد العملاء المسجلين في نظام تداول	التغير %	عدد العملاء المستفيدين من التداول عبر الإنترنت والمتابعة الآنية	التغير %
2012	4,221,355	3.0	98,397	91.8
2013	4,335,739	2.7	98,044	-0.4
2014	4,462,067	2.9	119,937	22.3
2015	4,555,446	2.1	1,853,365	1,445.3
2016	4,616,540	1.3	1,440,447	-22.3

المصدر: السوق المالية السعودية (تداول).

تطورات سوق الأسهم السعودية خلال عام 2016م

أُغلق المؤشر العام لأسعار الأسهم السعودية في نهاية عام 2016م عند مستوى 7,210.4 نقطة مقارنة بنحو 6,911.8 نقطة في نهاية عام 2015م أي بارتفاع نسبته 4.3 في المئة، وحقق مؤشر أسعار الأسهم أعلى نقطة إغلاق خلال عام 2016م في 27 ديسمبر عند مستوى 7,257.2 نقطة. وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المصدرة في عام 2016م بنسبة 6.5 في المئة لتبلغ 1,682.0 مليار ريال مقارنة بنحو 1,579.1 مليار ريال في نهاية العام السابق.

وارتفع عدد الأسهم المتداولة في عام 2016م بنسبة 2.7 في المئة ليصل إلى نحو 67.7 مليار سهم مقارنة بنحو 65.9 مليار سهم في العام السابق (معدلة لإجراءات الشركات)[1]، وانخفضت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة لتبلغ نحو 1,157.0 مليار ريال مقابل 1,660.6 مليار ريال في العام السابق، أي بانخفاض نسبته 30.3 في المئة. وانخفض عدد الصفقات ليصل إلى 27.3 مليون صفقة مقارنة بنحو 30.4 مليون صفقة في العام السابق، أي بانخفاض نسبته 10.4 في المئة (جدول رقم 7-1).

وفي عام 2016م بلغ المتوسط اليومي لقيمة الأسهم المتداولة 4.6 مليار ريال مقابل 6.6 مليار ريال في العام السابق أي بانخفاض نسبته 29.7 في المئة. كما بلغ المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة نحو 272.0 مليون سهم مقابل 264.1 مليون سهم خلال العام السابق وبنسبة ارتفاع بلغت 3.0 في المئة، وانخفض المتوسط اليومي لعدد الصفقات المنفذة ليبلغ نحو 109.5 ألف صفقة مقابل 121.2 ألف صفقة في العام السابق أي بانخفاض نسبته 9.7 في المئة.

وتشكل قيمة الأسهم المتداولة عن طريق الإنترنت 70.7 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في عام 2016م. ويمثل عدد الأسهم المتداولة عن طريق الإنترنت 74.4 في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، ويمثل عدد الصفقات المنفذة عن طريق الإنترنت 78.3 في المئة من إجمالي عدد الصفقات المنفذة في عام 2016م.

وفي نهاية عام 2016م بلغ عدد المسجلين في نظام تداول 4.6 مليون مشترك مقابل 4.5 مليون مشترك في نهاية العام السابق بزيادة نسبتها 1.3 في المئة (61.1 ألف مشترك). وانخفض عدد المشتركين في خدمة التداول عبر الإنترنت ليبلغ 1.4 مليون مشترك في نهاية عام 2016م، مقارنة بحوالي 1.8 مليون مشترك في نهاية عام 2015م، أي بانخفاض نسبته 22.3 في المئة (جدول رقم 7-2).

[1] تختلف بيانات عدد الأسهم المتداولة (الفعلية) عن البيانات التي تنشرها السوق المالية السعودية «تداول»، والسبب هو أن «تداول» تقوم بتعديل مستمر لعدد الأسهم المتداولة بحسب إجراءات الشركات كمنح أسهم مجانية أو تعديل رأس المال.

جدول رقم 7-3:
نشاط سوق الأسهم السعودية حسب القطاعات خلال عام 2016م

العام	عدد الأسهم المتداولة		قيمة الأسهم المتداولة		عدد الصفقات المنفذة		القيمة السوقية	
	مليون سهم	النسبة للإجمالي ٪	مليار ريال	النسبة للإجمالي ٪	ألف صفقة	النسبة للإجمالي ٪	مليار ريال	النسبة للإجمالي ٪
المصارف والخدمات المالية	14,153	20.9	219	19.0	2,295	8.4	429	25.6
الصناعات البتروكيماوية	10,210	15.1	214	18.5	2,823	10.4	416	24.7
الأسمنت	1,782	2.6	33	2.8	915	3.4	59	3.5
التجزئة	1,915	2.8	64	5.6	2,020	7.4	60	3.6
الطاقة والمرافق الخدمية	607	0.9	12	1.0	242	0.9	97	5.7
الزراعة والصناعات الغذائية	2,977	4.4	67	5.8	2,003	7.3	101	6.0
الاتصالات وتقنية المعلومات	2,600	3.8	32	2.7	706	2.6	169	10.0
التأمين	9,764	14.4	159	13.8	6,335	23.2	43	2.6
شركات الاستثمار المتعدد	1,042	1.5	16	1.4	603	2.2	50	3.0
الاستثمار الصناعي	3,211	4.7	67	5.8	2,197	8.1	62	3.7
التشييد والبناء	3,492	5.2	51	4.4	2,015	7.4	19	1.1
التطوير العقاري	12,241	18.1	109	9.4	2,116	7.8	125	7.5
النقل	1,452	2.1	43	3.7	893	3.3	34	2.0
الإعلام والنشر	1,228	1.8	35	3.0	1,204	4.4	4	0.2
الفنادق والسياحة	1,007	1.5	36	3.1	888	3.3	12	0.7
الصناديق العقارية المتداولة	37	0.1	0	0.0	19	0.1	1	0.0
الإجمالي	67,718	100.0	1,157	100.0	27,274	100.0	1,680	100.0

المصدر: التقرير السنوي
لأداء السوق المالية السعودية
(تداول) لعام 2016م.

وبتحليل نشاط سوق الأسهم المحلية حسب القطاعات في عام 2016م، يتضح أن قطاع المصارف والخدمات المالية أنشط القطاعات من حيث عدد الأسهم المتداولة، حيث بلغ نحو 14.1 مليار سهم، تشكل ما نسبته 20.9 في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة. يليه قطاع التطوير العقاري بنحو 12.2 مليار سهم تمثل ما نسبته 18.1 في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، وحل في المرتبة الثالثة قطاع الصناعات البتروكيماوية بنحو 10.2 مليار سهم أو ما نسبته 15.1 في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة.

ومن حيث قيمة الأسهم المتداولة في عام 2016م، احتل قطاع المصارف والخدمات المالية المرتبة الأولى بقيمة بلغت نحو 219 مليار ريال تمثل 19 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، وحل قطاع الصناعات البتروكيماوية في المرتبة الثانية بحوالي 214 مليار ريال تمثل 18.5 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، وحل في المرتبة الثالثة قطاع التأمين بنحو 159 مليار ريال تمثل 13.8 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة.

وباستعراض أداء السوق حسب عدد الصفقات المنفذة في عام 2016م، كان لقطاع التأمين النصيب الأكبر بعدد 6.3 مليون صفقة تمثل 23.2 في المئة من إجمالي عدد الصفقات المنفذة، يليه قطاع الصناعات البتروكيماوية بنسبة 10.4 في المئة من إجمالي عدد الصفقات المنفذة وبعدد 2.8 مليون صفقة، وحل في المرتبة الثالثة قطاع المصارف والخدمات المالية بنحو 2.3 مليون صفقة تمثل 8.4 في المئة من إجمالي عدد الصفقات المنفذة.

وبالنظر للقيمة السوقية للأسهم المصدرة في نهاية عام 2016م، احتل قطاع المصارف والخدمات المالية المركز الأول بقيمة 429 مليار ريال تمثل 25.6 في المئة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم المصدرة، وحل ثانياً قطاع الصناعات البتروكيماوية بقيمة 416 مليار ريال تمثل 24.7 في المئة من القيمة السوقية للأسهم المصدرة، تلاه قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بقيمة 169 مليار ريال تمثل 10.0 في المئة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم المصدرة (جدول رقم 7-3).

جدول رقم 7-4:
الشركات المساهمة الثلاث الأكثر نشاطاً خلال عام 2016م

عدد الصفقات المنفذة	(الشركة)	مصرف الإنماء	سابك	دار الأركان
	(ألف صفقة)	1,296.1	989.2	741.1
عدد الأسهم المتداولة	(الشركة)	مصرف الإنماء	دار الأركان	كيان السعودية
	(مليار سهم)	11.2	9.5	4.3
قيمة الأسهم المتداولة	(الشركة)	مصرف الإنماء	سابك	دار الأركان
	(مليار ريال)	149.4	130.1	54.1

المصدر: التقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام 2016م.

جدول رقم 7-5:
الشركات الجديدة التي تم طرحها في سوق الأسهم السعودية خلال عام 2016م

الشركة	القطاع	تاريخ الطرح	حجم رأس المال (مليون ريال)	الأسهم المصدرة (مليون سهم)	الأسهم المطروحة للاكتتاب العام (مليون سهم)	سعر الطرح	سعر الإغلاق 31/12/2016	حجم الطرح (مليون ريال)	عدد المكتتبين (مليون مكتتب)	القيمة السوقية (مليون ريال)	عدد مرات التغطية (مرة)
1- شركة الشرق الأوسط للرعاية الصحية	التجزئة	03 -مارس	920	92	28	64	73.4	1,767	0.4	6,752	2.7
2- شركة اليمامة للصناعات الحديدية	التشييد والبناء	27 -أبريل	508	51	15	36	29.1	549	0.8	1,478	4.8
3- شركة لازوردي للمجوهرات	التجزئة	05 -يونيو	430	43	13	37	21.6	477	0.4	931	2.9
الإجمالي	---	---	1,858	186	56	---	---	2,793	1.6	9,161	---

المصدر: هيئة السوق المالية والتقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام 2016م.

وبالنسبة للشركات المساهمة الثلاث الأكثر نشاطاً من حيث عدد الصفقات المنفذة خلال عام 2016م، تصدرها مصرف الإنماء بنحو 1.3 مليون صفقة، ثم شركة سابك بنحو 989.2 ألف صفقة، ثم شركة دار الأركان بنحو 741.1 ألف صفقة. ومن حيث قيمة الأسهم المتداولة حيث تصدرها مصرف الإنماء بنحو 149.4 مليار ريال، ثم شركة سابك بنحو 130.1 مليار ريال، ثم شركة دار الأركان 54.1 مليار ريال. أما عدد الأسهم المتداولة فتصدرها مصرف الإنماء بنحو 11.2 مليار سهم، ثم شركة دار الأركان بنحو 9.5 مليار سهم، ثم شركة كيان السعودية بنحو 4.3 مليار سهم (جدول رقم 7-4).

الطروحات الجديدة خلال عام 2016م

طُرح في عام 2016م ثلاث شركات للاكتتاب بقيمة إجمالية بلغت 2.8 مليار ريال وعدد أسهم مصدرة بلغت 186.0 مليون سهم، حيث تم طرح 56.0 مليون سهم للاكتتاب العام. وبلغ إجمالي القيمة السوقية للأسهم المصدرة 9.2 مليار ريال، وبلغ متوسط عدد مرات التغطية للشركات المكتتب بها على مستوى الأفراد بالنسبة للسوق 3.5 مرة (جدول رقم 7-5).

بلغ إجمالي عدد المكتتبين في الشركات المطروحة خلال عام 2016م نحو 1.6 مليون مكتتب، وأسهمت قنوات الاكتتاب المختلفة مثل الهاتف المصرفي ومكائن الصرف الآلي والإنترنت في التقليل من الأخطاء واختصار مدة الاكتتاب والتقليل من الاعتماد على طلبات الاكتتاب المطبوعة، حيث بلغ عدد المكتتبين عن طريق الهاتف المصرفي 0.2 مليون مكتتباً مثلوا 12.1 في المئة من إجمالي عدد المكتتبين، وبلغ عدد المكتتبين عن طريق الصراف الآلي 0.9 مليون مكتتباً مثلوا 60.6 في المئة من إجمالي عدد المكتتبين، وبلغ عدد المكتتبين عن طريق الإنترنت 0.3 مليون مكتتباً مثلوا 18.2 في المئة من إجمالي عدد المكتتبين، في حين بلغ عدد المكتتبين عن طريق فروع المصارف 0.2 مليون مكتتباً مثلوا 9.1 في المئة من إجمالي عدد المكتتبين (جدول رقم 7-6).

جدول رقم 7-6:
عدد المكتتبين حسب قنوات الاكتتاب في عمليات الطرح العام
(مليون مكتتب)

قناة الاكتتاب	2015		2016		التغير
	العدد	٪	العدد	٪	٪
الهاتف المصرفي	0.5	9.2	0.2	12.1	-60.0
الصراف الآلي	3.0	56.6	0.9	60.6	-66.7
الإنترنت	1.2	22.1	0.3	18.2	-75.0
الفروع	0.4	6.8	0.2	9.1	-62.5
تطبيق الجوال	0.3	5.3	0.0	0.0	-100.0
الإجمالي	**5.4**	**100.0**	**1.6**	**100.0**	**-69.4**

المصدر: هيئة السوق المالية.

الشركات الجديدة المضافة لمؤشر تداول خلال عام 2016م

أُضيفت في عام 2016م أسهم الشركات التالية إلى مؤشر السوق (تداول):

1) شركة الأندلس العقارية.
2) شركة الشرق الأوسط للرعاية الصحية.
3) شركة اليمامة للصناعات الحديدية.
4) شركة لازوردي للمجوهرات.
5) صندوق الرياض ريت.

جهود هيئة السوق المالية في توعية المستثمر خلال عام 2016م

تقوم هيئة السوق المالية بنشر الأخبار والقرارات الصادرة عن مجلس الهيئة على موقعها الإلكتروني لضمان وصول المعلومة إلى جميع المستثمرين في آنٍ واحد. كما تقوم الهيئة بتوعية وإرشاد المتعاملين في الأوراق المالية بالأنظمة والتعليمات والقرارات التي يصدرها مجلس الهيئة، والمخاطر التي قد يتعرض لها المستثمرون في السوق المالية، والتصرفات التي تُعد تلاعباً أو تضليلاً في السوق المالية. وتماشياً مع استراتيجية الهيئة نحو متابعة برامجها المتعلقة بتوعية المستثمر، قامت الهيئة خلال عام 2016م بعدد من الأنشطة شملت نشر العديد من المواد الصحفية والإعلامية والرسائل التوعوية التي تتناول الأخبار والمواد والقرارات الصادرة عن مجلس الهيئة، البالغ عددها 83 بياناً صحفياً تم نشرها في عدد من وسائل الإعلام الورقية والإلكترونية. كما تم تحليل وتقييم 681 مقالاً وتقريراً تتعلق بالهيئة وتشريعات السوق المالية في وسائل الإعلام المحلية والعالمية. كما تم إصدار 16,000 مطبوعة ومطوية ونشرة توعوية على مواقع التواصل الاجتماعي للهيئة بهدف زيادة الوعي لدى المستثمرين الحاليين أو المتوقع دخولهم في السوق، من ضمنها مجلة المستثمر الذكي الذي أقامت له الهيئة 31 سفيرة ضمن برنامجها (المستثمر الذكي)، وتم تزويدهن بالأدوات اللازمة لإقامة العروض، وحرصت الهيئة من خلال هذا البرنامج على نشر ثقافة التعاملات المالية السليمة، وكذلك نشر ثقافة التطوع والتدريب خلال عام 2016م. وفي مجال الندوات والمؤتمرات والملتقيات، عقدت هيئة السوق المالية بالتعاون مع مؤسسة النقد ندوة عن "الاستقرار المالي"، ونظمت مؤتمراً دورياً مع البنك الدولي حول الصكوك بعنوان "أسواق الصكوك - التحديات والفرص". كما نظمت ملتقى الأشخاص المرخص لهم الذي ناقش عدداً من القضايا التي تهم المؤسسات المشاركة في السوق، وألقت العديد من المحاضرات التعريفية لطلاب وطالبات الجامعات السعودية الحكومية والأهلية. كما شاركت الهيئة ورعت عدداً من أجنحة التوعية في جملة من المناسبات مثل: أسبوع المال العالمي وشمل 20 نشاطاً توعوياً، والمشاركة في معرض الرياض الدولي للكتاب، والمشاركة في مبادرة (أطلق مشروعك3) المنظمة من قبل مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، والمشاركة في مؤتمر اليورو موني.

جدول رقم 7-7:
نشاط سوق الصكوك والسندات السعودية خلال عام 2016م

السند / الصك	حجم الإصدار (مليون ريال)	القيمة الاسمية (ألف ريال)	تاريخ الانتهاء	العائد السنوي ٪	الصفقات	القيمة المتداولة (ألف ريال)	القيمة الاسمية المتداولة (ألف ريال)
صكوك صدارة	7,500.0	50.0	28 ديسمبر2015	سايبور لمدة 6 أشهر+ 0.95%	2	398,850.0	400,000.0
صكوك سبكيم	1,800.0	100.0	6 يوليه 2016	سايبور + 1.75%	0	0.0	0.0
صكوك البحري	3,900.0	1,000.0	30 يوليه 2022	سايبور لمدة 6 أشهر+ 0.80%	0	0.0	0.0
كهرباء السعودية 3	7,000.0	10.0	10 مايو 2030	سايبور+ 0.95%	1	5,940.0	6,000.0
كهرباء السعودية 4	4,500.0	1,000.0	30 يناير 2024	سايبور لمدة 3 أشهر + 0.7%	1	45,160.6	45,000.0
صكوك ساتورب	3,490.0	93.0	20 ديسمبر 2025	سايبور لمدة 6 أشهر+ 0.95%	0	0.0	0.0
الإجمالي	28,190.0	—	—	—	4	449,950.6	451,000.0

المصدر: التقرير السنوي
لأداء السوق المالية السعودية
(تداول) لعام 2016م.

جدول رقم 7-8: معدلات التغير السنوية في مؤشرات صندوق النقد العربي (2016م)
(نسب مئوية)

السوق	عدد الأسهم المتداولة	القيمة السوقية للأسهم	مؤشر أسعار الأسهم
السعودية	20.2	2.9	2.6
الكويت	-0.7	2.3	3.0
مصر	58.3	-2.9	-2.9
المغرب	17.0	23.8	27.0
البحرين	-16.1	3.4	3.4
الأردن	-30.3	4.9	5.6
عُمان	-55.1	56.6	35.9
تونس	-12.5	3.4	3.4
لبنان	237.1	9.1	9.1
أبوظبي	51.0	5.0	5.0
الجزائر	269.7	5.0	-2.9
دبي	118.6	11.1	11.2
السودان	170.6	13.0	13.0
قطر	5.7	20.1	-20.1
فلسطين	-99.1	3.4	3.2

المصدر: صندوق النقد العربي، النشرة الفصلية لقاعدة بيانات أسواق
الأوراق المالية العربية -الربع الرابع 2016م.

سوق الصكوك والسندات خلال عام 2016م

بلغ إجمالي حجم الصكوك والسندات المصدرة القائمة 28.2 مليار ريال في نهاية عام 2016م. وبلغ عدد الإصدارات ستة إصدارات، منها إصدارين للشركة السعودية للكهرباء بحجم إصدار بلغ 11.5 مليار ريال، إضافة لإصدار واحد لكل من شركة سبكيم بحوالي 1.8 مليار ريال، وشركة ساتورب بحجم إصدار بلغ 3.5 مليار ريال، وشركة النقل البحري بحجم إصدار بلغ 3.9 مليار ريال، وكذلك لشركة صدارة بحجم إصدار بلغ 7.5 مليار ريال. وبلغ حجم تداول الصكوك والسندات 449.9 مليون ريال خلال عام 2016م، في حين بلغت القيمة الإسمية المتداولة لهذه الصكوك والسندات 451.0 مليون ريال (جدول رقم 7-7).

مقارنة سوق الأسهم السعودية بأسواق الأسهم العربية عام 2016م

تفاوت أداء الأسواق المالية العربية المشاركة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي خلال عام 2016م. فقد انخفضت مؤشرات الأسواق المالية العربية في ثلاث دول هي: قطر، وجمهورية مصر العربية، والجزائر بنسب انخفاض 20.1 في المئة و2.9 في المئة و2.9 في المئة على التوالي. في المقابل حقق مؤشر سوق عُمان للأوراق المالية أعلى نسبة ارتفاع بنحو 35.9 في المئة (جدول رقم 7-8).

جدول رقم 7-9:
أهم مؤشرات أسواق الأسهم العربية خلال عام 2016م

	التغير السنوي في المؤشر %	القيمة السوقية (مليون دولار)	عدد الشركات المدرجة	متوسط حجم الشركة (مليون دولار)	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (مليار دولار)*	درجة عمق السوق (٪)**
السعودية	4.3	448,305	176	2,547	639.6	72.5
الكويت	5.4	87,289	216	404	109.9	82.2
مصر	76.2	34,463	222	155	332.3	10.4
المغرب	30.5	57,608	75	768	103.6	53.3
البحرين	5.9	19,222	44	437	31.9	63.9
الأردن	1.9	24,487	224	109	38.7	61.5
عُمان	7.0	44,904	131	343	63.2	86.9
تونس	8.9	8,762	79	111	41.9	19.9
لبنان	6.0	11,903	30	397	52.0	22.5
أبوظبي	5.6	120,947	68	1,779	371.4	37.2
الجزائر	--	88	2	44	160.8	0.05
دبي	12.1	91,928	61	1,507	371.4	28.3
السودان	16.0	2,424	67	36	94.4	2.6
قطر	0.1	154,739	42	3,684	156.7	90.6
فلسطين	-0.3	3,387	48	71	--	--
المتوسط	**12.8**	**74,030**	**99.0**	**826**	**183.4**	**45.1**

* صندوق النقد الدولي.

** القيمة السوقية إلى إجمالي الناتج المحلي.

--: غير متوفر.

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية (الربع الرابع 2016م).

رسم بياني رقم 7-1:
النصيب المئوي للأسواق المالية العربية المكونة لمؤشر صندوق النقد العربي 2016م
(حسب القيمة السوقية)

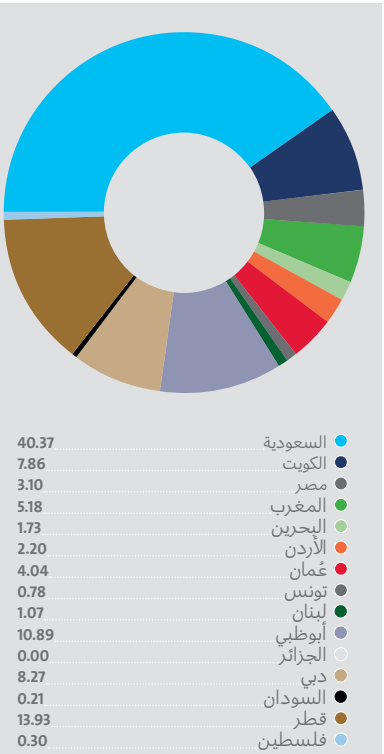

وانخفض متوسط القيمة السوقية الإجمالية للأسواق المالية العربية بنسبة 8.9 في المئة لتبلغ نحو 74.0 مليار دولار بنهاية عام 2016م مقارنة بحوالي 81.2 مليار دولار في نهاية عام 2015م. وسجلت القيمة السوقية لسوق عمان للأوراق المالية أكبر نسبة ارتفاع بلغت 56.6 في المئة، تلاها سوق المغرب للأوراق المالية بنسبة ارتفاع بلغت 23.8 في المئة. في حين سجلت السوق المالية في قطر أعلى نسبة انخفاض في القيمة السوقية بنحو 20.1 في المئة بنهاية عام 2016م.

وبمقارنة مؤشرات أسواق الأسهم العربية المختارة بنهاية عام 2016م، سجلت سوق الأسهم السعودية أعلى المؤشرات بين أسواق الأسهم العربية الأخرى، حيث بلغت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودية نحو 448.3 مليار دولار أمريكي، مقارنة بمتوسط بلغ نحو 74.0 مليار دولار أمريكي للدول العربية المكونة لمؤشر صندوق النقد العربي. وشكلت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودية ما نسبته 40.4 في المئة من إجمالي القيمة السوقية لأسواق الأوراق المالية العربية في نهاية عام 2016م، وبلغت قيمة الأسهم المتداولة لسوق الأسهم السعودية في نهاية عام 2016م نحو 79.9 مليار دولار أمريكي، أي ما نسبته 70.7 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة لأسواق الدول العربية المشاركة في قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية.

ووصل عدد الشركات التي جرى تداول أسهمها في سوق الأسهم السعودية بنهاية عام 2016م إلى 176 شركة بمتوسط قيمة سوقية للشركة بلغ نحو 2.5 مليار دولار أمريكي، مقارنة بمتوسط عدد شركات بلغ 99.0 شركة وبمتوسط قيمة سوقية للشركة بلغ نحو 0.82 مليار دولار أمريكي للدول العربية المشتركة في قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية (جدول رقم 7-9، ورسم بياني رقم 7-1).

تطورات صناديق الاستثمار خلال عام 2016م

ارتفع عدد صناديق الاستثمار التي تديرها شركات الاستثمار في المملكة في عام 2016م بنسبة 1.9 في المئة ليصل إلى 275 صندوقاً. وانخفض إجمالي أصول الصناديق بنحو 14.6 في المئة من حوالي 102.9 مليار ريال في نهاية عام 2015م إلى نحو 87.8 مليار ريال في نهاية عام 2016م. كما انخفضت الأصول المحلية لصناديق الاستثمار بنسبة 6.9 في المئة لتصل إلى نحو 71.0 مليار ريال في نهاية عام 2016م. وانخفضت الأصول الأجنبية لصناديق الاستثمار بنسبة 36.3 في المئة لتصل إلى نحو 17 مليار ريال، وبلغ نصيب تلك الاستثمارات من إجمالي أصول الصناديق في نهاية عام 2016م ما يقارب 19.6 في المئة. وبنهاية عام 2016م بلغ عدد المشتركين في صناديق الاستثمار 224 ألف مشترك بانخفاض نسبته 5.3 في المئة عن العام السابق (جدول رقم 7-10، ورسم بياني رقم 7-2).

جدول رقم 7-10:
أهم مؤشرات صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار المحلية

العام	عدد الصناديق العاملة	التغير (٪)	الاستثمارات بالأصول المحلية (مليار ريال)	التغير (٪)	الاستثمارات بالأصول الأجنبية (مليار ريال)	التغير (٪)	إجمالي أصول الصناديق (مليار ريال)	التغير (٪)	عدد المشتركين (ألف مشترك)	التغير (٪)
2012	240	-3.6	69.8	8.2	18.3	3.4	88.1	7.1	276	-6.2
2013	236	-1.7	81.9	17.3	21.3	16.8	103.2	17.2	258	-6.4
2014	252	6.8	81.9	0.0	28.8	35.3	110.7	7.3	246	-4.7
2015	270	7.1	75.9	-7.3	27.0	-6.4	102.9	-7.1	237	-3.7
2016	275	1.9	70.7	-6.9	17.2	-36.3	87.8	-14.6	224	-5.3

المصدر: هيئة السوق المالية.

رسم بياني رقم 7-2:
أصول صناديق الاستثمار لدى شركات الاستثمار المحلية

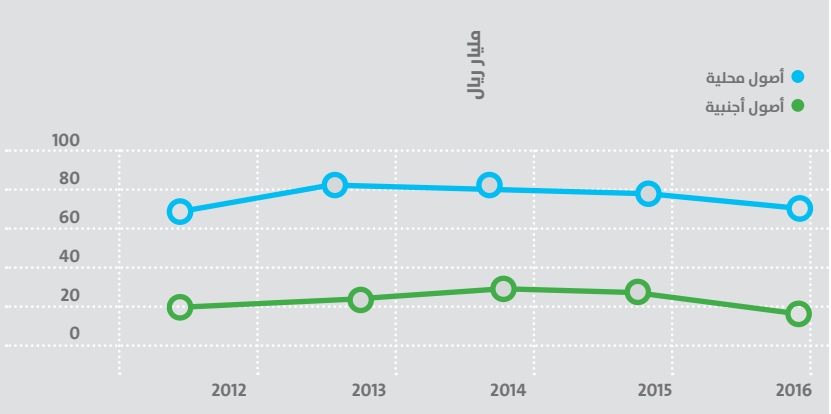

وباستعراض توزيع استثمارات الصناديق داخل المملكة وخارجها في نهاية عام 2016م، يتضح انخفاض إجمالي الاستثمار في أسواق الأسهم الأجنبية بنسبة 53.3 في المئة ليبلغ 4.9 مليار ريال. كما انخفض حجم الاستثمار في الأسهم المحلية بنسبة 18.2 في المئة ليبلغ 16.4 مليار ريال. وتمثل الأسهم المحلية ما نسبته 76.8 في المئة من إجمالي استثمارات صناديق الاستثمار في الأسهم مقابل 65.4 في المئة في نهاية عام 2015م. ويمثل الاستثمار في أسواق الأسهم المحلية والأجنبية في نهاية عام 2016م نحو 24.3 في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار، مقارنةً بنحو 29.7 في المئة في نهاية عام 2015م (جدول رقم 7-11).

كما انخفضت استثمارات الصناديق في السندات الأجنبية في نهاية عام 2016م بنسبة بلغت 36.4 في المئة لتبلغ نحو 1.3 مليار ريال، بينما انخفضت استثمارات الصناديق في الصكوك والسندات المحلية بنسبة 4.3 في المئة لتبلغ 5.6 مليار ريال في نهاية عام 2016م مقابل 5.8 مليار ريال في نهاية عام، ومثّل الاستثمار في أسواق السندات المحلية والأجنبية في نهاية عام 2016م نحو 7.8 في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار مقارنةً بنحو 7.6 في المئة في نهاية العام السابق.

ومثلت استثمارات الصناديق في أدوات النقد المحلية والأجنبية ما نسبته 58.5 في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار بنهاية عام 2016م، مقابل 55.1 في المئة في نهاية العام السابق، وانخفض حجم الاستثمار في أدوات النقد المحلية من 43.7 مليار ريال في نهاية عام 2015م إلى 40.8 مليار ريال في نهاية عام 2016م وبنسبة انخفاض بلغت 6.6 في المئة، ويمثل الاستثمار في أدوات النقد المحلية في نهاية عام 2016م ما نسبته 79.4 في المئة من إجمالي الاستثمارات في أسواق النقد مقابل 77.1 في المئة في نهاية العام السابق. كما انخفضت الاستثمارات في أدوات النقد الأجنبية بنسبة 18.5 في المئة من حوالي 13 مليار ريال في نهاية عام 2015م إلى 10.6 مليار ريال في نهاية عام 2016م.

وارتفع الاستثمار في الأصول المحلية الأخرى في نهاية عام 2016م بنسبة 17.1 في المئة ليبلغ نحو 4.7 مليار ريال تمثل 92.4 في المئة من إجمالي الاستثمارات في الأصول المحلية والأجنبية الأخرى مقارنةً بنسبة 90.8 في المئة في نهاية العام السابق. كما انخفض الاستثمار في الأصول الأجنبية الأخرى في عام 2016م بنسبة 4.6 في المئة ليبلغ نحو 388 مليون ريال.

وانخفض الاستثمار في الأصول العقارية في عام 2016م بنسبة 4.9 في المئة ليبلغ نحو 3.2 مليار ريال تمثل 3.6 في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار مقارنةً بنحو 3.3 في المئة في نهاية العام السابق.

جدول رقم 7-11:
أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار المحلية موزعة حسب نوع الاستثمار
(مليون ريال)

نهاية الفترة	أسهم محلية	أسهم أجنبية	صكوك وسندات محلية	سندات أجنبية	أدوات نقدية محلية	أدوات نقدية أجنبية	أصول محلية أخرى	أصول أجنبية أخرى	استثمارات عقارية	إجمالي الأصول
2012	19,192	10,354	2,086	1,807	44,874	6,034	1,844	60	1,817	88,068
2013	23,639	12,170	2,878	1,731	50,809	7,005	1,411	409	3,127	103,179
2014	24,477	11,215	3,973	2,019	45,674	15,194	4,189	410	3,560	110,711
2015	20,025	10,573	5,830	2,017	43,691	12,976	4,014	407	3,365	102,898
2016	16,386	4,940	5,577	1,282	40,793	10,570	4,698	388	3,200	87,836

المصدر: هيئة السوق المالية.

وبتحليل تصنيف شركات الاستثمار وفقاً لأصول الصناديق، فقد احتلت شركة الأهلي المالية المرتبة الأولى بالنسبة لحجم أصول صناديق الاستثمار التابعة لها بحوالي 28.5 مليار ريال تمثل 32.5 في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار. تلتها شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار بحجم أصول بلغ 13.7 مليار ريال تمثل 15.6 في المئة، وحلت ثالثاً شركة الرياض المالية بحجم أصول بلغ 9.2 مليار ريال تمثل 10.4 في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار.

ومن ناحية إجمالي عدد الصناديق، احتلت شركة الرياض المالية المرتبة الأولى بعدد 37 صندوقاً منها صندوقين مغلقين، وحلت في المرتبة الثانية شركة الأهلي المالية بعدد 25 صندوقاً، منها صندوق واحد مغلق، وجاءت في المرتبة الثالثة شركة أتش أس بي سي العربية السعودية المحدودة بعدد 20 صندوقاً جميعها مفتوحة.

وباستعراض ترتيب شركات الاستثمار وفقاً لعدد المشتركين، احتلت شركة الرياض المالية المرتبة الأولى بحوالي 69.7 ألف مشترك، تلتها شركة الأهلي المالية بعدد 34.2 ألف مشترك، وحلت في المرتبة الثالثة شركة أتش أس بي سي العربية السعودية المحدودة بعدد 28.4 ألف مشترك (جدول رقم 7-12).

تطورات السوق المالية السعودية

من منطلق حرص هيئة السوق المالية السعودية على مواكبة الأسواق العالمية، وحرص منها على حماية المستثمرين تطبق ا لهيئة :

1- المدة الزمنية الجديدة للتسوية (T+2)

يقصد بتسوية (T+2) الفترة الزمنية الواقعة بين تنفيذ الصفقة وبين تسجيل انتقال ملكية الورقة المالية والسداد الفعلي لقيمة الصفقة والتي تقدر بيومي عمل. وستطبق هذه المدة الزمنية الجديدة للتسوية على جميع صفقات الأوراق المالية المدرجة في السوق، وتم العمل بها مطلع الربع الثاني من عام 2017م. وتُطبق السوق سابقاً آلية التسوية الآنية (T+0) حيث يتم تسوية الصفقات في نفس اليوم.

أهداف تعديل المدة الزمنية لتسوية صفقات الأوراق المالية ليومي عمل:

- رفع مستوى حماية أصول المستثمرين وإتاحة المجال للتحقق من صحة الصفقة والتعامل مع الأخطاء إن وجدت.
- مواءمة السوق المالية السعودية مع المعايير الدولية المطبقة في الأسواق الأخرى فيما يتعلق بإجراءات التسوية، مما يزيد من فرص إدراج السوق السعودية ضمن مؤشرات الأسواق العالمية.
- تطوير البيئة الاستثمارية لتحفيز الاستثمار المؤسساتي مع مراعاة الاحتياجات اللازمة للتكيف مع المتغيرات المستقبلية.

2- السوق الموازية (نمو)

هي سوق موازية تمتاز بمتطلبات إدراج أقل، كما تعتبر منصة بديلة للشركات الراغبة بالإدراج، علما بأن الاستثمار في هذه السوق مخصص للمستثمرين المؤهلين فقط، مع إمكانية الانتقال إلى السوق الرئيسية بعد تقديم ملف جديد لهيئة السوق المالية. وقد تم إطلاق السوق الجديدة في فبراير 2017م.

الأهداف الرئيسة لإنشاء – السوق الموازية (نمو):

- مصدر إضافي لتمويل الشركات وزيادة رأس المال.
- زيادة تنوع الأدوات الاستثمارية المتاحة وتعميق السوق المالية السعودية.

جدول رقم 7-12:
تصنيف شركات الاستثمار وفقاً لأصول وعدد الصناديق وعدد المشتركين في عام 2016م

	عدد الصناديق			حجم أصول الصناديق (مليون ريال)			
شركات الاستثمار	مغلق	مفتوح	الإجمالي	محلية	أجنبية	الإجمالي	عدد المشتركين
شركة الأهلي المالية	1	24	25	25,541	2,984	28,525	34,196
شركة الرياض المالية	2	35	37	6,513	2,647	9,160	69,695
شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار	0	18	18	9,026	4,644	13,670	28,030
شركة الراجحي المالية	0	13	13	4,006	3,587	7,594	12,781
اتش اس بي سي العربية السعودية المحدودة	0	20	20	5,068	762	5,829	28,445
شركة السعودي الفرنسي كابيتال	1	13	14	3,921	95	4,016	7,541
شركة العربي الوطني للاستثمار	1	13	14	3,801	62	3,863	7,503
شركة الجزيرة للأسواق المالية	2	10	12	2,428	1,244	3,671	1,512
شركة السعودي الهولندي المالية	0	16	16	1,865	205	2,071	2,412
شركة فالكم للخدمات المالية	0	6	6	1,074	3	1,077	753
شركة الاستثمار للأوراق المالية والوساطة (الاستثمار كابيتال)	0	8	8	477	304	782	621
شركة البلاد للاستثمار	0	7	7	896	36	932	26,417
شركة الأول كابيتال	0	6	6	365	7	372	214
مجموعة كسب المالية	2	6	8	427	0	427	1,422
شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي	1	3	4	282	207	489	103
شركة بيت الاستثمار العالمي السعودية	0	2	2	477	0	477	13
شركة عودة كابيتال	0	4	4	286	36	321	103
شركة جدوى للاستثمار	0	8	8	1,706	198	1,904	230
شركة أصول وبخيت الاستثمارية	0	3	3	297	0	297	386
شركة الإنماء للاستثمار	0	5	5	756	0	756	834
شركة أديم المالية	0	1	1	5	0	5	1
شركة بيت التمويل السعودي الكويتي	0	2	2	82	0	82	215
شركة ملكيه للاستثمار	1	2	3	99	0	99	127
شركة أرباح المالية	0	1	1	84	0	84	51
شركة المستثمرون الخليجيون لإدارة الأصول	0	2	2	179	0	179	102
شركة مشاركة المالية	1	1	2	91	0	91	95
شركة المجموعة المالية -هيرميس السعودية	0	2	2	69	0	69	22
شركة مورجان ستانلي السعودية	0	1	1	36	0	36	8
شركة بلوم للاستثمار السعودية	0	3	3	81	29	110	23
شركة المستثمر للأوراق المالية	0	2	2	31	0	31	9
شركة بيت المال الخليجي	0	2	2	64	0	64	32
شركة الخير كابيتال السعودية	0	4	4	54	4	57	82
شركة إتقان كابيتال	0	1	1	21	16	37	37
شركة الأولى جوجيت كابيتال	0	3	3	10	0	10	11
شركة رنا للاستثمار	0	1	1	2	0	2	6
شركة مسقط المالية	0	2	2	100	75	175	39
مجموعة النفيعي للاستثمار	0	2	2	14	0	14	70
شركة الوساطة المالية	0	2	2	70	0	70	55
شركة أشمور للاستثمار السعودية	0	4	4	130	27	157	36
شركة دراية المالية	0	2	2	158	9	166	173
شركة النمو المالية للاستشارات المالية	0	1	1	20	0	20	3
الشركة السعودية للاقتصاد والتنمية للأوراق المالية	0	1	1	33	0	33	1
شركة ثروات للأوراق المالية	0	1	1	11	0	11	2
الإجمالي	12	263	275	70,655	17,181	87,836	224,411

المصدر: هيئة السوق المالية.

08

القطاع الخارجي

جدول رقم 8-1:
صادرات المملكة السلعية
(مليون ريال)

	2013	2014	2015	2016	النصيب المئوي 2014	النصيب المئوي 2015	النصيب المئوي 2016	التغير ٪
الصادرات النفطية	**1,207,080**	**1,067,091**	**573,412**	**510,729**	**83.1**	**75.1**	**74.2**	**-10.9**
النفط الخام	1,102,478	938,959	486,546	419,878	73.1	63.7	61.0	-13.7
المنتجات المكررة	104,602	128,132	86,866	90,851	10.0	11.4	13.2	4.6
الصادرات غير النفطية	**202,443**	**217,031**	**189,901**	**177,694**	**16.9**	**24.9**	**25.8**	**-6.4**
بتروكيماويات	131,509	143,647	114,916	104,519	11.2	15.1	15.2	-9.0
مواد البناء	11,753	13,704	13,681	13,291	1.1	1.8	1.9	-2.8
منتجات زراعية وحيوانية وغذائية	12,628	13,405	13,611	13,544	1.0	1.8	2.0	-0.5
سلع أخرى*	46,553	46,275	47,693	46,340	3.6	6.2	6.7	-2.8
المجموع	**1,409,523**	**1,284,122**	**763,313**	**688,423**	**100**	**100**	**100**	**-9.8**

* تشمل إعادة التصدير.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

وفقاً للأرقام الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، بلغ إجمالي صادرات المملكة السلعية حوالي 688.4 مليار ريال في عام 2016م مقابل 763.3 مليار ريال في عام 2015م. وبلغت نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للمملكة نحو 28.4 في المئة. وبلغت قيمة إجمالي الواردات (سيف) حوالي 525.6 مليار ريال وشكلت ما نسبته 21.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي أداء المعاملات مع العالم الخارجي، حقق الحساب الجاري في ميزان مدفوعات المملكة عجزاً قدره 103.3 مليار ريال في عام 2016م، بما نسبته 4.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

القطاع الخارجي

التجارة الخارجية

تشير الأرقام الأولية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء لعام 2016م إلى تراجع حجم التجارة السلعية للمملكة (الصادرات + الواردات) ليبلغ 1,214.1 مليار ريال، مقابل 1,418.3 مليار ريال في العام السابق، بانخفاض نسبته 14.4 في المئة. وكمقياس لدرجة الانفتاح على الاقتصاد العالمي، بلغت نسبة حجم التجارة الخارجية السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي للمملكة حوالي 50.1 في المئة في عام 2016م، مقارنة بنسبة 58.0 في المئة في العام السابق.

الصادرات

حسب البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، تراجع إجمالي صادرات المملكة السلعية في عام 2016م لتبلغ 688.4 مليار ريال مقابل 763.3 مليار ريال في عام 2015م، مسجلة انخفاضاً نسبته 9.8 في المئة مقارنة بانخفاض نسبته 40.6 في المئة في العام السابق (جدول رقم 8-1).

رسم بياني رقم 8-1:
صادرات المملكة النفطية

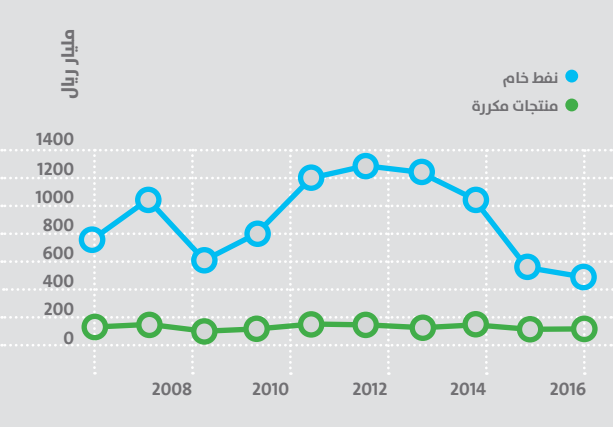

رسم بياني رقم 8-2:
مكونات صادرات المملكة غير النفطية

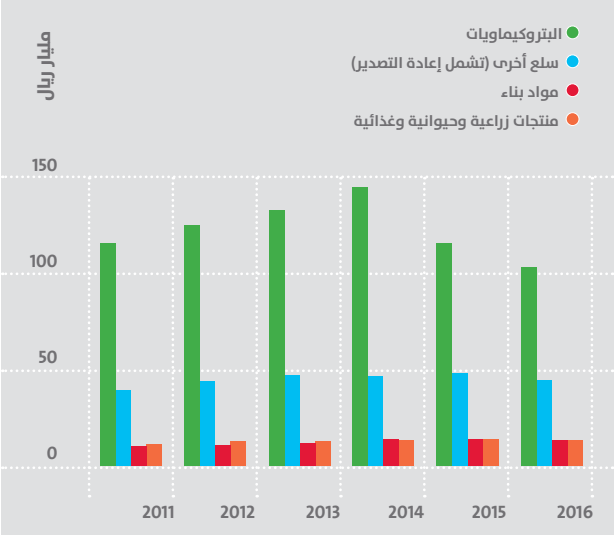

الصادرات النفطية

تراجعت قيمة صادرات المملكة من النفط في عام 2016م إلى نحو 510.7 مليار ريال، بانخفاض نسبته 10.9 في المئة، وبنصيب مقداره 74.2 في المئة من إجمالي الصادرات، مقارنة بتراجع نسبته 46.3 في المئة في العام السابق (جدول رقم 8-1). ويعزى تراجع قيمة الصادرات النفطية إلى انخفاض متوسط أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث بلغ متوسط سعر النفط العربي الخفيف لعام 2016م حوالي 40.96 دولار للبرميل مقابل حوالي 49.85 دولار للبرميل خلال عام 2015م حسب بيانات منظمة الأوبك، بالرغم من ارتفاع متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام من 10.19 مليون برميل يومياً في عام 2015م إلى 10.46 مليون برميل يومياً في عام 2016م.

وتشير بيانات الصادرات النفطية حسب النوع إلى تراجع قيمة صادرات النفط الخام بنسبة 13.7 في المئة من 486.5 مليار ريال في عام 2015م إلى 419.9 مليار ريال في عام 2016م، وبنصيب مقداره 61.0 في المئة من إجمالي الصادرات. فيما ارتفعت قيمة صادرات المنتجات المكررة بما نسبته 4.6 في المئة من 86.9 مليار ريال إلى 90.8 مليار ريال، وبنصيب مقداره 13.2 في المئة من إجمالي الصادرات. ويوضح الرسم البياني (رقم 8-1) تطور قيمة صادرات المملكة النفطية.

الصادرات غير النفطية

تراجعت قيمة صادرات المملكة غير النفطية وفقاً للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، حيث سجلت في عام 2016م انخفاضاً نسبته 6.4 في المئة لتصل إلى نحو 177.7 مليار ريال، وبنصيب مقداره 25.8 في المئة من إجمالي الصادرات، مقارنة بانخفاض نسبته 12.5 في المئة في العام السابق (جدول رقم 8-1). وقد سجلت قيمة صادرات المملكة من البتروكيماويات انخفاضاً نسبته 9.0 في المئة لتبلغ حوالي 104.5 مليار ريال بنصيب مقداره 15.2 في المئة من إجمالي الصادرات. كما انخفضت قيمة صادرات مواد البناء بنسبة 2.8 في المئة لتبلغ حوالي 13.3 مليار ريال بنصيب مقداره 1.9 في المئة من إجمالي الصادرات. وانخفضت صادرات المنتجات الزراعية والحيوانية والغذائية بنسبة 0.5 في المئة لتبلغ حوالي 13.5 مليار ريال بنصيب مقداره 2.0 في المئة من إجمالي الصادرات. وانخفضت قيمة صادرات السلع الأخرى (بما فيها إعادة التصدير) بنسبة 2.8 في المئة لتبلغ حوالي 46.3 مليار ريال بنصيب مقداره 6.7 في المئة من إجمالي الصادرات. ويوضح الرسم البياني (رقم 8-2) قيمة مكونات الصادرات غير النفطية وتطورها خلال الفترة 2011-2016م.

جدول رقم 8-2:
تمويل وضمان الصادرات السعودية
(مليون ريال)

	2014		2015		2016	
السلع والمنتجات	**تمويل**	**ضمان**	**تمويل**	**ضمان**	**تمويل**	**ضمان**
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والماكينات والمعدات	113	4	4	1	0	354
الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية	0	1,325	7,760	1,029	5,063	1,125
مشاريع رأسمالية	68	0	0	0	0	0
خطوط تمويل	244	0	143	0	563	0
أخرى	633	33	219	27	11	40
المجموع	**1,057**	**1,363**	**8,126**	**1,057**	**5,636**	**1,519**

المصدر: الصندوق السعودي للتنمية.

تنمية الصادرات السعودية غير النفطية

تهدف البرامج التنموية للصادرات السعودية إلى تنمية الصادرات غير النفطية من خلال تقديم تسهيلات التمويل للمصدرين والمستوردين للسلع ذات المنشأ السعودي، وذلك ضمن جهود المملكة لتوسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع الصادرات غير النفطية. ولتحقيق ذلك اتخذت المملكة عدداً من الإصلاحات الهيكلية والمؤسساتية، منها إنشاء برنامج الصادرات السعودية، وهيئة تنمية الصادرات السعودية. ويبرز دور هيئة تنمية الصادرات بعمل الدراسات ووضع الخطط لحل التحديات التي تواجه المصدرين. وتقوم الهيئة أيضا بالمشاركة في الفعاليات الدولية والبعثات التجارية للتسويق للمنتج الوطني. كما تقوم بتنظيم ورش العمل لتطوير قدرات وخبرات المنشآت السعودية في مجال التصدير، وقامت الهيئة بوضع الاستراتيجية الوطنية لتنمية الصادرات غير النفطية والعمل على وضع البرامج التطويرية، بالتشاور والتعاون مع الجهات ذات العلاقة، لضمان الارتقاء بالصادرات غير النفطية.

فيما يقوم برنامج الصادرات السعودية التابع للصندوق السعودي للتنمية بدور فاعل لتنمية الصادرات الوطنية غير النفطية بهدف تنويع مصادر الدخل الوطني عبر عمليات تمويل وضمان الصادرات التي تنسجم مع الأهداف العامة لرؤية 2030م، حيث بلغ عدد عمليات التمويل التي أعتمدها الصندوق 162 عملية منذ انطلاق البرنامج بقيمة إجمالية بلغت 27.4 مليار ريال. كما بلغ عدد وثائق الضمان 63 وثيقة بقيمة إجمالية قدرها 25.9 مليار ريال. وقد وافق البرنامج على مجموعة متنوعة من عمليات التمويل وضمان الائتمان للصادرات بلغت قيمتها نحو 7.2 مليار ريال في عام 2016م، بارتفاع نسبته 21.7 في المئة عن العام السابق (جدول رقم 8-2). وتوزعت عمليات البرنامج في عام 2016م بين الضمان بمبلغ 1.5 مليار ريال، والتمويل بمبلغ 5.6 مليار ريال. وبلغت قيمة عمليات تمويل وضمان صادرات قطاع الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية نحو 5.1 مليار ريال و1.1 مليار ريال على التوالي. وبلغت قيمة عمليات ضمان صادرات قطاع صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والماكينات والمعدات نحو 354 مليون ريال. وقام البرنامج بتوفير خطوط تمويل خلال عام 2016م بمبلغ 563 مليون ريال. وبلغت قيمة عمليات تمويل وضمان صادرات منتجات القطاعات الأخرى نحو 11 مليون ريال و40 مليون ريال على التوالي.

جدول رقم 3-8:
واردات المملكة (سيف) حسب مكوناتها الرئيسة
(مليون ريال)

	مليون ريال			النصيب المئوي			التغير ٪
	2014	2015	2016	2014	2015	2016	2016
آلات وأجهزة ومعدات كهربائية	171,011	178,321	129,334	26.2	27.2	24.6	-27.5
المواد الغذائية	91,626	91,928	85,075	14.1	14.0	16.2	-7.5
منتجات كيماوية ومعدنية	78,191	77,159	66,778	12.0	11.8	12.7	-13.5
منسوجات وملبوسات	20,229	21,627	20,050	3.1	3.3	3.8	-7.3
معادن عادية ومصنوعاتها	79,759	64,473	47,411	12.2	9.8	9.0	-26.5
أخشاب ومجوهرات	25,131	28,199	15,764	3.9	4.3	3.0	-44.1
معدات نقل	108,610	120,516	93,925	16.7	18.4	17.9	-22.1
سلع أخرى	77,317	72,810	67,300	11.9	11.1	12.8	-7.6
المجموع	**651,876**	**655,033**	**525,636**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**-19.8**

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم 3-8:
نصيب واردات المملكة (سيف) حسب مكوناتها الرئيسة من الإجمالي

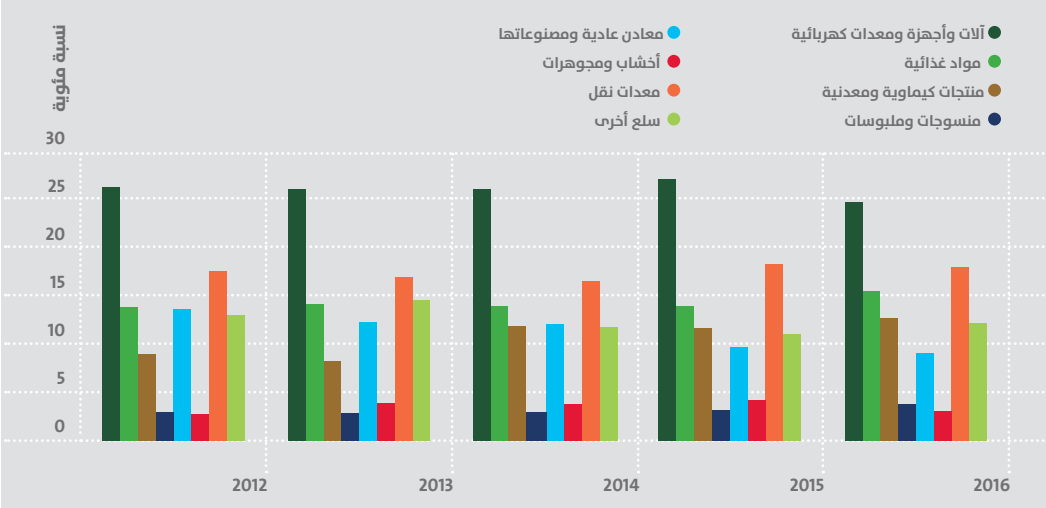

الواردات

تظهر البيانات الصادرة من الهيئة العامة للإحصاء تراجع قيمة واردات المملكة السلعية (سيف) لعام 2016م بنسبة 19.8 في المئة لتبلغ نحو 525.6 مليار ريال مقابل 655.0 مليار ريال في العام السابق (جدول رقم 3-8).

وتشير البيانات التفصيلية لواردات المملكة حسب مكوناتها الرئيسة لعام 2016م (رسم بياني رقم 3-8) إلى أن واردات الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (129.3 مليار ريال) احتلت المرتبة الأولى بنصيب مقداره 24.6 في المئة من إجمالي الواردات، بانخفاض نسبته 27.5 في المئة عن العام السابق. وجاءت واردات معدات النقل (93.9 مليار ريال) في المرتبة الثانية مشكلة 17.9 في المئة من إجمالي الواردات، بانخفاض نسبته 22.1 في المئة عن العام السابق. وفي المرتبة الثالثة حلت واردات المواد الغذائية (85.1 مليار ريال) وبنصيب بلغ 16.2 في المئة، وبانخفاض نسبته 7.5 في المئة. وجاءت واردات السلع الأخرى (67.3 مليار ريال) في المرتبة الرابعة بنصيب بلغ 12.8 في المئة، وبانخفاض نسبته 7.6 في المئة. أما واردات المنتجات الكيماوية والمعدنية (66.8 مليار ريال) فقد احتلت المرتبة الخامسة بنصيب بلغ 12.7 في المئة، وبانخفاض نسبته 13.5 في المئة. واحتلت واردات المعادن العادية ومصنوعاتها (47.4 مليار ريال) المرتبة السادسة بنصيب بلغ 9.0 في المئة، وبانخفاض نسبته 26.5 في المئة عن العام السابق. وفي المرتبة السابعة جاءت واردات المنسوجات والملبوسات (20.1 مليار ريال) بنصيب قدره 3.8 في المئة، وبانخفاض نسبته 7.3 في المئة عن العام السابق. أما واردات الأخشاب والمجوهرات (15.8 مليار ريال) فجاءت في المرتبة الثامنة بنصيب بلغ 3.0 في المئة، وبانخفاض نسبته 44.1 في المئة عن العام السابق.

وجهة صادرات المملكة ومنشأ وارداتها

تصنف وجهة الصادرات ومنشأ الواردات إلى أربع مجموعات تضم المجموعة الأولى أكبر

جدول رقم 8-4:
وجهة صادرات المملكة ومنشأ وارداتها

	مليون ريال		النصيب المئوي		التغير ٪
	2015	2016	2015	2016	2016
الـــواردات					
الولايات المتحدة	89,678	77,728	14.1	14.8	-13.3
الصين	92,398	75,309	13.7	14.3	-18.5
ألمانيا	46,116	34,331	7.0	6.5	-25.6
اليابان	37,286	27,821	5.7	5.3	-25.4
كوريا الجنوبية	37,251	23,328	5.7	4.4	-37.4
مجموع الخمس دول	302,729	238,516	46.2	45.4	-21.2
مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي	48,714	41,033	7.4	7.8	-15.8
مجموعة الدول العربية الأخرى	19,818	18,147	3.0	3.5	-8.4
بقية دول العالم	283,773	227,941	43.3	43.4	-19.7
إجمالي واردات المملكة من جميع الدول	**655,033**	**525,636**	**100.0**	**100.0**	**-19.8**
الصـــادرات					
الصين	92,069	79,916	12.1	11.6	-13.2
اليابان	80,683	72,342	10.6	10.5	-10.3
الولايات المتحدة	80,525	66,128	9.4	9.6	-17.9
الهند	72,052	63,880	10.5	9.3	-11.3
كوريا الجنوبية	66,099	57,432	8.7	8.3	-13.1
مجموع الخمس دول	391,428	339,699	51.3	49.3	-13.2
مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي	79,009	80,558	10.4	11.7	2.0
مجموعة الدول العربية الأخرى	43,252	36,968	5.7	5.4	-14.5
بقية دول العالم	249,624	231,198	32.7	33.6	-7.4
إجمالي صادرات المملكة إلى جميع الدول	**763,313**	**688,423**	**100.0**	**100.0**	**-9.8**

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

خمس دول من غير الدول العربية. وتضم المجموعة الثانية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بينما تضم المجموعة الثالثة الدول العربية باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتأتي بقية دول العالم في المجموعة الرابعة (جدول رقم 8-4).

الواردات حسب المنشأ

توضح بيانات الواردات من أكبر خمس دول مصدرة إلى المملكة لعام 2016م تراجعها بنسبة 21.2 في المئة لتبلغ نحو 238.5 مليار ريال، حيث بلغ نصيبها من إجمالي واردات المملكة حوالي 45.4 في المئة. واحتلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى (77.7 مليار ريال) بنصيب بلغ 14.8 في المئة من إجمالي واردات المملكة بانخفاض عن العام السابق نسبته 13.3 في المئة. تلتها الصين في المرتبة الثانية (75.3 مليار ريال) بنصيب بلغ 14.3 في المئة وبانخفاض نسبته 18.5 في المئة. وجاءت ألمانيا في المرتبة الثالثة (34.3 مليار ريال) بنصيب بلغ 6.5 في المئة وبانخفاض نسبته 25.6 في المئة. فيما جاءت اليابان في المرتبة الرابعة (27.8 مليار ريال) بنصيب بلغ 5.3 في المئة. وجاءت كوريا الجنوبية في المرتبة الخامسة بنصيب بلغ 4.4 في المئة من إجمالي واردات المملكة.

وسجلت واردات المملكة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية انخفاضاً نسبته 15.8 في المئة لتبلغ 41.0 مليار ريال خلال عام 2016م وبنصيب بلغ 7.8 في المئة من إجمالي واردات المملكة. كما سجلت الواردات من مجموعة الدول العربية الأخرى انخفاضاً نسبته 8.4 في المئة لتبلغ نحو 18.1 مليار ريال، وبنصيب بلغ 3.5 في المئة من إجمالي واردات المملكة. وسجلت واردات المملكة من بقية دول العالم انخفاضاً نسبته 19.7 في المئة لتبلغ 227.9 مليار ريال، وبنصيب بلغ 43.4 في المئة. ويوضح الرسم البياني (رقم 8-4ب) واردات المملكة حسب المنشأ لعام 2016م.

رسم بياني رقم 8-4 أ:
وجهة صادرات المملكة

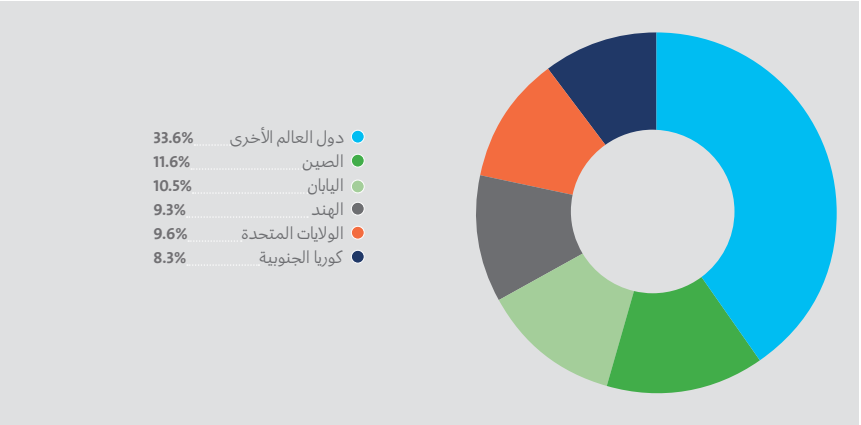

رسم بياني رقم 8-4 ب:
واردات المملكة حسب المنشأ

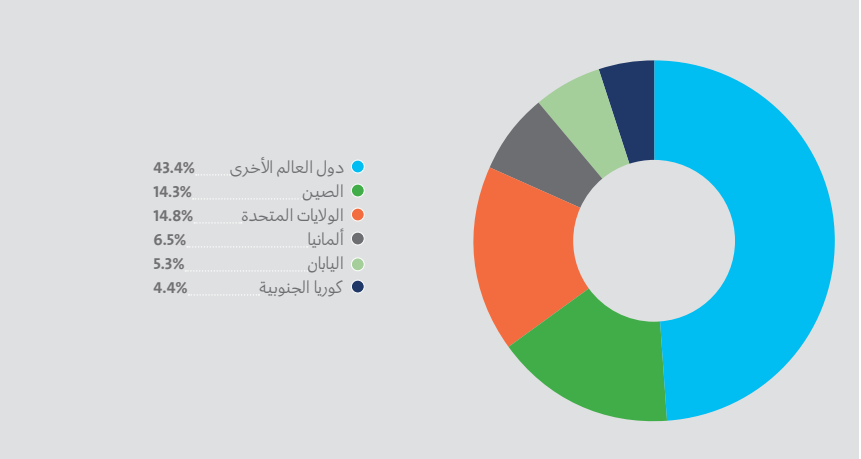

وجهة صادرات المملكة

توضح بيانات الصادرات إلى أكبر خمس دول مستوردة من المملكة لعام 2016م تراجع الصادرات إلى دول هذه المجموعة بنسبة 13.2 في المئة لتبلغ نحو 339.7 مليار ريال، حيث بلغ نصيبها من إجمالي صادرات المملكة حوالي 49.3 في المئة. واحتلت الصين الشعبية المرتبة الأولى (79.9 مليار ريال) بنصيب بلغ 11.6 في المئة من إجمالي صادرات المملكة بانخفاض عن العام السابق نسبته 13.2 في المئة. تلتها اليابان في المرتبة الثانية (72.3 مليار ريال) بنصيب بلغ 10.5 في المئة وبانخفاض نسبته 10.3 في المئة. وجاءت الولايات المتحدة في المرتبة الثالثة (66.1 مليار ريال) بنصيب بلغ 9.6 في المئة وبانخفاض نسبته 17.9 في المئة. فيما جاءت الهند في المرتبة الرابعة (63.9 مليار ريال) بنصيب بلغ 9.3 في المئة. وجاءت في المرتبة الخامسة كوريا الجنوبية بنصيب بلغ 8.3 في المئة من إجمالي صادرات المملكة.

وسجلت صادرات المملكة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ارتفاعاً نسبته 2.0 في المئة لتبلغ 80.6 مليار ريال خلال عام 2016م وبنصيب بلغ 11.7 في المئة من إجمالي صادرات المملكة. وقد سجلت الصادرات إلى مجموعة الدول العربية الأخرى انخفاضاً نسبته 14.5 في المئة لتبلغ نحو 37.0 مليار ريال، وبنصيب بلغ 5.4 في المئة من إجمالي صادرات المملكة. وسجلت صادرات المملكة إلى بقية دول العالم انخفاضاً نسبته 7.4 في المئة لتبلغ 231.2 مليار ريال، وبنصيب بلغ 33.6 في المئة. ويوضح الرسم البياني (رقم 8-4 أ) وجهة صادرات المملكة لعام 2016م.

صادرات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية

سجلت صادرات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية (الاعتمادات المسددة) انخفاضاً نسبته 16.3 في المئة لتبلغ 41.8 مليار ريال خلال عام 2016م، مقارنة بنحو 50 مليار ريال في عام 2015م، وانخفض نصيبها إلى 24.2 في المئة من إجمالي الصادرات غير النفطية (تشمل إعادة التصدير) مقارنة بنحو 26.3 في المئة في عام 2015م.

وتشير البيانات التفصيلية لصادرات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية (الاعتمادات المسددة) لعام 2016م إلى انخفاض الاعتمادات المسددة لصادرات المنتجات الصناعية الأخرى لتبلغ نحو 38.3 مليار ريال بانخفاض نسبته 12.3 في المئة مقارنة بعام 2015م، محتلة بذلك المرتبة الأولى بنسبة 91.5 في المئة من الإجمالي. تلتها الاعتمادات المسددة لصادرات المواد الكيماوية والبلاستيكية بمبلغ 3.4 مليار ريال بانخفاض نسبته 43.5 في المئة وبنصيب بلغ 8.1 في المئة. ثم الاعتمادات المسددة للصادرات الزراعية والحيوانية محققة قيمة قدرها 188 مليون ريال بانخفاض نسبته 44.0 في المئة مقارنة بالعام السابق وبنصيب بلغ 0.4 في المئة من الإجمالي.

واردات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية

تراجعت واردات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية (الاعتمادات المسددة وأوراق تحت التحصيل) في عام 2016م بنسبة 24.5 في المئة لتبلغ 174.2 مليار ريال مقارنة بنحو 230.8 مليار ريال في العام السابق. وبلغت نسبة واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية إلى إجمالي قيمة واردات المملكة لعام 2016م نحو 34.2 في المئة مقارنة بنسبة 35.2 في المئة في العام السابق.

ويعزى انخفاض واردات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية خلال عام 2016م إلى انخفاض تمويل الواردات من السيارات بنسبة 35.2 في المئة ليبلغ نحو 34.7 مليار ريال، وانخفاض تمويل الواردات من الآلات بنسبة 34.5 في المئة ليبلغ 10.3 مليار ريال، وانخفاض تمويل الواردات من المنسوجات والملبوسات بنسبة 31.3 في المئة ليبلغ 2 مليار ريال، وكذلك انخفاض تمويل الواردات من الأجهزة بنسبة 25.5 في المئة ليبلغ 5 مليار ريال، وانخفاض تمويل الواردات من السلع الأخرى بنسبة 24.2 في المئة ليبلغ 77.4 مليار ريال، وانخفاض تمويل واردات كل من مواد البناء والحبوب بنسبة 19.6 في المئة لكل منهما، وانخفاض تمويل واردات مواد غذائية أخرى بنسبة 1.4 في المئة. بينما ارتفع تمويل واردات كل من سكر وشاي وبن، وفواكه وخضروات، ومواشي ولحوم بنسبة 81.6 في المئة و22.0 في المئة و17.7 في المئة على التوالي.

وبالنسبة للنصيب المئوي من إجمالي واردات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية، احتل تمويل الواردات من السلع الأخرى المرتبة الأولى بنصيب بلغ 44.4 في المئة من الإجمالي. ثم تمويل الواردات من السيارات في المرتبة الثانية بنصيب بلغ 19.9 في المئة من الإجمالي. واحتل تمويل الواردات من مواد البناء المرتبة الثالثة بنصيب بلغ 9.9 في المئة من الإجمالي. وجاء تمويل الواردات من الآلات في المرتبة الرابعة بنصيب بلغ 5.9 في المئة، ثم تمويل كل من واردات الحبوب، وواردات مواد غذائية أخرى، وواردات الأجهزة بنصيب بلغ 6.0 في المئة و5.3 في المئة و2.9 في المئة على التوالي.

الصادرات عبر الموانئ

تشير البيانات الصادرة عن المؤسسة العامة للموانئ إلى ارتفاع الصادرات بالطن عبر موانئ المملكة في عام 2016م بنسبة 17.6 في المئة لتبلغ 317.7 مليون طن (لا تشمل صادرات النفط الخام) مقارنة بكمياتها في العام السابق البالغة 270.1 مليون طن.

في عام 2016م، حققت صادرات المنتجات النفطية المكررة والغاز زيادة نسبتها 12.0 في المئة لتبلغ 133.9 مليون طن. وارتفعت صادرات المواد الأخرى بنسبة 11.4 في المئة لتبلغ 113.2 مليون طن. وارتفعت صادرات المواد الكيماوية بنسبة 88.4 في المئة لتبلغ 46.7 مليون طن. فيما انخفضت الصادرات الزراعية من 84.2 ألف طن إلى 78.1 ألف طن في عام 2016م، أي بنسبة 7.2 في المئة، وانخفضت صادرات بضائع المسافنة بنسبة 1.8 في المئة لتبلغ 8.5 مليون طن، وانخفضت صادرات مواد البناء والحديد بنسبة 1.1 في المئة لتبلغ 15.4 مليون طن.

أما بالنسبة للنصيب المئوي لكمية الصادرات عبر الموانئ في عام 2016م فقد احتلت صادرات المنتجات النفطية المكررة والغاز المرتبة الأولى بنسبة 42.1 في المئة من إجمالي الصادرات عبر الموانئ. تلتها صادرات المواد الكيماوية بالمرتبة الثانية بنصيب بلغ 14.7 في المئة من إجمالي الصادرات عبر الموانئ، ثم صادرات مواد البناء والحديد بالمرتبة الثالثة بنصيب بلغ 4.8 في المئة. فيما احتلت بضائع المسافنة المرتبة الرابعة بنصيب 2.7 في المئة.

الواردات عبر الموانئ

تشير بيانات عام 2016م إلى ارتفاع الواردات بالطن عبر موانئ المملكة بنسبة 6.7 في المئة لتبلغ نحو 108.9 مليون طن. حيث ارتفعت الواردات من المواد الغذائية بنسبة 5.6 لتبلغ نحو 28.7 مليون طن. بينما انخفضت الواردات من المعدات بما نسبته 19.0 في المئة لتبلغ حوالي 2.3 مليون طن. وانخفضت الواردات من البضائع العامة بنسبة 6.6 في المئة لتبلغ حوالي 27.7 مليون طن. وانخفضت الواردات من مواد البناء بما نسبته 13.3 في المئة لتبلغ حوالي 13.6 مليون طن.

وبالنسبة للنصيب المئوي لكمية الواردات عبر موانئ المملكة خلال عام 2016م، فقد احتلت واردات المواد الغذائية المرتبة الأولى بنصيب بلغ 26.3 في المئة من إجمالي الواردات عبر الموانئ، وجاءت واردات البضائع العامة بالمرتبة الثانية بنصيب بلغ 25.4 في المئة، واحتلت واردات مواد البناء المرتبة الثالثة بنصيب بلغ 12.5في المئة، وجاءت واردات المعدات بالمرتبة الرابعة بنصيب 2.1 في المئة. وشكلت الواردات عبر الموانئ الصناعية ما نسبته 33.7 في المئة.

أما فيما يخص السيارات والمواشي الحية، فقد بلغت واردات المملكة من السيارات عن طريق الموانئ خلال عام 2016م نحو 769.2 ألف سيارة مقابل 1.3 مليون سيارة عام 2015م بانخفاض نسبته 40.8 في المئة. في حين بلغت واردات المملكة من المواشي الحية نحو 8 مليون رأس بانخفاض نسبته 20.9 في المئة مقارنة بنحو 10.1 مليون رأس خلال عام 2015م.

التبادل التجاري غير النفطي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

سجل صافي التبادل التجاري غير النفطي للمملكة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2016م فائضاً بلغ 7.6 مليار ريال مقابل عجز بلغ نحو 635 مليون ريال في عام 2015م (جدول رقم 8-5). وسجلت واردات المملكة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (تشمل إعادة التصدير) تراجعاً نسبته 15.8 في المئة لتبلغ 41 مليار ريال في عام 2016م مقابل 48.7 مليار ريال في العام السابق. وتشكل واردات المملكة من دول المجلس ما نسبته 7.8 في المئة من إجمالي واردات المملكة. فيما ارتفعت صادرات المملكة إلى دول المجلس بنسبة 1.1 في المئة في عام 2016م لتبلغ 48.6 مليار ريال، وتمثل ما نسبته 27.3 في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية (تشمل إعادة التصدير).

وتوضح البيانات التفصيلية أن الميزان السلعي غير النفطي للمملكة سجل فائضاً مع مملكة البحرين بلغ 722 مليون ريال، وقطر بمبلغ 5.2 مليار ريال والكويت بمبلغ 5.4 مليار ريال في عام 2016م. فيما سجل عجزاً مع كل من الإمارات العربية المتحدة وعمان بلغ 2.7 مليار ريال و1.1 مليار ريال على التوالي.

وتشير بيانات واردات المملكة غير النفطية من دول المجلس لعام 2016م إلى بقاء دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى كأكبر مورد للمملكة بمبلغ 28.6 مليار ريال، حيث تمثل ما نسبته 69.7 في المئة من إجمالي واردات المملكة غير النفطية من دول المجلس. وجاءت مملكة البحرين في المرتبة الثانية بمبلغ 5.4 مليار ريال، مشكلة ما نسبته 13.0 في المئة، تلتها سلطنة عُمان بمبلغ 4.1 مليار ريال، مشكلة ما نسبته 10.1 في المئة من إجمالي واردات المملكة غير النفطية من دول المجلس، ثم جاءت في المرتبة الرابعة

جدول رقم 8-5:
التبادل التجاري غير النفطي للمملكة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية*
(مليون ريال)

	2014			2015			2016		
الدولة	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق
الإمارات	31,019	44,356	13,337	33,264	26,522	-6,742	28,616	25,926	-2,691
البحرين	7,266	34,559	27,293	7,359	5,819	-1,540	5,353	6,074	722
قطر	2,108	6,195	4,087	1,803	6,254	4,451	1,209	6,450	5,241
عمان	5,435	6,533	1,098	4,474	3,509	-965	4,144	3,066	-1,079
الكويت	1,965	5,770	3,805	1,813	5,974	4,161	1,710	7,074	5,364
المجموع	**47,793**	**97,413**	**49,620**	**48,713**	**48,078**	**-635**	**41,033**	**48,589**	**7,557**

* تشمل إعادة التصدير. المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

الكويت بمبلـغ 1.7 مليار ريـال. فيما جاءت قطر فـي المرتبة الأخيـرة بمبلغ 1.2 مليـار ريال.

وفيمـا يخـص صـادرات المملكة غيـر النفطية لـدول مجلس التعـاون لـدول الخليـج العربية لعـام 2016م، فقد ظلت دولة الإمـارات العربية المتحـدة فـي المرتبـة الأولـى حيـث صـدَّرت المملكـة لهـا مـا قيمتـه 25.9 مليار ريـال، أي ما يعـادل 53.4 في المئـة من إجمالـي صادرات المملكة غيـر النفطية لـدول المجلس. وجاءت دولـة الكويـت فـي المرتبـة الثانية بمبلـغ 7.1 مليـار ريال، أي ما نسـبته 14.6 فـي المئة، تلتها دولة قطـر بمبلـغ 6.5 مليار ريال أي ما نسـبته 13.3 فـي المئة، ثـم مملكة البحريـن بنحو 6.1 مليـار ريـال، أي مـا نسـبته 12.5 فـي المئـة، وأخيراً سـلطنة عُمان بمبلـغ 3.1 مليار ريال، أي ما نسـبته 6.3 فـي المئة.

التبادل التجاري غير النفطي مع أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية

تشـير بيانـات التبـادل التجـاري غيـر النفطي للمملكة مـع الـدول العربيـة (باسـتثناء دول مجلـس التعـاون لـدول الخليـج العربيـة) إلى تسـجيل فائـض للمملكة بلغ 5.0 مليـار ريال في عـام 2016م، مقابل فائـض بلغ 6.3 مليـار ريال فـي عـام 2015م (جدول رقـم 8-6). وسـجلت واردات المملكـة مـن الـدول العربيـة تراجعـاً نسـبته 8.5 في المئة لتبلـغ 18.4 مليار ريال في عـام 2016م، مقابـل 20.1 مليار ريـال في العام السـابق. وتشـكل واردات المملكة مـن الدول العربيـة ما نسـبته 3.5 فـي المئة مـن إجمالي واردات المملكـة. وانخفضت صـادرات المملكة إلـى الـدول العربيـة بنسـبة 11.5 فـي المئة، مقارنـة بالعام السـابق لتبلغ حوالـي 23.4 مليار ريـال، وتمثـل مـا نسـبته 13.2 فـي المئة من إجمالي صـادرات المملكة غير النفطية (تشـمل إعـادة التصدير).

ويتضح مـن البيانات التفصيلية للتبـادل التجاري للمملكة مع أهم الشـركاء التجاريـن من الدول العربيـة، أن المملكـة حققت فائضاً فـي تبادلها التجـاري خلال عـام 2016م، مع كل مـن اليمن بلـغ 1.9 مليار ريـال، والعـراق بلـغ 1.5 مليار ريـال، والأردن بلـغ 720 مليون ريـال، والمغرب بلـغ 552 مليـون ريـال، ولبنـان بلـغ 6 ملايين ريال. مـن ناحية أخـرى، حققت المملكـة عجزاً في تبادلهـا التجاري مـع مصر بمبلـغ 2.0 مليار ريال ومـع السـودان بمبلغ 160 مليـون ريال.

وفيما يخـص واردات المملكة غيـر النفطية من أهم الشـركاء التجاريين من الـدول العربية لعام 2016م، احتلت مصـر المرتبة الأولـى بصادرات إلـى المملكـة مقدارها 7.9 مليار ريال، مشـكلة مـا نسـبته 43.2 في المئـة من إجمالـي واردات المملكـة غيـر النفطيـة مـن الـدول العربية، وجـاءت الأردن فـي المرتبـة الثانيـة بمبلغ 4.0 مليار ريال، مشـكلة ما نسـبته 22.0 فـي المئة مـن إجمالـي الـواردات مـن هـذه المجموعة،

جدول رقم 8-6:
التبادل التجاري غير النفطي مع أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية*
(باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)
(مليون ريال)

	2014			2015			2016		
الدولة	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق
مصر	8,414	14,344	5,930	8,719	7,410	-1,309	7,933	5,926	-2,007
الأردن	3,487	17,792	14,305	3,773	5,503	1,730	4,042	4,761	720
اليمن	1,009	4,710	3,701	570	2,090	1,520	243	2,138	1,895
لبنان	1,481	1,588	107	1,613	1,443	-170	1,457	1,463	6
المغرب	637	8,801	8,164	858	1,624	766	776	1,328	552
السودان	2,178	1,806	-372	2,560	1,913	-647	1,959	1,799	-160
العراق	5	3,435	3,430	10	1,778	1,768	23	1,550	1,526
بقية الدول العربية	1,887	9,398	7,511	1,991	4,681	2,690	1,951	4,445	2,494
المجموع	**19,098**	**61,874**	**42,776**	**20,094**	**26,442**	**6,348**	**18,383**	**23,409**	**5,026**

* تشمل إعادة التصدير. المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

جدول رقم 8-7:
الواردات والصادرات حسب استخدام المواد
الوزن (ألف طن) / القيمة (مليون ريال)

		2014		2015		2016	
	السلع	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة
الواردات	استهلاكية	12,833	219,665	14,276	237,430	13,042	210,037
	وسيطة	66,314	274,055	66,293	255,464	61,200	203,918
	رأسمالية	3,388	158,155	3,637	162,139	2,489	111,680
الصادرات	استهلاكية	9,348	44,006	9,464	38,410	11,408	39,801
	وسيطة	446,979	1,221,571	456,182	705,144	488,304	631,100
	رأسمالية	635	18,544	596	19,759	565	17,523

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

تلتها السودان بمبلغ 2 مليار ريال، أي ما نسبته 10.7 في المئة، ثم لبنان في المرتبة الرابعة بمبلغ 1.5 مليار ريال مشكلةً ما نسبته 7.9 في المئة. وجاءت واردات المملكة من المغرب واليمن والعراق في المراتب الخامسة والسادسة والسابعة بنحو 0.8 مليار ريال و0.2 مليار ريال و23 مليون ريال على التوالي.

وبالنسبة لصادرات المملكة غير النفطية إلى أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية لعام 2016م، جاءت مصر في المرتبة الأولى، حيث صدّرت المملكة لها ما قيمته 5.9 مليار ريال، أي ما يعادل 25.3 في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية للدول العربية، وجاءت الأردن في المرتبة الثانية بمبلغ 4.8 مليار ريال، أي ما نسبته 20.3 في المئة، تلتها اليمن في المرتبة الثالثة بحوالي 2.1 مليار ريال، وجاءت صادرات المملكة إلى السودان في المرتبة الرابعة بمبلغ 1.8 مليار ريال. تلتها العراق في المرتبة الخامسة بحوالي 1.6 مليار ريال، وجاءت لبنان في المرتبة السادسة بمبلغ 1.5 مليار ريال، واحتلت المغرب المرتبة السابعة بنحو 1.3 مليار ريال.

الواردات والصادرات حسب استخدام المواد

تشير البيانات التصنيفية لواردات المملكة حسب استخدام المواد لعام 2016م إلى أن واردات السلع الاستهلاكية بلغت 210.0 مليار ريال (13 مليون طن)، محتلة المرتبة الأولى بنصيب مقداره 40.0 في المئة من إجمالي الواردات، بانخفاض نسبته 11.5 في المئة عن العام السابق. وجاءت واردات السلع الوسيطة في المرتبة الثانية لتبلغ 203.9 مليار ريال (61.2 مليون طن)، مشكلة 38.8 في المئة من إجمالي الواردات، بانخفاض نسبته 20.2 في المئة عن العام السابق. وفي المرتبة الثالثة حلت الواردات من السلع الرأسمالية لتبلغ 111.7 مليار ريال (2.5 مليون طن)، وبنصيب بلغ 21.2 في المئة، وبانخفاض نسبته 31.1 في المئة عن العام السابق (جدول 8-7).

جدول رقم 8-8:
ميـزان المدفـوعـات
(مليون ريال)

	2013	2014	2015	*2016	التغيير٪ 2016
أولاً: ميزان الحساب الجاري	507,909	276,593	-212,714	-103,317	-51.4
أ. السلع والخدمات	591,564	359,873	-109,863	310	--
1. السلع	834,590	689,981	165,995	209,115	26.0
2 . الخدمات	-243,027	-330,107	-275,858	-208,805	-24.3
ب. الدخـــل الأولي	50,855	61,972	64,800	58,976	-9.0
ج. الدخل الثانوي	-134,510	-145,252	-167,651	-162,603	-3.0
ثانياً: الحساب الرأسمالي	-1,257	-1,233	-3,983	-3,365	-15.5
ثالثاً: الحساب المالي	474,498	239,947	-274,058	-325,887	--
1 . الاستثمار المباشر	-14,705	-9,809	-10,317	4,314	--
2 . استثمارات الحافظة	24,773	100,426	40,386	-30,782	--
3 . استثمارات أخرى	205,115	124,474	130,630	2,910	--
4 . الأصول الاحتياطية	259,315	24,857	-434,758	-302,328	--
4 . 1. الذهب النقدي	0	0	0	0	--
4 . 2. حقوق السحب الخاصة	-802	-2,127	-278	-6,166	--
4 . 3. وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	-1,757	-4,651	-3,473	-3,953	--
4 . 4. الأصول الاحتياطية الأخرى	261,874	31,635	-431,006	-292,209	--
4 . 4 . 1. عملة وودائع	-20,668	-14,318	61,610	-150,138	--
4 . 4 . 2 أوراق مالية	282,542	45,953	-492,616	-142,071	--
الســهــو والخـطـأ	-32,154	-35,413	-57,361	-219,204	--

* أولية.
(-) الإشارة السالبة تعني مدفوعات في بنود الحساب الجاري.

رسم بياني رقم 8-5:
ميزان الحساب الجاري

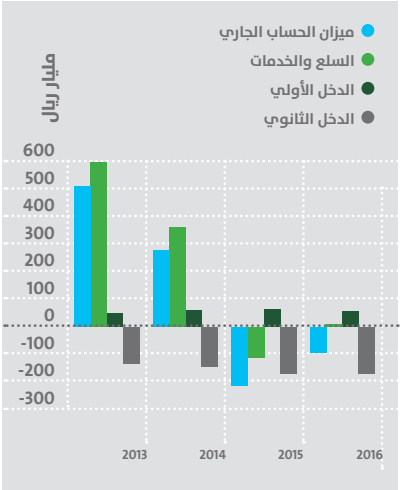

وفيما يخص صادرات المملكة حسـب اسـتخدام المـواد لعـام 2016م احتلـت صادرات السـلع الوسـيطة المرتبـة الأولـى لتبلـغ 631.1 مليار ريـال (488.3 مليون طن) بنصيـب بلغ 91.7 في المئة من إجمالـي الصادرات، وبانخفاض نسـبته 10.5 فـي المئة عن العام السـابق. أما الصادرات من السـلع الاسـتهلاكية فقد بلغت 39.8 مليار ريـال (11.4 مليون طـن) محتلة بذلـك المرتبة الثانيـة بنصيـب بلغ 5.8 فـي المئة مـن إجمالي الصـادرات، بارتفـاع نسـبته 1.0 فـي المئة عن العـام السـابق. واحتلـت الصادرات من السـلع الرأسـمالية بقيمة 17.5 مليار ريـال (0.6 مليون طـن) المرتبة الثالثة وبنصيب بلـغ 2.5 في المئة من إجمالي الصـادرات، وبانخفاض نسـبته 11.3 في المئـة عن العام السـابق.

ميزان المدفوعات

أولاً: الحساب الجاري

تشـير تقديرات ميـزان مدفوعـات المملكة لعام 2016م إلى تحسـن عجز الحسـاب الجاري ليبلغ 103.3 مليـار ريـال مقارنـة بعجـز بلـغ حوالي 212.7 مليـار ريـال في العـام السـابق. وبلغت نسـبة العجز إلى الناتج المحلـي الإجمالي 4.3 في المئـة. ويعزى هذا التحسـن في عجز الحسـاب الجاري إلى ارتفاع الفائض السـلعي بنسـبة 26.0 في المئـة، وانخفاض عجـز صافـي الخدمات بما نسـبته 24.3 في المئـة، وانخفـاض عجز صافي الدخل الثانوي بما نسـبته 3.0 فـي المئة (جدول رقـم 8-8). ويوضـح الرسـم البياني رقـم (8-5) تطور ميـزان الحسـاب الجاري وبنوده الرئيسـة خلال الفتـرة من 2013م إلـى 2016م.

أ-السلع والخدمات:

1- السلع

نما فائـض الميزان السـلعي خلال عـام 2016م بنسـبة 26.0 فـي المئـة ليبلـغ 209.1 مليـار ريـال، مقارنـة بفائـض بلـغ 166 مليـار ريـال فـي العـام السـابق. ويعـود ذلك إلـى انخفاض الـواردات (فوب) بنسـبة 19.7 في المئـة لتبلغ 479.4 مليـار ريـال مقارنة بحوالـي 597.3 مليار ريـال خـلال العـام السـابق، بالرغم مـن تراجع إجمالـي الصادرات (تشـمل الصـادرات النفطية والأخرى) بنسـبة 9.8 فـي المئة لتبلـغ 688.5 مليـار ريال مقارنـة بحوالي 763.3 مليـار ريال في العام السـابق.

2- الخدمات

تحسـن العجـز فـي حسـاب الخدمات خـلال عام 2016م بنسـبة 24.3 في المئـة ليبلغ 208.8 مليار ريـال مقارنة بعجـز بلـغ 275.9 مليار ريـال خلال العـام السـابق. ويرجع تحسـن العجز في حسـاب الخدمـات بشـكل رئيس إلـى انخفـاض العجز في

جدول رقم 8-9:
تحويلات العاملين الأجانب المقيمين في المملكة

العام	مليون ريال	التغير السنوي ٪	الناتج المحلي للقطاع الخاص* مليون ريال	نسبة التحويلات للناتج المحلي للقطاع الخاص
2012	107,335	3.7	948,366	11.3
2013	127,768	19.0	1,050,987	12.2
2014	134,995	5.7	1,149,636	11.7
2015	141,785	5.0	1,213,542	11.7
2016**	142,651	0.6	1,227,534	11.6

* بالأسعار الجارية.
** أرقام أولية.
المصدر: بيانات ميزان المدفوعات من مؤسسة النقد العربي السعودي، وبيانات الناتج المحلي للقطاع الخاص من الهيئة العامة للإحصاء.

صافي بند الخدمات الحكومية بنسبة 38.4 في المئة، حيث بلغ نحو 73.1 مليار ريال مقارنة بنحو 118.8 مليار ريال خلال العام السابق، وانخفاض عجز مدفوعات خدمات بند النقل بنسبة 27.0 في المئة ليبلغ نحو 47.2 مليار ريال مقابل 64.7 مليار ريال في العام السابق، وانخفاض العجز في صافي بند السفر بنسبة 17.3 في المئة حيث بلغ نحو 28.6 مليار ريال مقابل 34.6 مليار ريال خلال العام السابق، وكذلك انخفاض العجز في صافي بند الخدمات المالية بنسبة 39.6 في المئة ليبلغ حوالي 1.2 مليار ريال مقابل 2.1 مليار ريال في العام السابق، وانخفاض العجز في صافي بند الاتصالات بنسبة 6.7 في المئة ليبلغ نحو 9.3 مليار ريال مقارنة بنحو 10 مليار ريال خلال العام السابق، كذلك انخفاض العجز في صافي بند التأمين ومعاشات التقاعد بنسبة 26.1 في المئة ليبلغ نحو 5.1 مليار ريال مقابل 6.9 مليار ريال في العام السابق. بينما ارتفع العجز في صافي خدمات بند التشييد بنسبة 12.0 في المئة ليبلغ 20.8 مليار ريال مقابل 18.6 مليار ريال في العام السابق. وارتفع العجز في بند صافي خدمات الأعمال الأخرى بنسبة 15.3 في المئة إلى نحو 23.5 مليار ريال مقارنة بنحو 20.4 مليار ريال خلال العام السابق.

ب-الدخل الأولي

تشير بيانات ميزان المدفوعات إلى تراجع فائض صافي بند الدخل الأولي لعام 2016م بنسبة 9.0 في المئة ليبلغ حوالي 59 مليار ريال مقابل 64.8 مليار ريال العام السابق، نتيجة انخفاض صافي بند دخل استثمارات الحافظة ليبلغ حوالي 51.6 مليار ريال مقارنة بنحو 69.2 مليار ريال في العام السابق. فيما حقق صافي بند الاستثمار المباشر فائض ليبلغ حوالي 4.1 مليار ريال مقابل عجز في العام السابق بلغ 3.8 مليار ريال. وارتفع فائض بند دخل الاستثمارات الأخرى ليبلغ 5.3 مليار ريال مقابل 2 مليار ريال في العام السابق. فيما انخفض العجز في صافي بند تعويضات العاملين بنسبة 21.3 في المئة ليبلغ حوالي 2 مليار ريال.

ج-الدخل الثانوي

تحسن العجز في حساب الدخل الثانوي خلال عام 2016م بنسبة 3.0 في المئة ليصل إلى 162.6 مليار ريال مقابل عجز بلغ 167.7 مليار ريال خلال العام السابق، حيث تراجعت التحويلات الحكومية بنسبة 25.5 في المئة، بينما ارتفع بند تحويلات العاملين الأجانب بنسبة طفيفة بلغت 0.6 في المئة إلى نحو 142.7 مليار ريال. ويوضح الجدول (رقم 8-9) تطور تحويلات العاملين الأجانب في المملكة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2012م.

ثانياً: الحساب الرأسمالي

سجل بند الحساب الرأسمالي تدفقاً للخارج بقيمة 3.4 مليار ريال مقابل تدفق للخارج بقيمة 4 مليار ريال للعام السابق.

ثالثاً: الحساب المالي

ارتفع بند صافي الاستثمارات المباشرة خلال عام 2016م بمبلغ 4.3 مليار ريال. كما ارتفع صافي الاستثمارات الأخرى بمبلغ 2.9 مليار ريال. فيما انخفض صافي استثمارات الحافظة بمبلغ 30.8 مليار ريال. كما سجلت الأصول الاحتياطية انخفاضاً بمبلغ 302.3 مليار ريال.

جدول رقم 8-10:
مساعدات المملكة الخارجية للفترة (2012-2016م)
(مليون ريال)

العام	مساعدات وقروض	مساهمات في الجمعيات والمنظمات	العون المتعدد الأطراف	الإجمالي
2012	4,198	3,144	421	7,763
2013	20,843	1,241	1,107	23,191
2014	50,336	1,626	99	52,061
2015	28,430	1,336	60	29,826
2016	11,494	18,998	43	30,535
الإجمالي	115,301	26,345	1,730	143,376

المصدر: وزارة المالية.

المساعدات والقروض الإنمائية الخارجية للمملكة

بلغ إجمالي المساعدات والقروض الخارجية التي قدمتها المملكة خلال الفترة (2012 - 2016م) نحو 143.4 مليار ريال (جدول رقم 8 –10). وتشكل المساعدات والقروض 80.4 في المئة من الإجمالي، أي حوالي 115.3 مليار ريال، فيما بلغ إجمالي المساهمات في الجمعيات والمنظمات نحو 26.3 مليار ريال وبنسبة 18.4 في المئة من الإجمالي. أما المساعدات من خلال برامج العون متعدد الأطراف فقد بلغت خلال تلك الفترة نحو 1.7 مليار ريال وبنسبة 1.2 في المئة من الإجمالي.

أما بالنسبة لمساعدات وقروض المملكة الخارجية المقدمة عبر القنوات الثنائية ومن خلال الجمعيات والمنظمات والمؤسسات متعددة الأطراف خلال عام 2016م، فقد بلغت نحو 30.5 مليار ريال بارتفاع نسبته 2.4 في المئة مقارنة بالعام السابق. وشكلت مساهمات المملكة في الجمعيات والمنظمات خلال عام 2016م الجزء الأكبر بقيمة 19 مليار ريال، وبنسبة 62.2 في المئة من الإجمالي، وبارتفاع بلغت نسبته 1,322.0 في المئة مقارنة بالعام السابق. وبلغت المساعدات والقروض المقدمة خلال عام 2016م حوالي 11.5 مليار ريال وبنسبة 37.6 في المئة من الإجمالي، وبانخفاض نسبته 59.6 في المئة مقارنة بعام 2015م. وبلغ إجمالي مساعدات المملكة من خلال العون متعدد الأطراف في عام 2016م نحو 43 مليون ريال وبنسبة 0.1 في المئة من الإجمالي، وبانخفاض نسبته 28.3 في المئة مقارنة بالعام السابق.

تطورات سعر الصرف

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في المحافظة على سعر الصرف الرسمي للريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي عند سعر 3.75 ريال لكل دولار أمريكي خلال عام 2016م. وارتفع مؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي بحوالي 2.3 نقطة من 114.71 نقطة في نهاية عام 2015م إلى 116.97 نقطة في نهاية عام 2016م. وارتفع مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي بحوالي 4.7 نقطة من 118.52 نقطة في نهاية عام 2015م إلى 123.18 نقطة في نهاية عام 2016م.

جدول رقم 8-11:
وضع الاستثمار الدولي
(مليون ريال)

	2014	2015	2016*	التغيير٪ 2016
أولاً: الأصول	**4,009,845**	**3,731,101**	**3,554,192**	**-4.7**
1 . الاستثمار المباشر في الخارج	167,620	236,702	302,506	27.8
2 . استثمارات الحافظة	746,214	765,603	754,323	-1.5
3 . استثمارات أخرى	349,685	417,228	488,123	17.0
4 . الأصول الاحتياطية	2,746,325	2,311,567	2,009,239	-13.1
4 . 1. الأصول الاحتياطية الأخرى	2,695,953	2,264,947	1,972,738	-12.9
ثانياً: الخصوم	**1,041,430**	**1,144,335**	**1,283,110**	**12.1**
1 . الاستثمار المباشر في داخل الاقتصاد	809,658	840,187	868,134	3.3
2 . استثمارات الحافظة	62,694	122,183	184,986	51.4
3 . استثمارات أخرى	169,079	181,966	229,990	26.4
ثالثاً: صافي وضع الاستثمار الدولي	**2,968,414**	**2,586,766**	**2,271,082**	**-12.2**

*بيانات أولية.

وضع الاستثمار الدولي

الاستثمار المباشر

نما الاستثمار المباشر في الخارج خلال عام 2016م بنسبة 27.8 في المئة ليبلغ 302.5 مليار ريال. كما ارتفع الاستثمار المباشر في داخل الاقتصاد بنسبة 3.3 ليبلغ 868.1 مليار ريال مقارنة بالعام السابق.

استثمارات الحافظة

تراجعت استثمارات الحافظة في الخارج في عام 2016م بنسبة 1.5 في المئة لتبلغ 754.3 مليار ريال. فيما نمت استثمارات الحافظة في الداخل بنسبة 51.4 في المئة لتبلغ 185 مليار ريال.

استثمارات أخرى

نمت الاستثمارات الأخرى في الخارج خلال عام 2016م بنسبة 17.0 في المئة لتبلغ 488.1 مليار ريال. كما ارتفعت الاستثمارات الأخرى في الداخل بنسبة 26.4 في المئة لتبلغ 230 مليار ريال.

الأصول الاحتياطية

تراجعت الأصول الاحتياطية بنسبة 13.1 في المئة خلال عام 2016م لتبلغ نحو 2 تريليون ريال.

صافي وضع الاستثمار الدولي

حقق صافي وضع الاستثمار الدولي انخفاضاً بنسبة 12.2 في المئة خلال عام 2016م ليبلغ نحو 2.3 تريليون ريال مقارنة بحوالي 2.6 تريليون ريال خلال عام 2015م (جدول 8-11).

09

المالية العامة

جدول رقم 9-1:
تقديرات الميزانية العامة للدولة
(مليار ريال)

	العام المالي 1438/1437هـ (2016م)	العام المالي 1439/1438هـ (2017م)	التغير %
إجمالي الإيرادات	514	692	34.7
إجمالي المصروفات	840	890	6.0
الفائض / العجز	-326	-198	-39.3

المصدر: وزارة المالية.

أقر مجلس الوزراء في جلسته الاستثنائية المنعقدة يوم الخميس 23 ربيع الأول 1438هـ الموافق 22 ديسمبر2016م الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1439/1438هـ (2017م)، التي تأتي في ظروف اقتصادية تتمثل في بطء نمو الاقتصاد العالمي، وانخفاض في أسعار النفط، مما أدى إلى التركيز في الميزانية العامة للدولة على رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي في الدولة، وتقوية وضع المالية العامة وتعزيز استدامتها، وإعطاء الأولوية للمشاريع التنموية والخدمية التي تخدم المواطن بشكل مباشر، وتُسهم في تفعيل دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ورفع وتيرة التنسيق بين الأجهزة الحكومية كافة، ومواصلة الانضباط المالي، وتعزيز الشفافية والنزاهة. فقد قدر إجمالي المصروفات بنحو 890 مليار ريال، بارتفاع قدره 6.0 في المئة عن الميزانية المقدرة للعام المالي السابق.

وقدرت الميزانية العامة للدولة إجمالي الإيرادات للعام المالي 1439/1438هـ (2017م) بنحو 692 مليار ريال، بارتفاع نسبته 34.7 في المئة عن تقديرات العام المالي السابق التي قُدرت بنحو 514 مليار ريال. وقُدر العجز بنحو 198 مليار ريال، بانخفاض نسبته 39.3 عن تقديرات العام المالي السابق (جدول رقم 9-1).

المالية العامة

جدول رقم 9-2:
توزيع اعتمادات الميزانية العامة التقديرية للدولة (حسب القطاعات الرئيسة)
(مليون ريال)

	1438/1437هـ (2016م)		1439/1438هـ (2017م)	
	المبلغ	النصيب المئوي ٪	المبلغ	النصيب المئوي ٪
تنمية الموارد البشرية	191,572	22.8	200,242	22.5
النقل والمواصلات	12,301	1.5	25,258	2.8
تنمية الموارد الاقتصادية	26,025	3.1	47,051	5.3
الصحة والتنمية الاجتماعية	79,958	9.5	95,502	10.7
تنمية تجهيزات البنية الأساسية	7,708	0.9	26,147	2.9
الخدمات البلدية	21,246	2.5	47,941	5.4
الدفاع والأمن الوطني	213,207	25.4	287,541	32.3
الإدارة العامة والمرافق والبنود العامة	68,553	8.2	127,339	14.3
مؤسسات الإقراض الحكومية المتخصصة	3,895	0.5	759	0.1
الإعانات المحلية	32,535	3.9	32,220	3.6
مخصص دعم الميزانية العامة	183,000	21.8	---	---
المجموع	840,000	100.0	890,000	100.0

المصدر: وزارة المالية.

رسم بياني رقم 9-1:
توزيع اعتمادات ميزانية العام المالي 1438 / 1439 هـ (2017م)
حسب القطاعات الرئيسة

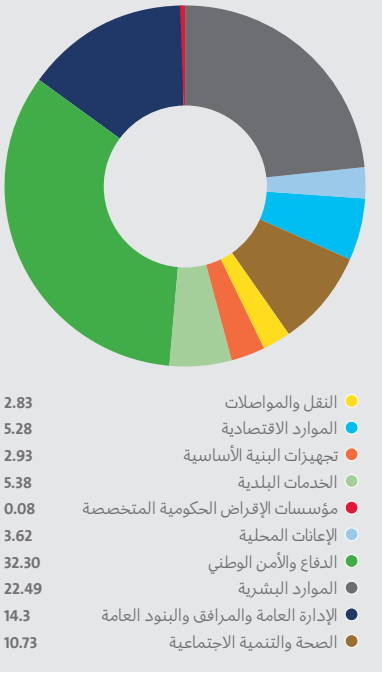

الملامح الرئيسة للميزانية العامة للدولة للعام المالي 1439/1438هـ (2017م):

تضمنت الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1439/1438هـ (2017م) بداية برامج عمل متكاملة وفق رؤية إصلاحية شاملة من شأنها الانتقال بالمملكة إلى آفاق أوسع وأشمل لتكون قادرة على مواجهة التحديات وتعزيز موقعها في الاقتصاد العالمي. وفيما يلي استعراض لأبرز ما تضمنته الميزانية العامة للدولة من اعتمادات مخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسة:

قطاع تنمية الموارد البشرية:
خُصص لقطاع تنمية الموارد البشرية (التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة) نحو 200 مليار ريال تمثل نحو 22.5 في المئة من المصروفات المعتمدة بالميزانية خلال عام 2017م، بارتفاع نسبته 4.5 في المئة عما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي السابق 1438/1437هـ (2016م) (جدول رقم 9-2).

الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية:
بلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية نحو95.5 مليار ريال بارتفاع نسبته 19.4 في المئة عما تم تخصيصه في ميزانية العام السابق، يمثل حوالي 10.7 في المئة من النفقات المعتمدة بالميزانية.

قطاع الخدمات البلدية:
بلغ ما تم تخصيصه لقطاع الخدمات البلدية، وتشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية، والأمانات والبلديات نحو 47.9 مليار ريال، يمثل حوالي 5.3 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، بارتفاع نسبته 125.6 في المئة عما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي 2016م.

قطاع تنمية تجهيزات البنية الأساسية:
خُصص لقطاع تنمية تجهيزات البنية الأساسية حوالي 26.1 مليار ريال، يمثل حوالي 2.9 في المئة من النفقات المعتمدة بالميزانية خلال عام 2017م، بارتفاع نسبته 239.2 في المئة عن العام المالي السابق.

قطاع النقل والمواصلات:
بلغ المخصص لقطاع النقل والمواصلات نحو 25.3 مليار ريال، يمثل ما نسبته 2.8 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، بارتفاع نسبته 105.3 في المئة عن ميزانية العام المالي السابق.

جدول رقم 9-3:
إجمالي الإيرادات والمصروفات الفعلية والتقديرية للميزانية العامة للدولة
(مليون ريال)

	1438/1437هـ (2016م)			
	الميزانية التقديرية	الميزانية الفعلية	الفرق المطلق	نسبة الفرق إلى المقدر%
إجمالي الإيرادات	513,803	519,448	5,645.0	1.1
الضرائب	83,174	81,987	-1,187	-1.4
إيرادات أخرى	430,629	437,461	6,832	1.6
المصروفات	764,201	726,358	-37,843.0	-5.0
تعويضات العاملين	379,014	439,463	60,449	15.9
استخدام السلع والخدمات	100,493	150,096	49,603	49.4
الفائدة (نفقات التمويل)	6,480	4,947	-1,533	-23.7
الإعانات	7,395	7,131	-264	-3.6
منح	7,016	4,935	-2,081	-29.7
المنافع الاجتماعية	34,362	41,376	7,014	20.4
نفقات أخرى	229,441	78,410	-151,031	-65.8
صافي الأصول غير المالية المكتسبة	75,799	104,155	28,356	37.4
إجمالي المصروفات	840,000	830,513	-9,487.0	-1.1

المصدر: وزارة المالية.

رسم بياني رقم 9-2:
الميزانية التقديرية والفعلية للعام المالي 1437/ 1438هـ (2016م)

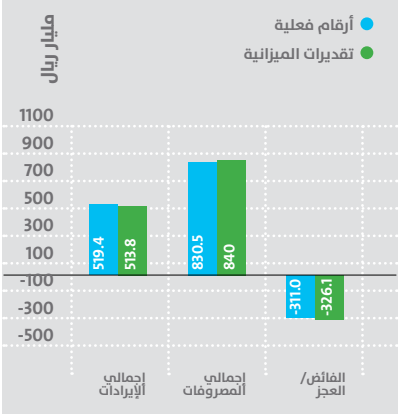

قطاعات أخرى:

بلغ المخصص لقطاع الإدارة العامة والمرافق والبنود العامة نحو 127.3 مليار ريال. يمثل ما نسبته 14.3 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، بارتفاع نسبته 85.8 في المئة عن العام المالي السابق.

بلغ المخصص لقطاع تنمية الموارد الاقتصادية نحو 47.1 مليار ريال تمثل نحو 5.3 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، بارتفاع نسبته 80.8 في المئة عما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي 2016م.

وبلغ المخصص لقطاع الإعانات المحلية نحو 32.2 مليار ريال تمثل نحو 3.6 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، بانخفاض نسبته 0.9 في المئة عما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي السابق.

الإيرادات والمصروفات الفعلية للعام المالي 1438/1437هـ (2016م)

سجلت الإيرادات الفعلية للعام المالي 1438/1437هـ (2016م) انخفاضاً نسبته 15.7 في المئة، مقارنة بانخفاض نسبته 41 في المئة في العام السابق لتصل إلى 519.4 مليار ريال، أي ما نسبته 21.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وحققت ارتفاع نسبته 1.1 في المئة عن تقديرات الميزانية (جدول رقم 9-3).

وسجلت الإيرادات الفعلية للضرائب مقارنة بالمقدرة انخفاضاً نسبته 1.4 في المئة لتصل إلى نحو 82 مليار ريال خلال عام 2016م (جدول رقم 9-3).

وسجلت الإيرادات الفعلية الأخرى مقارنة بالمقدرة ارتفاعاً نسبته 1.6 في المئة لتصل إلى 437.5 مليار ريال خلال العام السابق.

وبلغ إجمالي المصروفات الفعلية للعام المالي 2016م نحو 830.5 مليار ريال أي ما نسبته 33.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، بانخفاض قدره (9.5 مليار ريال) أو ما نسبته 1.1 في المئة عن تقديرات الميزانية. وتراجع إجمالي المصروفات الفعلية بنسبه بلغت 15.1 في المئة عن مصروفات العام السابق (جدول رقم 9-3، ورسم بياني رقم 9-2).

وسجلت المصروفات الفعلية لتعويضات العاملين مقارنة بالمقدرة ارتفاعاً نسبته 15.9 في المئة لتصل إلى 439.5 مليار ريال في عام 2016م (جدول رقم 9-3). وسجلت المصروفات الفعلية لاستخدام السلع والخدمات مقارنة بالمقدرة ارتفاعاً نسبته 49.4 في المئة لتبلغ

جدول رقم 9-4:
الإيرادات والمصروفات الفعلية
(مليون ريال)

	1436/1435هـ (2014م)			1437/1436هـ (2015م)			1438/1437هـ (2016م)		
	القيمة	التغير ٪	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي*	القيمة	التغير ٪	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي*	القيمة	التغير ٪	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي*
إجمالي الإيرادات	1,044,366	-9.7	36.8	615,910	-41.0	25.1	519,448	-15.7	21.2
إجمالي المصروفات	1,109,903	13.7	39.1	978,139	-11.9	39.9	830,513	-15.1	33.8
الفائض / العجز	-65,537	-136.3	-2.3	-362,229	452.7	-14.8	-311,065	-14.1	-12.8

* تشمل رسوم الاستيراد (بالأسعار الجارية).

المصدر: وزارة المالية.

جدول رقم 9-5:
الدين العام
(مليون ريال)

	المقترض		المسدد		حجم الدين العام القائم في نهاية العام					
العام المالي	الدين الداخلي	الدين الخارجي	الدين الداخلي	الدين الخارجي	الدين الداخلي	الدين الخارجي	إجمالي الدين العام	التغير ٪	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ٪
1434/1433هـ (2012)	---	---	51,651	---	83,848	---	83,848	-38.1	2,759,906	3.0
1435/1434 هـ (2013)	---	---	23,730	---	60,118	---	60,118	-28.3	2,799,927	2.1
1436/1435 هـ (2014)	---	---	15,858	---	44,260	---	44,260	-26.4	2,836,314	1.6
1437/1436 هـ (2015)	98,000	---	---	---	142,260	---	142,260	221.4	2,453,512	5.8
1438/1437 هـ (2016)*	97,020	103,125	25,825	---	213,455	103,125	316,580	122.5	2,424,144	13.1

* بيانات أولية.

المصدر: وزارة المالية.

150.1 مليار ريال. وانخفضت المصروفات الفعلية للفائدة (نفقات التمويل) مقارنة بالمقدرة بنسبه 23.7 في المئة لتصل إلى 4.9 مليار ريال. وسجلت المصروفات الفعلية للإعانات مقارنة بالمقدرة انخفاضاً نسبته 3.6 في المئة لتصل إلى 7.1 مليار ريال. وانخفضت المصروفات الفعلية للمنح مقارنة بالمقدرة بنسبه 29.7 في المئة لتبلغ 4.9 مليار ريال. وارتفعت المصروفات الفعلية للمنافع الاجتماعية مقارنة بالمقدرة بنسبه 20.4 في المئة لتبلغ 41.4 مليار ريال. وسجلت المصروفات الفعلية للنفقات الأخرى مقارنة بالمقدرة انخفاضاً نسبته 65.8 في المئة لتصل 78.4 مليار ريال.

نسبة عجز الميزانية الفعلي إلى الناتج المحلي الإجمالي

تشير بيانات العام المالي 2016م إلى أن عجز الميزانية العامة للدولة بلغ 311.1 مليار ريال، مشكلاً نسبة 12.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بعجز مقداره 362 مليار ريال وما نسبته 14.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام السابق (جدول رقم 9-4).

الدين العام

سجل حجم الدين العام القائم ارتفاعاً نسبته 122.5 في المئة في نهاية العام المالي 1438/1437هـ (2016م). ليبلغ نحو 316.6 مليار ريال يمثل نسبة 13.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بحجم الدين العام نهاية العام الماضي 1437/1436هـ (2015م) البالغ 142.3 مليار ريال والذي مثل ما نسبته 5.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي (جدول رقم 9-5).

10

الحسابات القومية والتنمية القطاعية

الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016م

سجل الاقتصاد المحلي تباطؤًا في النمو لعام 2016م شاملاً قطاعات متنوعة في الاقتصاد الوطني وذلك وفقاً للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة. وتشير الأرقام الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (يشمل رسوم الاستيراد) انخفض بنسبة 1.2 في المئة في عام 2016م، مقابل انخفاض نسبته 13.5 في المئة في العام السابق. ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى انخفاض نسبة انكماش القطاع النفطي والتي بلغت 8.9 في المئة خلال العام، مقابل انكماش نسبته 44.9 في المئة في العام السابق. وسجل القطاع غير النفطي نمواً بلغ 1.7 في المئة، مقارنة بنمو نسبته 9.4 في المئة في العام السابق، حيث بلغ معدل نمو القطاع الخاص غير النفطي 1.2 في المئة، مقارنة بنمو نسبته 5.6 في المئة في العام السابق، كما بلغ معدل نمو القطاع الحكومي غير النفطي 2.8 في المئة مقابل نمو نسبته 19.0 في المئة في العام السابق.

وحسب الأرقام الأولية، نما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م = 100) (يشمل رسوم الاستيراد) بنسبة 1.7 في المئة في عام 2016م، مقابل نمو نسبته 4.1 في المئة في العام السابق. وسجل القطاع النفطي نمواً نسبته 3.8 في المئة، مقابل نمو نسبته 5.3 في المئة في العام السابق. كما سجل القطاع غير النفطي نمواً نسبته 0.2 في المئة، مقابل نمو نسبته 3.2 في المئة في العام السابق. وسجل القطاع الخاص غير النفطي نمواً نسبته 0.1 في المئة، مقارنة بنمو نسبته 3.4 في المئة في العام السابق. كما سجل القطاع الحكومي غير النفطي نمواً نسبته 0.6 في المئة، مقابل نمو نسبته 2.7 في المئة في العام السابق (جدول رقم 10-1).

وساهم القطاع الخاص غير النفطي بنسبة 38.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2016م، وهي نسبة أقل بشكل طفيف مقارنة بما كانت عليه في العام السابق. وفي المقابل ساهم القطاع الحكومي غير النفطي بنسبة 16.5 في المئة مقابل 16.7 في المئة في العام السابق.

وساهم القطاع النفطي بنسبة 44.0 في المئة في عام 2016م، مقابل 43.2 في المئة في العام السابق. وسجل معامل الانكماش الضمني للقطاع غير النفطي ارتفاعاً نسبته 1.4 في المئة في عام 2016م، مقابل ارتفاع نسبته 6.0 في المئة في العام السابق (جدول رقم 10-1).

الحسابات القومية والتنمية القطاعية

جدول رقم 10-1:
الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات
(مليون ريال)

	2015			2016*		
	القيمة	نسبة النمو ٪	النصيب المئوي	القيمة	نسبة النمو ٪	النصيب المئوي
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)						
1- قطاع النفط	659,670	-44.9	26.9	601,129	-8.9	24.8
2- القطاع غير النفطي	1,767,847	9.4	72.1	1,797,153	1.7	74.1
أ-القطاع الخاص	1,213,542	5.6	49.5	1,227,534	1.2	50.6
ب-القطاع الحكومي	554,305	19.0	22.6	569,619	2.8	23.5
الناتج المحلي الإجمالي	**2,427,517**	**-13.7**	**98.9**	**2,398,282**	**-1.2**	**98.9**
3- رسوم الاستيراد	25,995	10.5	1.1	25,862	-0.5	1.1
إجمالي الناتج المحلي بما في ذلك رسوم الاستيراد	**2,453,512**	**-13.5**	**100.0**	**2,424,144**	**-1.2**	**100.0**
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م=100)						
1- قطاع النفط	1,098,712	5.3	43.2	1,139,997	3.8	44.0
2- القطاع غير النفطي	1,425,400	3.2	56.0	1,428,732	0.2	55.2
أ-القطاع الخاص	999,488	3.4	39.3	1,000,309	0.1	38.6
ب-القطاع الحكومي	425,912	2.7	16.7	428,423	0.6	16.5
الناتج المحلي الإجمالي	**2,524,111**	**4.1**	**99.2**	**2,568,728**	**1.8**	**99.2**
3- رسوم الاستيراد	21,125	5.8	0.8	20,834	-1.4	0.8
إجمالي الناتج المحلي بما في ذلك رسوم الاستيراد	**2,545,236**	**4.1**	**100.0**	**2,589,562**	**1.7**	**100.0**
معامل الانكماش الضمني (2010م=100)						
الناتج المحلي الإجمالي	96	-16.9		93	-2.9	
-1قطاع النفط	60	-47.7		53	-12.2	
-2القطاع غير النفطي	124	6.0		126	1.4	

* بيانات أولية.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

ويتضح من توزيع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة، أن أغلب أنشطة الاقتصاد حققت نمواً في عام 2016م وبمعدلات متفاوتة. فقد سجل نشاط الصناعات التحويلية (تشمل تكرير النفط) نمواً نسبته 3.9 في المئة، مقابل نمو نسبته 6.6 في المئة في العام السابق. وسجل نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال نمو نسبته 2.8 في المئة، مقابل نمو نسبته 2.3 في المئة في العام السابق. وسجل نشاط النقل والتخزين والاتصالات نمواً نسبته 2.8 في المئة، مقابل نمو نسبته 5.8 في المئة في العام السابق. وسجل نشاط التعدين والتحجير (يشمل الزيت الخام والغاز الطبيعي، ونشاطات تعدينية وتحجيرية أخرى) معدل نمو نسبته 2.7 في المئة، مقابل نمو نسبته 4.7 في المئة في العام السابق. وكذلك حقق نشاط المرافق العامة (الكهرباء والغاز والماء) نمواً نسبته 2.3 في المئة، مقابل نمو نسبته 5.3 في المئة في العام السابق. وفي المقابل سجل نشاط التشييد والبناء انخفاضاً نسبته 3.3 في المئة، مقابل نمو نسبته 4.1 في المئة في العام السابق. وكذلك سجل نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق انخفاضاً نسبته 1.6 في المئة، مقابل نمو نسبته 2.8 في المئة في العام السابق (جدول رقم 10-2).

مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي

بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (لا يشمل رسوم الاستيراد) نحو 51.2 في المئة خلال عام 2016م، مقابل 50.0 في المئة في العام السابق. وبلغ معدل نمو القطاع الخاص بالأسعار الجارية نحو 1.2 في المئة خلال عام 2016م، مقابل نمو نسبته 5.6 في المئة في العام السابق (جدول رقم 10-3 ورسم بياني رقم 10-1).

جدول رقم 10-2:
الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة (بالأسعار الثابتة لعام 2010م)
(مليون ريال)

	2013	2014	2015			2016*		
			القيمة	النصيب المئوي٪	نسبة النمو ٪	القيمة	النصيب المئوي٪	نسبة النمو ٪
1- التعدين والتحجير	963,602	972,729	1,018,485	40.4	4.7	1,046,490	40.7	2.7
2- الصناعات التحويلية (تشمل تكرير النفط)	255,603	279,987	298,442	11.8	6.6	309,981	12.1	3.9
3- المرافق العامة (الكهرباء والغاز والماء)	29,837	31,282	32,928	1.3	5.3	33,688	1.3	2.3
4- التشييد والبناء	112,617	120,213	125,184	5.0	4.1	121,079	4.7	-3.3
5- تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	212,698	225,420	231,744	9.2	2.8	228,005	8.9	-1.6
6- النقل والتخزين والاتصالات	128,620	136,602	144,519	5.7	5.8	148,509	5.8	2.8
7- خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	218,369	225,598	230,836	9.1	2.3	237,380	9.2	2.8
الناتج المحلي الإجمالي**	**2,339,509**	**2,424,873**	**2,524,111**	**100.0**	**4.1**	**2,568,728**	**100.0**	**1.8**

* بيانات أولية.
** لا يشمل رسوم الاستيراد.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

جدول رقم 10-3:
مساهمة القطاع الخاص والقطاع الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي
(بالأسعار الجارية)

	الناتج المحلي الإجمالي*	القطاع الخاص			القطاع الحكومي		
السنة	(مليون ريال)	(مليون ريال)	النصيب المئوي٪	التغير %	(مليون ريال)	النصيب المئوي٪	التغير %
2013	2,778,753	1,050,987	37.8	10.8	436,977	15.7	5.7
2014	2,812,794	1,149,636	40.9	9.4	465,745	16.6	6.6
2015	2,427,517	1,213,542	50.0	5.6	554,305	22.8	19.0
2016	2,398,282	1,227,534	51.2	1.2	569,619	23.8	2.8

* بيانات أولية.
** لا يشمل رسوم الاستيراد.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم10-1:
نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (لايشمل رسوم الاستيراد) لعام 2016م

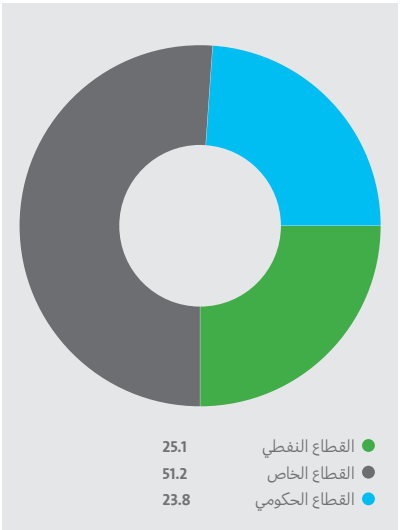

مساهمة القطاع الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي

بلغت نسبة مساهمة القطاع الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (لا يشمل رسوم الاستيراد) 23.8 في المئة في عام 2016م، مقابل 22.8 في المئة في العام السابق. وبلغت نسبة نمو القطاع الحكومي بالأسعار الجارية 2.8 في المئة في عام 2016م، مقابل نمو نسبته 19.0 في المئة في العام السابق (جدول رقم 10-3 ورسم بياني رقم 10-1).

مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي

بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (لا يشمل رسوم الاستيراد) 25.1 في المئة في عام 2016م، مقابل 27.2 في المئة في العام السابق. وسجل القطاع النفطي بالأسعار الجارية انخفاضاً نسبته 8.9 في المئة في عام 2016م، مقابل انخفاض نسبته 44.9 في المئة في العام السابق (جدول رقم 10-4 ورسم بياني رقم 10-1).

مساهمة نشاط الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي

بلغت نسبة مساهمة نشاط الخدمات (تشمل تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، والنقل والتخزين والاتصالات، وخدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، وخدمات اجتماعية وشخصية، ومنتجو الخدمات الحكومية، مخصوماً منها الخدمات المصرفية المحتسبة) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 54.5 في المئة في عام 2016م، مقابل 52.5 في المئة في العام السابق. وبلغت نسبة نمو هذا النشاط بالأسعار الجارية 2.5 في

جدول رقم 10-4:
مساهمة القطاع النفطي ونشاط الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي
(بالأسعار الجارية)

	الناتج المحلي الإجمالي*	القطاع النفطي			نشاط الخدمات		
السنة	(مليون ريال)	(مليون ريال)	النصيب المئوي٪	التغير %	(مليون ريال)	النصيب المئوي٪	التغير %
2013	2,778,753	1,290,789	46.5	-6.2	1,063,460	38.3	71.0
2014	2,812,794	1,197,414	42.6	-7.2	1,149,586	40.9	8.1
2015	2,427,517	659,670	27.2	-44.9	1,274,557	52.5	10.9
2016**	2,398,282	601,129	25.1	-8.9	1,306,409	54.5	2.5

* بيانات أولية.
** لا يشمل رسوم الاستيراد.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم 10-2:
الأنشطة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2016م

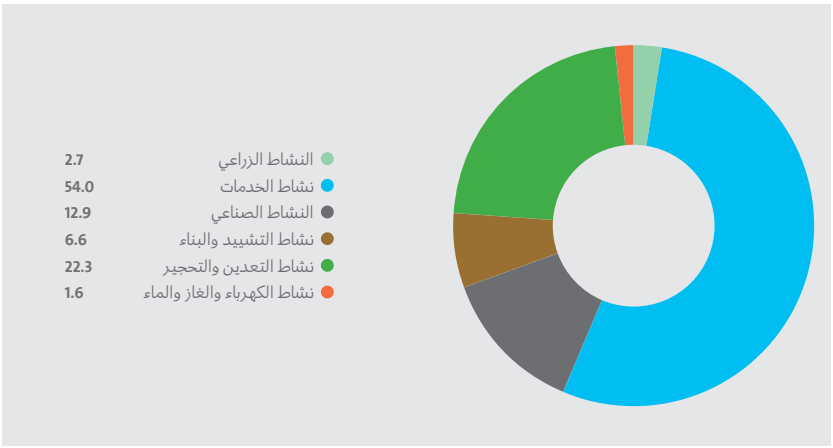

المئة في عـام 2016م، مقابل نمو نسـبته 10.9 في المئة فـي العام السـابق (جـدول رقم 10-4 ورسـم بياني رقم 10-2).

مساهمة نشاط التعدين والتحجير في الناتج المحلي الإجمالي

بلغـت مسـاهمة نشـاط التعديـن والتحجيـر (يشـمل الزيت الخام والغاز الطبيعي ونشـاطات تعدينيـة وتحجيرية) فـي الناتج المحلـي الإجمالي بالأسـعار الجارية (لا يشمل رسـوم الاستيراد) ما نسـبته 22.5 في المئـة في عـام 2016م، مقابل 24.7 في المئة في العام السـابق. وسـجل نشاط التعديـن والتحجيـر بالأسـعار الجاريـة تراجعـاً نسـبته 10.2 في المئـة في عـام 2016م، مقابل تراجع نسـبته 46.9 فـي المئة في العام السـابق (جـدول رقم 10-5 ورسـم بياني رقـم 10-2).

مساهمة النشاط الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي

سـجلت نسـبة مسـاهمة النشـاط الصناعـي (يشـمل تكريـر الزيـت) فـي الناتـج المحلـي الإجمالـي بالأسـعار الجاريـة (لا يشـمل رسـوم الاسـتيراد) فـي عـام 2016م ارتفاعـاً طفيفـاً لتبلـغ 13.0 في المئـة، مقابل 12.8 فـي المئة في العـام السـابق. وسـجل النشـاط الصناعي بالأسـعار الجاريـة ارتفاعاً طفيفاً نسـبته 0.2 في المئة فـي عام 2016م، مقابل ارتفاع نسـبته 1.6 في المئـة في العام السـابق (جـدول رقم 10-5 ورسـم بياني رقـم 10-2).

جدول رقم 10-5:
مساهمة نشاط التعدين والتحجير والنشاط الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي
(بالأسعار الجارية)

	الناتج المحلي الإجمالي[1]	نشاط التعدين والتحجير[2]			النشاط الصناعي[3]		
السنة	(مليون ريال)	(مليون ريال)	النصيب المئوي٪	التغير %	(مليون ريال)	النصيب المئوي٪	التغير %
2013	2,778,753	1,232,823	44.4	-6.0	278,071	10.0	2.9
2014	2,812,794	1,130,054	40.2	-8.3	306,189	10.9	10.1
2015	2,427,517	600,508	24.7	-46.9	311,215	12.8	1.6
2016[4]	2,398,282	539,473	22.5	-10.2	311,959	13.0	0.2

(1) لا يشمل رسوم الاستيراد.
(2) يشمل الزيت الخام والغاز الطبيعي.
(3) يشمل تكرير النفط.
(4) بيانات أولية.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

جدول رقم 10-6:
مساهمة بعض الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي
(بالأسعار الجارية)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي*	النشاط الزراعي**	النصيب المئوي٪	التغير %	نشاط التشييد والبناء	النصيب المئوي٪	التغير %	نشاط الكهرباء والغاز والماء	النصيب المئوي٪	التغير %
2013	2,778,753	60,403	2.2	5.3	134,588	4.8	13.6	30,623	1.1	1.8
2014	2,812,794	63,164	2.2	4.6	152,965	5.4	13.7	32,479	1.2	6.1
2015	2,427,517	64,267	2.6	1.7	162,975	6.7	6.5	36,067	1.5	11.0
2016***	2,398,282	64,952	2.7	1.1	159,575	6.7	-2.1	38,395	1.6	6.5

* يشمل رسوم الاستيراد.
** يشمل الزراعة، والغابات، وصيد الأسماك.
*** بيانات أولية.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

مساهمة الأنشطة الرئيسة الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي

بلغت نسبة مساهمة النشاط الزراعي (يشمل الزراعة، والغابات، وصيد الأسماك) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (لا يشمل رسوم الاستيراد) لعام 2016م حوالي 2.7 في المئة مقابل 2.6 في المئة في العام السابق. وبلغت نسبة النمو في النشاط الزراعي بالأسعار الجارية 1.1 في المئة في عام 2016م، مقابل نمو نسبته 1.7 في المئة في العام السابق (جدول رقم 10-6 ورسم بياني رقم 10-2).

وبلغت نسبة مساهمة نشاط التشييد والبناء في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (لا يشمل رسوم الاستيراد) ما نسبته 6.7 في المئة في عام 2016م، مقابل مساهمة مماثلة في العام السابق. وسجل نشاط التشييد والبناء انخفاضاً نسبته 2.1 في المئة، مقابل نمو نسبته 6.5 في المئة في العام السابق. وساهم نشاط الكهرباء والغاز والماء في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (لا يشمل رسوم الاستيراد) بنحو 1.6 في المئة في عام 2016م، مقابل 1.5 في المئة في العام السابق. وسجل نمواً نسبته 6.5 في المئة في عام 2016م، مقابل نمو نسبته 11.0 في المئة في العام السابق (جدول رقم 10-6 ورسم بياني رقم 10-2).

متوسط دخل الفرد

تشير الأرقام الأولية إلى انخفاض متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) في المملكة في عام 2016م بنسبة 4.0 في المئة ليبلغ نحو 76,261 ريالاً، مقابل انخفاضاً نسبته 16.0 في المئة في العام السابق (جدول رقم 10 –7).

جدول رقم 10-7:
متوسط نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي

	2013	2014	2015	التغير %	*2016	التغير %
الناتج المحلي الإجمالي** (بالأسعار الجارية) (مليون ريال)	2,799,927	2,836,314	2,453,512	-13.5	2,424,144	-1.2
عدد السكان (مليون نسمة)	29.4	30.0	30.9	3.0	31.8	2.9
متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ريال)	95,300	94,553	79,425	-16.0	76,261	-4.0

* بيانات أولية.
** لا يشمل رسوم الاستيراد.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم 10-3:
الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي
(بالأسعار الجارية)

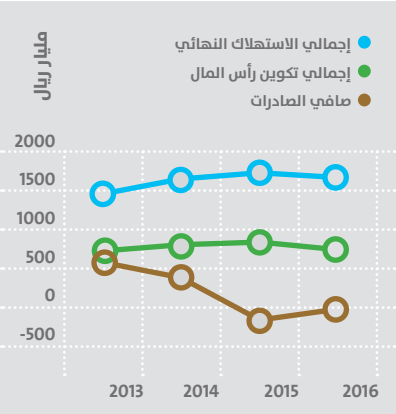

جدول رقم 10-8:
الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بقيم المشترين
(بالأسعار الجارية)

	2013			2014			2015			2016 (1)		
	القيمة	النصيب المئوي %	التغير %	القيمة	النصيب المئوي %	التغير %	القيمة	النصيب المئوي %	التغير %	القيمة	النصيب المئوي %	التغير %
إجمالي الاستهلاك النهائي	1,467,257	52.4	9.8	1,649,013	58.1	12.4	1,724,946	70.3	4.6	1,660,089	68.5	-3.8
الاستهلاك الحكومي	628,522	22.4	14.0	739,156	26.1	17.6	736,139	30.0	-0.4	624,632	25.8	-15.1
الاستهلاك الخاص	838,735	30.0	6.8	909,857	32.1	8.5	988,807	40.3	8.7	1,035,457	42.7	4.7
إجمالي تكوين رأس المال (2)	741,133	26.5	1.2	815,457	28.8	10.0	861,857	35.1	5.7	752,121	31.0	-12.7
صافي صادرات السلع والخدمات(3)	591,537	21.1	-14.4	371,844	13.1	-37.1	-133,291	-5.4	-135.8	11,934	0.5	109.0
الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي	**2,799,927**	**100.0**	**1.5**	**2,836,314**	**100.0**	**1.3**	**2,453,512**	**100.0**	**-13.5**	**2,424,144**	**100.0**	**-1.2**

(1) بيانات أولية.
(2) يشمل التغير في المخزون.
(3) صافي صادرات السلع والخدمات = إجمالي صادرات السلع والخدمات - إجمالي واردات السلع والخدمات.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016م

تشير الأرقام الأولية إلى أن الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بقيم المشترين بالأسعار الجارية (تشمل رسوم الاسترداد) سجل انخفاضاً نسبته 1.2 في المئة في عام 2016م ليبلغ نحو 242.4 مليار ريال، مقابل انخفاضٍ نسبته 13.5 في المئة في العام السابق. ويعزى ذلك إلى تحقيق فائض صافي صادرات السلع والخدمات بنحو 119.3 مليار ريال في عام 2016م. وسجل الاستهلاك النهائي للقطاع الخاص ارتفاعاً نسبته 4.7 في المئة في عام 2016م ليبلغ نحو 103.5 مليار ريال، مقابل زيادة نسبتها 8.7 في المئة في العام السابق (جدول رقم 10-8 ورسم بياني رقم 10-3).

وانخفض إجمالي الاستهلاك النهائي (الحكومي والخاص) بنسبة 3.8 في المئة من 172.5 مليار ريال في عام 2015م إلى 166 مليار ريال في عام 2016م. كما بلغ نصيب إجمالي الاستهلاك النهائي 68.5 في المئة من الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2016م، مقابل 70.3 في المئة خلال عام 2015م (جدول رقم 10-8 ورسم بياني رقم 10-3).

وانخفض إجمالي تكوين رأس المال (يشمل التغير في المخزون) من 862 مليار ريال في عام 2015م إلى 752 مليار ريال في عام 2016م وبنسبة 12.7 في المئة. وارتفع صافي صادرات السلع والخدمات بنسبة 109 في المئة إلى 119.3 مليار ريال من انخفاض نسبته 135.8 في المئة خلال عام 2015م (جدول رقم 10-8 ورسم بياني رقم 10-3).

11

البترول والثروة المعدنية

جدول رقم 11-1:
متوسط الطلب العالمي على النفط*
(مليون برميل يومياً)

	2014	2015	2016	التغير ٪ 2015	التغير ٪ 2016
دول أمريكا الشمالية	24.20	24.59	24.68	1.6	0.4
دول أوروبا الغربية	13.51	13.75	14.10	1.8	2.5
دول منطقة المحيط الهادي	8.11	8.04	8.08	-0.9	0.5
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**45.82**	**46.38**	**46.86**	**1.2**	**1.0**
دول خارج المنظمة:					
دول الاتحاد السوفيتي (سابقاً)	4.66	4.62	4.78	-0.9	3.5
الصين	10.80	11.54	11.92	6.9	3.3
دول أوروبا الشرقية	0.65	0.68	0.70	4.6	2.9
دول أمريكا الجنوبية	6.83	6.76	6.64	-1.0	-1.8
دول آسيا الأخرى	12.02	12.48	13.10	3.8	5.0
دول الشرق الأوسط	8.37	8.43	8.43	0.7	0.0
دول أفريقيا	3.83	4.06	4.16	6.0	2.5
إجمالي الطلب خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**47.16**	**48.57**	**49.73**	**3.0**	**2.4**
إجمالي الطلب العالمي	**92.98**	**94.95**	**96.59**	**2.1**	**1.7**

* يشمل المخزون الرئيسي، وزيت وقود السفن إضافة إلى زيوت التكرير.

المصدر: نشرة وكالة الطاقة الدولية أبريل 2017م.

رسم بياني رقم 11-1:
متوسط الطلب العالمي على النفط

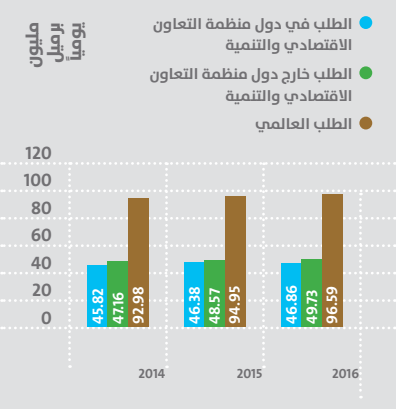

شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية انخفاضاً خلال عام 2016م بنسبة 17.8 في المئة، ليصل متوسط سعر النفط العربي الخفيف إلى 40.96 دولار للبرميل حسب بيانات منظمة أوبك، مقارنة بحوالي 49.85 دولار للبرميل في عام 2015م.

الطلب العالمي على النفط

حسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية، ارتفع متوسط إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال عام 2016م بنسبة 1.7 في المئة ليبلغ 96.59 مليون برميل يومياً، مقارنة بنحو 94.95 مليون برميل يومياً في عام 2015م (جدول رقم 11-1 ورسم بياني رقم 11-1). ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة متوسط الطلب من خارج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 2.4 في المئة ليبلغ 49.73 مليون برميل يومياً، مقارنة بنحو 48.57 مليون برميل يومياً في عام 2015م. كما ارتفع متوسط الطلب من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 1.0 في المئة ليبلغ 46.86 مليون برميل يومياً.

جدول رقم 11-2:
متوسط إنتاج العالم من النفط*

	2014	2015	2016	التغير ٪ 2015	التغير ٪ 2016
دول منظمة الأوبك	**37.48**	**38.14**	**39.32**	**1.8**	**3.1**
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**22.91**	**23.92**	**23.40**	**4.4**	**-2.2**
المنتجون من خارج الأوبك					
دول الاتحاد السوفيتي (سابقاً)	13.87	14.03	14.21	1.2	1.3
الولايات المتحدة الأمريكية	11.99	12.99	12.52	8.3	-3.6
الصين	4.25	4.33	4.03	1.9	-6.9
كندا	4.28	4.39	4.47	2.6	1.8
المكسيك	2.81	2.60	2.46	-7.5	-5.4
المملكةالمتحدة	0.87	0.97	1.03	11.5	6.2
النرويج	1.89	1.95	1.99	3.2	2.1
البرازيل	2.35	2.53	2.61	7.7	3.2
مجموع الإنتاج العالمي	**93.74**	**96.59**	**96.98**	**3.0**	**0.4**

* يشمل المكثفات وسوائل الغاز الطبيعي.

المصدر: نشرة وكالة الطاقة الدولية أبريل2017م.

رسم بياني رقم 11-2:
متوسط إنتاج العالم من النفط الخام

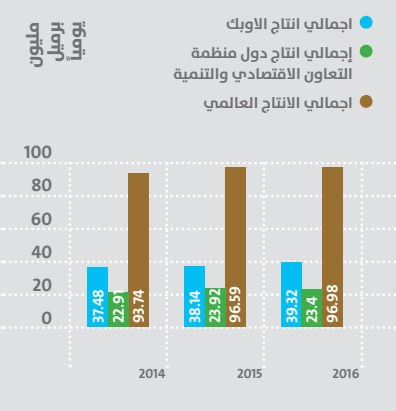

وجاءت الزيادة في الطلب على النفط للدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في كل من الصين بنسبة 3.3 في المئة ليبلغ 11.92 مليون برميل يومياً، ودول أوروبا الشرقية بنسبة 2.9 في المئة ليبلغ 0.70 مليون برميل يومياً، ودول أفريقيا بنسبة 2.5 في المئة ليبلغ 4.16 مليون برميل يومياً، ودول ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي (سابقاً) بنسبة 3.5 في المئة ليبلغ 4.78 مليون برميل يومياً. في المقابل، انخفض الطلب من دول أمريكا الجنوبية بنسبة 1.8 في المئة ليبلغ 6.64 مليون برميل يومياً.

الإنتاج العالمي من النفط

تشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية إلى نمو متوسط الإنتاج العالمي من النفط خلال عام 2016م بشكل طفيف أي بنسبة 0.4 في المئة ليبلغ 96.98 مليون برميل يومياً، مقارنة بنحو 96.59 مليون برميل يومياً في عام 2015م (جدول رقم 11-2). ويعزى هذا الاستقرار النسبي في الإنتاج إلى ارتفاع الإنتاج في دول الأوبك بنسبة 3.1 في المئة من 38.14 مليون برميل يومياً في عام 2015م إلى نحو 39.32 مليون برميل يومياً في عام 2016م، ممثلاً ما نسبته 40.5 في المئة من إجمالي الإنتاج العالمي. وفي المقابل انخفض إنتاج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 2.2 في المئة ليبلغ 23.40 مليون برميل يومياً، مقارنة بنحو 23.92 مليون برميل يومياً في عام 2015م، ليمثل بذلك ما نسبته 24.13 في المئة من إجمالي الإنتاج العالمي، مقارنة بنسبة 24.7 في المئة في العام السابق. (رسم بياني رقم 11 2-).

ومن خارج منظمة الأوبك، ارتفع متوسط إنتاج كندا بنسبة 1.8 في المئة ليبلغ 4.47 مليون برميل يومياً، ودول ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي (سابقاً) بنسبة 1.2 في المئة ليبلغ 14.20 مليون برميل يومياً، والبرازيل بنسبة 3.2 في المئة ليبلغ 2.61 مليون برميل يومياً، والمملكة المتحدة بنسبة 6.2 في المئة ليبلغ 1.03 مليون برميل يومياً، والنرويج بنسبة 2.1 في المئة ليبلغ 1.99 مليون برميل يومياً، في حين انخفض إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 3.6 ليبلغ 12.52 مليون برميل يومياً، وانخفض إنتاج المكسيك بنسبة 5.4 في المئة ليبلغ 2.46 مليون برميل يومياً.

جدول رقم 11-3:
الأسعار الفورية لبعض أنواع النفط (متوسط الفترة)
(دولار أمريكي/ برميل)

العام	النفط العربي الخفيف	سلة أوبك	نفط بحر الشمال (برنت)	نفط غرب تكساس
2000	26.81	27.60	28.44	30.37
2001	23.06	23.12	24.46	26.00
2002	24.32	24.36	25.03	26.13
2003	27.69	28.10	28.81	31.09
2004	34.53	36.05	38.23	41.44
2005	50.21	50.64	54.37	56.51
2006	61.10	61.08	65.14	66.04
2007	68.75	69.08	72.55	72.29
2008	95.16	94.45	97.37	100.00
2009	61.38	61.06	61.68	61.88
2010	77.82	77.45	79.60	79.42
2011	107.82	107.46	111.36	94.99
2012	110.22	109.45	111.62	94.10
2013	106.53	105.87	108.62	97.96
2014	97.18	96.29	99.08	93.17
2015	49.85	49.49	52.41	48.74
2016	40.96	40.76	43.76	43.27

المصدر: منظمة أوبك.

رسم بياني رقم 11-3:
متوسط الأسعار الفورية للنفط

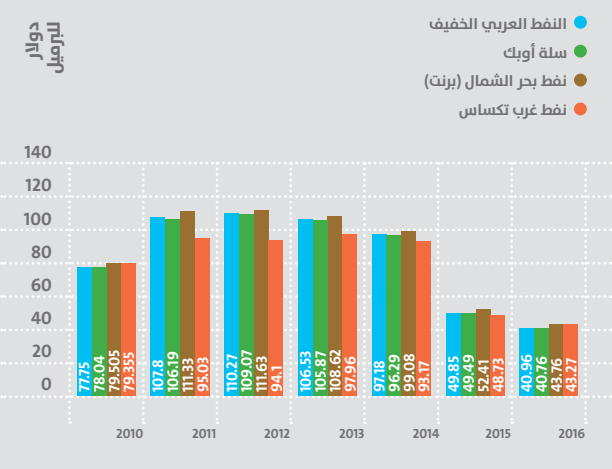

الأسعار العالمية للنفط

وفقاً لبيانات منظمة الأوبك، انخفضت أسعار النفط العالمية خلال عام 2016م، حيث بلغ متوسط سعر النفط العربي الخفيف نحو 40.96 دولار للبرميل، مقارنة بمتوسط سعره البالغ 49.85 دولار للبرميل في عام 2015م، بانخفاض مقداره 8.89 دولار للبرميل أو ما نسبته 17.8 في المئة، (جدول رقم 11-3). وبلغ متوسط سعر نفط سلة أوبك خلال عام 2016م نحو 40.76 دولار للبرميل بانخفاض نسبته 17.6 في المئة، مقارنة بنحو 49.49 دولار للبرميل خلال عام 2015م. وانخفض متوسط سعر نفط بحر الشمال (برنت) بنسبة 16.5 في المئة، من 52.41 دولار للبرميل في عام 2015م إلى 43.76 دولار للبرميل في عام 2016م. وسجل متوسط سعر نفط غرب تكساس انخفاضاً نسبته 11.2 في المئة ليبلغ 43.27 دولار للبرميل في عام 2016م، مقارنة بنحو 48.74 دولار للبرميل في عام 2015م.

الأسعار الحقيقية للنفط

شهد عام 2016م انخفاضاً في الأسعار الحقيقية للنفط (سنة الأساس 2005م)، حيث تراجع متوسط السعر الحقيقي للنفط العربي الخفيف بنسبة 17.6 في المئة ليبلغ 38.29 دولاراً للبرميل، مقارنة بنحو 46.47 دولار للبرميل خلال عام 2015م (جدول رقم 11-4). كما انخفض متوسط السعر الحقيقي لنفط بحر الشمال (برنت) بنسبة 16.3 في المئة ليبلغ 40.90 دولاراً للبرميل خلال عام 2016م، مقارنة بنحو 48.86 دولار للبرميل في العام

جدول رقم 11-4:
الأسعار الاسمية والحقيقية للنفط (سنة الأساس عام 2005م)
(دولار أمريكي/ برميل)

العام	الأسعار الاسمية للنفط			الأسعار الحقيقية للنفط*		
	العربي الخفيف	بحر الشمال (برنت)	سلة أوبك	العربي الخفيف	بحر الشمال (برنت)	سلة أوبك
1980	28.67	37.89	28.64	62.85	83.07	62.79
1990	20.82	23.99	22.26	28.40	32.73	30.36
2000	26.81	28.44	27.60	35.64	37.81	36.69
2010	77.82	79.60	77.45	68.60	70.17	68.27
2011	107.82	111.36	107.46	88.79	91.70	88.50
2012	110.22	111.62	109.45	93.06	94.24	92.40
2013	106.53	108.62	105.87	88.95	90.70	88.40
2014	97.18	99.08	96.29	80.34	81.91	79.60
2015	49.85	52.41	49.49	46.47	48.86	46.13
2016	40.96	43.76	40.76	38.29	40.90	38.10

* تم حساب الأسعار الحقيقية باستخدام معامل تخفيض سلة أوبك لسنة أساس عام 2005م.

المصدر: منظمة الأوبك.

رسم بياني رقم 11-4:
الأسعار الحقيقية للنفط
(سنة الأساس = 2005م)

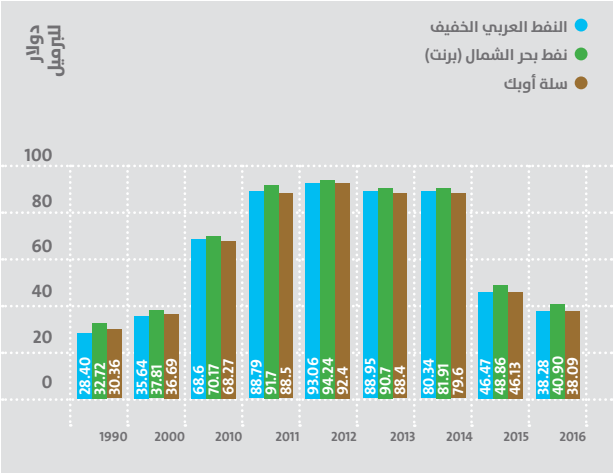

السابق. وانخفض متوسط السعر الحقيقي لنفط سلة أوبك بنسبة 17.4 في المئة ليبلغ 38.10 دولار للبرميل، مقارنة بنحو 46.13 دولار للبرميل في العام السابق.

ويلاحظ أن الأسعار الحقيقية للنفط في عام 2016م أقل من الأسعار الحقيقية للنفط في عام 1980م، بالرغم من أن الأسعار الاسمية كانت أعلى. فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط السعر الحقيقي لنفط بحر الشمال نحو 40.90 دولار للبرميل في عام 2016م، أي أقل بحوالي 42.17 دولار للبرميل من سعره في عام 1980م البالغ نحو 83.07 دولار للبرميل. في المقابل بلغ السعر الاسمي لنفط بحر الشمال في عام 2016م نحو 43.76 دولار للبرميل، أي أعلى مما كان عليه في عام 1980م بحوالي 5.87 دولار للبرميل والذي بلغ نحو 37.89 دولار للبرميل.

احتياطي المملكة من النفط الخام والغاز الطبيعي

بلغ احتياطي المملكة الثابت وجوده من النفط الخام في نهاية عام 2016م نحو 266.21 مليار برميل، بانخفاض عن العام السابق مقداره 0.25 مليار برميل. وارتفع احتياطي المملكة الثابت وجوده من الغاز الطبيعي بنسبة 0.36 في المئة ليبلغ في نهاية عام 2016م نحو 304.34 تريليون قدم مكعب قياسي، مقارنة بنحو 303.25 تريليون قدم مكعب قياسي في نهاية عام 2015م.

جدول رقم 11-5:
إنتاج المملكة من النفط الخام
(مليون برميل)

	2013	2014	2015	2016	التغير ٪ 2015	التغير ٪ 2016
إجمالي الإنتاج	3,517.6	3,545.1	3,720.3	3,828.4	4.9	2.9
المتوسط اليومي	9.64	9.71	10.19	10.46	4.9	2.6

المصدر: وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية.

جدول رقم 11-6:
إنتاج المملكة من المنتجات المكررة
(مليون برميل)

المنتج	2012	2013	2014	2015	2016	التغير ٪ 2015	التغير ٪ 2016
غاز البترول المسال	11.25	13.86	16.17	16.76	15.61	3.6	-6.9
وقود السيارات (بنزين)	145.89	134.69	160.94	179.90	202.35	11.8	12.5
نافثا	64.18	58.65	70.27	68.77	75.77	-2.1	10.2
وقود طائرات (كيروسين)	63.80	59.46	77.32	76.95	89.50	-0.5	16.3
ديزل	234.12	219.77	274.84	351.47	384.62	27.9	9.4
زيت وقود	168.38	166.20	175.68	163.16	168.31	-7.1	3.2
الإسفلت	17.69	19.60	20.06	21.60	18.25	7.7	-15.5
فحم الكوك	---	---	8.57	26.82	79.85	213.1	197.7
المجموع	**705.31**	**672.23**	**795.28**	**905.43**	**1,034.26**	**13.9**	**14.2**

المصدر: وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية.

إنتاج المملكة من النفط الخام

ارتفع إنتاج المملكة من النفط الخام خلال عام 2016م بنسبة 2.9 في المئة ليبلغ نحو 3,828.4 مليون برميل، مقارنة بنحو 3,720.3 مليون برميل في عام 2015م. وبذلك يكون متوسط إنتاج المملكة اليومي لعام 2016م نحو 10.46 مليون برميل يومياً (جدول رقم 11 – 5).

الإنتاج والاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة

ارتفع إنتاج المملكة من المنتجات المكررة لعام 2016م بنسبة 14.2 في المئة ليبلغ 1,034.26 مليون برميل، مقارنة بنحو 905.43 مليون برميل في عام 2015م. وبذلك يكون متوسط إنتاج المملكة اليومي من المنتجات المكررة نحو 2.83 مليون برميل يومياً (جدول رقم 11– 6).

ويعزى ارتفاع المنتجات المكررة إلى ارتفاع إنتاج الديزل بنسبة 9.4 في المئة، حيث يمثل نحو 37.2 في المئة من إجمالي إنتاج المنتجات المكررة، وارتفاع إنتاج وقود السيارات بنسبة 12.5 في المئة، وارتفاع إنتاج فحم الكوك بنسبة 197.7 في المئة، وارتفاع إنتاج وقود الطائرات بنسبة 16.3 في المئة، بالرغم من انخفاض إنتاج غاز البترول المسال بنسبة 6.9 في المئة.

جدول رقم 11-7:
الاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة والزيت الخام والغاز الطبيعي
(مليون برميل)

المنتج	2012	2013	2014	2015	2016
أ) الاستهلاك العام					
غاز البترول المسال	13.74	12.27	11.48	12.60	13.40
وقود السيارات (بنزين)	175.92	184.14	190.71	203.98	203.37
وقود الطائرات النفاثة والكيروسين	24.76	25.56	27.28	31.37	32.05
الديزل	253.06	259.40	261.22	276.07	248.54
زيت الوقود	91.50	107.47	125.86	140.43	166.07
الزيت الخام	193.50	176.94	202.36	209.42	182.41
الإسفلت	19.96	20.94	28.59	29.12	19.14
زيوت التشحيم	1.60	1.59	1.92	1.68	1.48
الغاز الطبيعي	484.62	496.44	504.09	506.07	557.44
نافثا	--	--	--	--	1.81
المجموع الفرعي	**1,258.65**	**1,284.72**	**1,353.51**	**1,410.72**	**1,425.72**
ب) استهلاك صناعة النفط					
غاز البترول المسال	2.62	2.99	3.71	3.53	4.58
زيت الوقود	4.90	4.84	12.67	5.20	6.12
ديزل	7.10	6.92	13.72	8.04	8.03
غاز الوقود	18.81	20.29	20.56	31.75	34.33
الزيت الخام	0.09	0.07	0.10	0.05	0.04
الغاز الطبيعي	113.36	98.97	110.54	121.61	106.02
أخرى	3.06	3.15	2.01	5.60	5.46
المجموع الفرعي	**149.94**	**137.24**	**163.29**	**175.78**	**164.58**
المجموع الكلي	**1,408.59**	**1,421.97**	**1,516.80**	**1,586.50**	**1,590.30**

المصدر: وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية.

كما ارتفع إجمالي الاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة والزيت الخام والغاز الطبيعي في عام 2016م ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.2 في المئة ليصل إلى 1,590.30 مليون برميل (4.4 مليون برميل يومياً) مقارنة بنحو 1,586.50 مليون برميل في (4.3 مليون برميل يومياً) عام 2015م (جدول رقم 11 – 7).

وجاءت هذه الزيادة الطفيفة في الاستهلاك المحلي خلال عام 2016م نتيجة ارتفاع الاستهلاك العام بنسبة 1.1 في المئة ليبلغ 1,425.72 مليون برميل، بالإضافة إلى انخفاض استهلاك قطاع صناعة النفط بنسبة 6.4 في المئة ليبلغ 164.58 مليون برميل. وبالنسبة للنصيب النسبي من الاستهلاك العام، فقد بلغ نصيب استهلاك الغاز الطبيعي 39.10 في المئة من إجمالي الاستهلاك العام، واستهلاك الديزل 17.4 في المئة، واستهلاك وقود السيارات 14.3 في المئة، واستهلاك زيت الوقود 11.7 في المئة، واستهلاك الزيت الخام 12.8 في المئة. أما النصيب النسبي من صناعة النفط، فقد بلغ نصيب استهلاك الغاز الطبيعي 64.4 في المئة من الإجمالي، واستهلاك غاز الوقود نحو 20.9 في المئة، واستهلاك الديزل نحو 4.9 في المئة، واستهلاك زيت الوقود 3.7 في المئة.

صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة

بلغ إجمالي صادرات المملكة من النفط (تشمل الخام والمكرر) لعام 2016م نحو 3,344.54 مليون برميل، أي بمعدل 9.16 مليون برميل يومياً. حيث ارتفعت صادرات المملكة من النفط الخام خلال عام 2016م بنسبة 6.9 في المئة، لتبلغ حوالي 2,794.59 مليون برميل مقارنة بنحو 2,614.51 مليون برميل في عام 2015م. كما ارتفعت صادرات المملكة من المنتجات المكررة خلال عام 2016م بنسبة 30.5 في المئة لتبلغ 549.95 مليون برميل، مقارنة بنحو 421.48 مليون برميل في عام 2015م (جدول رقم 11-8).

واستحوذت منطقة آسيا والشرق الأقصى على أغلب صادرات المملكة من النفط الخام

جدول رقم 11-8:
صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة (حسب المناطق)
(مليون برميل)

	2014		2015		2016		النصيب المئوي لعام 2016	
الصادرات إلى	نفط خام	منتجات مكررة	نفط خام	منتجات مكررة	نفط خام	منتجات مكررة	نفط خام	منتجات مكررة
أمريكا الشمالية	456.74	4.71	434.63	-	430.78	0.53	15.4	0.1
أمريكا الجنوبية	25.15	4.75	25.44	1.49	26.13	2.72	0.9	0.5
أوروبا الغربية	347.53	41.13	320.20	65.97	381.73	82.13	13.7	14.9
الشرق الأوسط	99.78	67.94	104.49	71.47	99.88	108.57	3.6	19.7
أفريقيا	69.73	41.73	53.66	71.25	56.05	87.36	2.0	15.9
آسيا والشرق الأقصى	1,609.96	200.29	1,669.64	211.30	1,792.89	268.63	64.2	48.8
أوقيانوسيا	2.12	-	6.45	-	7.13	-	0.3	--
المجموع	**2,611.01**	**360.56**	**2,614.51**	**421.48**	**2,794.59**	**549.95**	**100.0**	**100.0**

المصدر: وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية.

رسم بياني رقم 11-5:
صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة حسب المناطق لعام 2016م

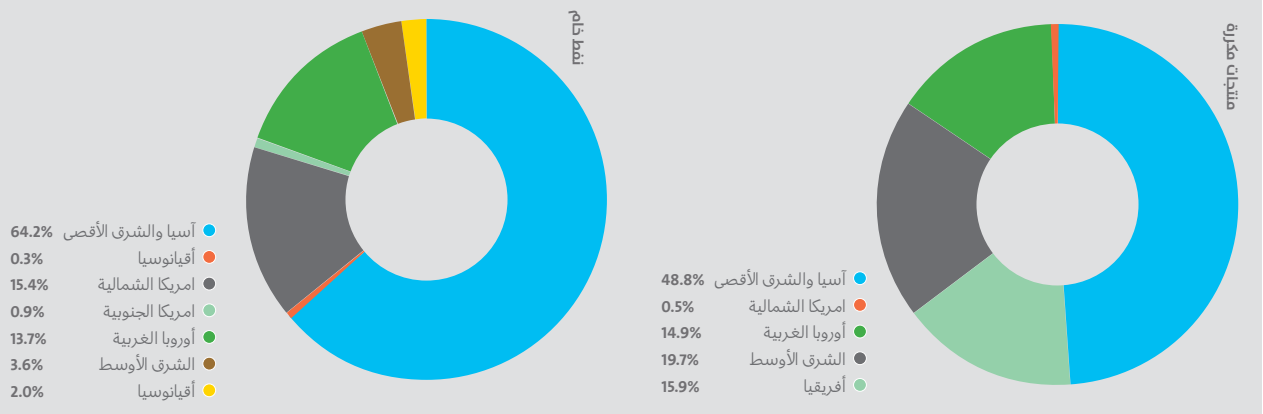

والمنتجات المكررة خلال عام 2016م (رسم بياني رقم 11 – 5)، حيث بلغ نصيبها من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام 64.2 في المئة، و 48.8 في المئة من إجمالي صادرات المملكة من المنتجات المكررة، يليها من حيث الترتيب دول أمريكا الشمالية التي بلغ نصيبها من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام 15.4 في المئة، ثم دول أوروبا الغربية التي حصلت على ما نسبته 13.7 في المئة من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام، ونحو 14.9 في المئة من المنتجات المكررة، أما دول الشرق الأوسط فقد بلغ نصيبها 3.6 في المئة من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام، ونحو 19.7 في المئة من إجمالي صادرات المملكة من المنتجات المكررة، وبلغ نصيب دول أفريقيا 2.0 في المئة من النفط الخام، ونحو 15.7 في المئة من المنتجات المكررة.

صناعة البتروكيماويات في المملكة

ارتفع حجم إنتاج الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) في عام 2016م بنسبة 3.3 في المئة ليبلغ حوالي 72.7 مليون طن متري، مقارنة بحوالي 70.4 مليون طن متري في العام السابق. وارتفعت الكميات المباعة للشركة بالخارج بنسبة 1.8 في المئة لتبلغ حوالي 54.9 مليون طن متري، مقارنة بحوالي 53.9 مليون طن متري في العام السابق.

وقد قدرت نسبة مساهمة سابك المباشرة في إجمالي الناتج المحلي نحو 1.9 في المئة، وحوالي 3.7 في المئة من الناتج المحلي للقطاع الخاص. وبلغت قيمة مبيعات سابك المحلية في عام 2016م للقطاع الصناعي نحو 12.6 مليار ريال، ولقطاع التشييد والبناء حوالي 7 مليار ريال، وللقطاع الزراعي 672 مليون ريال، وبذلك تكون مساهمة سابك في القطاعات الاقتصادية الوطنية الإنتاجية خلال عام 2016م حوالي 20 مليار ريال.

وبلغت قيمة صادرات سابك نحو 50 مليار ريال في عام 2016م، تمثل حوالي 28.9 في المئة من إجمالي صادرات المملكة السلعية غير البترولية.

جدول رقم 11– 9:
إنتاج بعض المعادن في المملكة

السنة	ذهب (كجم)	فضة (كجم)	نحاس (طن)	زنك (طن)
2011	4,612	5,839	1,954	4,934
2012	5,215	5,212	17,639	21,213
2013	4,158	4,655	41,332	39,813
2014	4,789	4,800	33,116	39,798
2015	5,078	4,463	34,750	41,700
2016*	5,300	4,700	48,500	40,950

* تقديري.

المصدر: وكالة وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية للثروة المعدنية.

جدول رقم 11-10:
الخامات المعدنية المستغلة
(ألف طن)

أنواع الخامات المستغلة	2012	2013	2014	2015	2016*
الحجر الجيري	48,615	56,700	59,500	62,300	59,900
الطين	8,300	6,880	6,210	7,690	7,400
الملح	1,611	1,900	2,000	2,080	2,000
رمل السيليكا	1,270	1,160	1,230	1,270	1,220
مواد كسارات (بحص)	300,000	300,000	310,000	330,000	317,000
رمل	30,000	29,000	30,400	31,800	30,500
رمل حديدي	987	644	644	708	680
جبس	1,700	1,700	1,400	1,470	1,400
رخام للأغراض الصناعية	1,300	3,000	3,150	3,300	3,100
كتل رخام	25	11	12	12	-
كتل جرانيت	834	1,100	1,100	1,150	1,100
كتل حجر جيري	484	1,200	1,260	1,320	1,270
كاولين	137	101	106	111	107
بارايت	32	30	32	43	41
فلدسبار	227	160	194	198	190
بوزلان	941	460	480	500	480
دلومايت	153	181	190	199	191
شيست	683	650	680	710	685
بيروفيليت	8	6	7	8	8
بوكسايت منخفضة النسبة	835	934	967	1,026	1,067
بوكسايت	---	1,044	1,096	1,128	1,170
فوسفات ثنائي الأمونيوم	1,534	1,820	1,911	2,002	2,082

* تقديري.
(---) غير متوفر.

المصدر: وكالة وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية للثروة المعدنية.

الثروة المعدنية

تشرف وكالة الوزارة للثروة المعدنية على الأنشطة التعدينية في المملكة، حيث تعمل على تشجيع الاستثمار في مجال التعدين وتقديم الخدمات والاستشارات لدعم هذا النشاط، وإصدار الرخص والصكوك التعدينية وفقاً للوائح والأنظمة المعمول بها. وقد بلغ إجمالي عدد الرخص التعدينية بنهاية عام 2016م (1,921) رخصة، حيث بلغ عدد رخص الكشف (546) رخصة التي تخول حاملها القيام بإجراء الدراسات التفصيلية عن الخامات المعدنية المطلوبة في رخص الكشف، وبلغ عدد رخص المناجم الصغيرة (70) رخصة لمختلف خامات المعادن الصناعية مثل رمل السليكيا والجبس والملح والحجر الجيري والطين والبازلت الفتاتي (بوزلان) والرخام للنصاعة والحديد المنخفض النسبة (الصناعة الإسمنت) والدولوميت والفلدسبار ورمل سيليكا والبارايت والحجر الرملي والبيريلايت والبيروفيلايت والجابر. وبلغ عدد رخص التعدين (25) رخصة لمختلف الخامات المعدنية الفلزية مثل الذهب والنحاس والزنك والحديد والفوسفات والمعادن المصاحبة والأحجار الكريمة مثل البريدوت، و (69) رخصة مواد خام لخامات صناعة الإسمنت مثل الحجر الجيري والجبس والطفل ولخامات المعادن الصناعية الأخرى مثل الدولومايت والشيست والبوزولان والصلصال والحديد وغيرها. وبلغ عدد رخص محاجر مواد البناء (1,211) رخصة يتم من خلالها استغلال مختلف خامات مواد البناء مثل الرمل والصين ومواد الكسارات وأحجار الزينة وغيرها.

وبالنسبة لإنتاج الذهب والفضة والمعادن المصاحبة لها خلال عام 2016م من مواقع الرخص التعدينية في مناجم: مهد الذهب، والصخيبرات والحجار وبلغة والأمار، فقد بلغ إنتاج الذهب (5,300 كجم) والفضة (4,700 كجم). ويبين جدول (11-9) إنتاج مناجم الذهب والمعادن المصاحبة في المملكة خلال الفترة من 2011-2016م. ويلاحظ من الجدول ارتفاع إنتاج المملكة من مركزات النحاس والزنك وذلك لدخول منجم المصانع مرحلة الإنتاج منذ عام 2012م، علماً بان إنتاج عام 2016م تقديري.

أما فيما يتعلق بالخامات المعدنية الأخرى فقد قدر مجموع الكميات المستخرجة من الخامات المعدنية خلال عام 2016م ما يزيد عن (435) مليون طن من مختلف الخامات المعدنية مثل الحجر الجيري ورمل السيليكا والملح والطين والفلدسبار والرخام للأغراض الصناعية والرمل الحديدي والكاولين والجبس وكتل الرخام والجرانيت والحجر الجيري والفوسفات والبوكسايت، ومواد الكسارات والرمل العادي المستخدم في أعمال التشييد والبناء. ويوضح جدول رقم (11-10) استغلال المملكة من مختلف الخامات المعدنية خلال الفترة من عام 2012-2016م، علماً بان إنتاج عام 2016م تقديري.

12

مؤسسة النقد العربي السعودي

منجزات وتطلعات

تعمل مؤسسة النقد العربي السعودي على تحقيق المهام المنوطة بها على نحوٍ ينسجم مع متطلبات الاقتصاد الوطني ورؤيته 2030، مستندةً في أعمالها على رؤية واضحة لواقع ومستقبل القطاع المالي في المملكة، ودوره المأمول في تعزيز الاقتصاد. وشهد الاقتصاد السعودي خلال العام المالي 1438/1437هـ (2016م) العديد من التطورات على الصعيدين الاستراتيجي والتنظيمي علاوةً على التطورات المختلفة في الأسواق المحلية والعالمية. ويتناول هذا الفصل أدوار ومهام مؤسسة النقد، بما في ذلك دورها تجاه رؤية المملكة 2030، كما يستعرض أهم المنجزات التي تحققت خلال العام 1438/1437هـ (2016م)، إضافةً إلى الدور الذي تقوم به المؤسسة في خدمة المجتمع، ويستعرض الجزء الأخير من الفصل أبرز التطورات في قائمة المركز المالي للمؤسسة.

أنشئت مؤسسة النقد العربي السعودي (المصرف المركزي للمملكة العربية السعودية) في عام 1372هـ (1952م) وأوكل إليها العديد من المهام بموجب عدة أنظمة وقرارات، ومن أهم هذه المهام القيام بأعمال مصرف الحكومة، وسك وطبع العملة الوطنية (الريال السعودي)، ودعم النقد السعودي، وتوطيد وتثبيت قيمته داخلياً وخارجياً، بالإضافة إلى تقوية غطاء النقد، وإدارة احتياطيات المملكة من النقد الأجنبي، وإدارة السياسة النقدية؛ للمحافظة على استقرار الأسعار المحلية وأسعار الصرف للريال، وتشجيع نمو النظام المالي وضمان سلامته واستقراره، ومراقبة المصارف التجارية والمشتغلين بأعمال الصرافة والإشراف عليهما، وكذلك مراقبة شركات التأمين التعاوني وشركات المهن الحرة المتعلقة بالتأمين، ومراقبة شركات التمويل والتمويل العقاري، وشركات المعلومات الائتمانية، وتوفير أنظمة مدفوعات مبتكرة وآمنة، إضافة إلى جمع وتوفير البيانات المالية والنقدية وإجراء التحليلات والأبحاث الاقتصادية اللازمة.

وتهدف مؤسسة النقد في المقام الأول إلى تحقيق الاستقرار النقدي والمالي الذي يعزز من موقف النمو الاقتصادي واستدامته، وذلك من خلال التكامل بين أربعة محاور رئيسية، المحور الأول: سياسة نقدية فاعلة، تعكس كفاءة الدور الذي تقوم به المؤسسة في استقرار العملة وإدارة السيولة وإدارة احتياطيات الدولة، المحور الثاني: مؤسسات مالية ناجحة (المصارف، وشركات التأمين، وشركات التمويل)، والمحور الثالث: نظم مدفوعات مالية متطور، والمحور الرابع: نظام معلوماتي ائتماني ومالي سليم، يوفر المعلومات الموثوقة التي تساعد على اتخاذ القرارات التمويلية الصحيحة. وتسعى المؤسسة إلى تفعيل هذه المحاور على نحو يتناسب مع متطلبات النشاط الاقتصادي، ويكفل بتحقيق الاستقرار النقدي والمالي المنشود والذي يساهم في بناء اقتصادٍ وطني واعدٍ يُسهم في تحقيق الرؤى والتطلعات الوطنية.

مؤسسة النقد العربي السعودي، منجزات وتطلعات

1- رؤية المملكة 2030

شهدت السياسات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية مؤخراً العديد من التطورات التي تهدف في مجملها إلى تعزيز البنية الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد يتسم بالتنوع والاستدامة. حيث وافق مجلس الوزراء الموقر في تاريخ 18 رجب 1437هـ الموافق 25 أبريل 2016م على مشروع رؤية المملكة 2030، والذي يعدُّ انطلاقةً نحو رؤية منافسة تحدد المكانة التي سيصل إليها المجتمع السعودي تُنبؤ بمستقبلٍ مشرقٍ وواعد، كما تعكس التوجه نحو التعامل الأمثل مع مورد النفط كخطوة جادة نحو التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة، مستفيدةً بما تنعم به المملكة من مكانة دينية واقتصادية وسياسية وسمات ديمغرافية متميزة وموقع جغرافي استراتيجي. وترتكز رؤية المملكة 2030 على ثلاثة محاور رئيسية، وهي، أولاً: بناء مجتمع حيوي ينعم بجودة الحياة من بيئة صحية وبنية تحتية ونظام ثقافي وترفيهي متقدم، وثانياً: بناء اقتصاد واعد يتسم بالاستدامة وتنوع الإنتاج وقادرٍ على جذب الاستثمارات النوعية وخلق الفرص الوظيفية، والتكيف والتنافس في الأسواق العالمية، وترتكز الرؤية ثالثاً على بناء وطن طموح يشترك فيه الوطن والمواطن في العطاء.

إن مؤسسة النقد العربي السعودي مستمرة في تحقيق الأدوار المنوطة بها بما ينسجم مع متطلبات التنمية وحاجة الاقتصاد، وذلك من خلال عملها الموجه نحو المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، حيث تقوم بالتنسيق المستمر مع الجهات ذات العلاقة بتحقيق رؤية المملكة 2030 والبرامج التابعة لها، وذلك لبحث سبل التعاون وتذليل العقبات المرتبطة بمهام وأعمال المؤسسة، وبما لا يتعارض مع متطلبات الاستقرار النقدي والمالي.

وتضمنت رؤية المملكة 2030 العديد من الأهداف الاقتصادية والتنموية والتي بني عليها الكثير من المبادرات والمشاريع، ومن أبرز تلك الأهداف رفع ترتيب اقتصاد المملكة عالمياً ليصبح من أكبر 15 اقتصاداً من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030م، وذلك من خلال رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 40.0 في المئة ليصل إلى 65.0 في المئة في عام 2030م، ورفع نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي من 16.0 في المئة لتصل إلى 50.0 في المئة، وكذلك رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من 20.0 في المئة لتصل إلى 35.0 في المئة. ومن أهداف الرؤية كذلك المشاركة المجتمعية في تحقيق الأهداف والرؤى الوطنية ومن ذلك زيادة نسبة مدخرات الأسر من إجمالي دخلها من 6.0 في المئة ليصل إلى 10.0 في المئة بحلول عام 2030م.

1-1: دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة

يُعد الاهتمام بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة أحد الركائز المهمة في تحقيق الرؤية وأهدافها، لما لهذه المنشآت من دور مأمول في خلق عدد كبير من الفرص الوظيفية، ودورها التكاملي مع الأنشطة الاقتصادية المختلفة، إضافة إلى دورها في تعزيز الصادرات الوطنية، وأثر ذلك في تفعيل قنوات ادخارية واستثمارية جديدة داخل منظومة الاقتصاد. لذلك تسعى مؤسسة النقد العربي السعودي في تفعيل دورها لإيجاد عدد من الحلول التمويلية لهذه المنشآت عبر قنوات التمويل المتعددة مراعية درجة المخاطر المحتملة وحجم الآثار المتعلقة بسلامة النظام المالي، وإعداد الدراسات اللازمة في هذا الصدد، وبحث سبل التعاون مع الأطراف ذات العلاقة، حيث أن للمؤسسة ممثل في مجلس إدارة الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها مؤخراً في 13 محرم 1438هـ الموافق 26 أكتوبر 2016م والتي تُعنى بدعم ورعاية وتنمية هذه المنشآت، وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، وذلك لرفع إنتاجيتها وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد السعودي.

2-1: اللجنة الوطنية للادخار

يُعد هدف تحفيز السلوك الادخاري للأسرة خطوة هامة نحو التوجيه الأمثل للسلوك الاستهلاكي ودعم موقف الاستقلال المالي للأفراد، وهو ما يتطلب تضافر جهود العديد من المؤسسات الاجتماعية والمالية. وتشارك المؤسسة مع عدد من الجهات في مواجهة التحديات الاجتماعية والتنظيمية في هذا الصدد، حيث تترأس المؤسسة لجنة عالية المستوى تضم عدداً من الجهات ذات العلاقة، تعنى بتعزيز مفهوم الادخار الوطني عبر تنمية مدخرات الأفراد بمن فيهم ذوي

الدخل المتوسط ودون المتوسط، وتشجيع مبادرات الادخار التي تتناسب مع جميع شرائح المجتمع، بالإضافة إلى نشر ثقافة الادخار والتخطيط المالي بين الأفراد.

3-1: نظام التمويل العقاري

تماشياً مع رؤية المملكة 2030 وبرنامج التحول الوطني 2020 والذي يستهدف رفع نسبة تملك الأسر السعودية للمساكن من 47.0 في المئة إلى 52.0 في المئة خلال خمس السنوات القادمة، وبعد تأكد المؤسسة من تطور البيئة النظامية والرقابية المصاحبة للتمويل العقاري بما يعزز من مستويات الحماية من المخاطر المصاحبة لهذا النوع من التمويل وبما يحقق المحافظة على حقوق جميع الأطراف ذات العلاقة ويرفع من ثقة المتعاملين، فقد قررت المؤسسة في هذا الصدد زيادة الحد الأقصى لنسبة مبلغ التمويل إلى قيمة المسكن الواردة في المادة (الثانية عشرة) من اللائحة التنفيذية لنظام التمويل العقاري من 70.0 في المئة إلى 85.0 في المئة من قيمة المسكن الأول وينحصر ذلك على المواطنين. وذلك من شأنه أن يدعم نمو قطاع التمويل العقاري والمساهمة في التكامل مع الأهداف الوطنية للإسكان، بما لا يخل بمتطلبات سلامة القطاع المصرفي أو الاستقرار المالي.

4-1: المصرفية الإسلامية

هناك توجه ملموس عقب الأزمة المالية العالمية نحو تقديم الخدمات المالية الإسلامية من قبل المؤسسات المالية حول العالم، وبناءً على بيانات مجلس الاستقرار المالي الإسلامي لعام 2015م فقد بلغ حجم الأصول المصرفية الإسلامية حول العالم ما قيمته 1.5 تريليون دولار، وبلغ إجمالي الأصول الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي ما قيمته 600.0 مليار دولار أي ما يشكل 40.0 في المئة من إجمالي الأصول الإسلامية حول العالم، وتشكل الأصول المصرفية الإسلامية في المملكة ما نسبته 19.0 في المئة من إجمالي الأصول الإسلامية حول العالم. وقد بلغ حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في المملكة حوالي 52.0 في المئة من إجمالي الأصول في القطاع بنهاية عام 2016م. لذلك، فقد اتخذت المؤسسة العديد من الإجراءات في هذا السياق وذلك ضمن دورها الدائم نحو تعزيز وسلامة النظام المصرفي، حيث أنشأت المؤسسة قسماً خاصاً بالمالية الإسلامية يعنى بدراسة هذا القطاع ويبحث أهم الفرص ويعالج أبرز التحديات التي تواجهه، إضافةً إلى تقديم الاقتراحات والسياسات اللازمة والمساهمة في تأهيل وإعداد الكوادر البشرية بغرض رفع كفاءة هذا القطاع، وتعزيز وتعميق النظام المصرفي بشكل عام.

5-1: الرؤية المصرفية 2020

يعد تعزيز نمو القطاع المصرفي المحلي أحد أهم مسؤوليات المؤسسة إضافة إلى مسؤوليتها الإشرافية على القطاع، لما لذلك من أهمية في تحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية والتي منها رؤية المملكة 2030 والبرامج التابعة لها. وكانت المؤسسة قد أجرت في عام 2014م مراجعة استراتيجية للقطاع المصرفي في المملكة بمساهمة من عملائها من الأفراد والشركات والبنوك والجهات الحكومية، تضمنت تحليلاً لأداء عشرين دولة سعياً للاستفادة القصوى من أفضل الممارسات العالمية. وقد خلُصت هذه المراجعة إلى وضع رؤية وخطة طويلة المدى للتنمية المستدامة للقطاع المصرفي في المملكة، أطلق عليها الرؤية المصرفية 2020. ومنذ انطلاقة هذه الرؤية، قامت المؤسسة بتطبيق عدد من المبادرات الرئيسة المتعلقة بالعملاء والبنى التحتية المصرفية، ولا تزال بعض المبادرات قيد التنفيذ.

2- مؤسسة النقد العربي السعودي، منجزات وتطلعات

حققت المؤسسة خلال العام المالي 1438/1437هـ (2016م) العديد من المنجزات التي أسهمت في تعزيز الاستقرار النقدي والمالي الذي انعكس إيجاباً على الأداء الاقتصادي خلال العام، وذلك عبر تطبيقها لسياسة نقدية منسجمة مع التطورات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد السعودي، إضافةً إلى دورها الفاعل في الرقابة على القطاعات المالية، والإشراف على نظم المدفوعات، وإدارة العملة والاحتياطيات، وتقديم الخدمات المصرفية الحديثة والمتطورة للحكومة. ولتحقيق هذه المنجزات، كان لابد من العمل بروح الفريق الواحد، والتواصل بفاعلية مع أصحاب المصالح، وإدراك المخاطر، والتكيف مع المتغيرات، والتقييم والتطوير المستمر للأعمال.

2-1: الاستراتيجية العامة للمؤسسة

من أجل تحقيق الاستقرار النقدي والمالي المنشود ودعم النمو الاقتصادي المستدام من خلال القطاع المالي، فإن المؤسسة كانت قد حددت أربعة أهداف استراتيجية هي: الحفاظ على الاستقرار النقدي، وحماية استقرار ومتانة النظام المالي، وتوسيع وتعميق القطاع المالي، والمساهمة في التنمية الاقتصادية في المملكة. وتنسجم هذه الاستراتيجية مع التوجه العام للدولة ورؤية المملكة 2030. وقد شكلت هذه الاستراتيجية، والتي اعتمدت في عام 2014م، إطاراً مهماً للرؤى والأهداف التي تطمح المؤسسة إلى تحقيقها من خلال الأدوار المنوطة بها. وتلتزم المؤسسة في تحقيق مجمل هذه الأهداف بتطبيق أفضل الممارسات الدولية، والحفاظ على كفاءة رأس المال البشري وتطوير قدراته باستمرار، والاستفادة من أحدث التقنيات. وقد حددت في إطار هذه الاستراتيجية الأهداف التالية:

- صياغة وتنفيذ سياسة نقدية متوافقة مع الأهداف الاقتصادية الوطنية.
- تقديم ونشر التقارير الإحصائية والأبحاث الاقتصادية الملائمة.
- تحقيق الكفاءة والفاعلية في الدور الرقابي على الجهات التي تشرف عليها.
- حماية المستهلكين والعملاء في الجهات التي تشرف عليها، ودعم الشمول المالي.
- تقديم الخدمات المصرفية للحكومة بفاعلية.
- توفير نظم مدفوعات مالية شاملة ومبتكرة.
- المحافظة على سلامة الأصول المالية الخارجية وتعزيز عوائد الاستثمار على المدى الطويل أخذاً في الحسبان مستوى المخاطر المقبولة.

2-2: تطورات الأداء الداخلي للمؤسسة

تقوم المؤسسة بصفة مستمرة بتطوير الأداء من خلال تحسين العمليات الداخلية لتكون على مستوىً من الكفاءة والفاعلية يواكب الاستراتيجيات المرسومة والدور المأمول في الاقتصاد، مسترشدةً بأفضل الممارسات حول العالم، ومن ذلك:

- إثراء التحليل الاقتصادي وتوصيات السياسات الاقتصادية.
- تحسين وتعزيز الإطار الرقابي وإدارته.
- ترسيخ إدارة المخاطر، والالتزام بذلك لدى جميع النشاطات المزاولة.
- استقطاب الكفاءات المناسبة والمحافظة عليها .
- تطوير المهارات والجدارات والفرص الوظيفية.
- تطبيق أفضل التقنيات التي تلبي احتياجات المؤسسة .
- تطوير القادة من خلال التمكين وتحمل المسؤوليات.
- الحوكمة بفاعلية؛ لضمان تنفيذ استراتيجية المؤسسة .

2-2-1: جائزة أفضل مبادرة بنك مركزي لإدارة المخاطر والالتزام

قامت المؤسسة بالعديد من المبادرات في عملية تصميم وتطوير إطار إدارة المخاطر والسياسات والنظم كجزء من الإطار الأوسع لحوكمة المؤسسة، وقد صممت هذه المبادرات بناءً على أفضل الممارسات العالمية في مجال إدارة المخاطر والالتزام. لذلك، فقد حصلت المؤسسة على جائزة أفضل مبادرة في إطار إدارة المخاطر والالتزام من بين البنوك المركزية حول العالم للعام 2017/2016م من قبل لجنة البنوك المركزية (Central Banking Awards Committee).

وقد أشادت اللجنة برؤية المملكة 2030 التي أقرتها حكومة المملكة، والإصلاحات الجوهرية التي قام بها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية .

2-2-2: تغيير مسمى المؤسسة باللغة الإنجليزية

خلال عام 1438/1437هـ (2016م)، وكجزء من التطورات المساهمة في تحسين العمليات الداخلية للمؤسسة ورفع كفاءة الأداء، فقد تم تغيير مسمى المؤسسة باللغة الإنجليزية من (Saudi Arabian Monetary Agency) إلى (Saudi Arabian Monetary Authority) وذلك بناءً على موافقة المقام السامي على ما ارتآه مجلس الوزراء من مناسبة الترجمة المقترحة لاسم المؤسسة باللغة الإنجليزية، وتجدر الإشارة إلى الاستمرار في استخدام مختصر مسمى المؤسسة باللغة الإنجليزية (SAMA) للتعبير عن المؤسسة.

2-3: السياسة النقدية

تؤدي مؤسسة النقد دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال سياستها النقدية التي تهدف إلى استقرار الأسعار المحلية بشكل عام والمحافظة على استقرار سعر صرف الريال واستقرار النظام النقدي والمالي على وجه الخصوص. ويمكن استعراض أبرز أهداف السياسة النقدية للمؤسسة على النحو الآتي:

2-3-1: استقرار الأسعار المحلية

للمحافظة على استقرار الأسعار المحلية،

اتخـذت المؤسسـة الإجـراءات اللازمـة لضمان نمـو السـيولة النقديـة المحليـة بحيـث تكون منسـجمة بقـدر كبيـر مـع المعـروض مـن السـلع والخدمات، وأن يتوفـر للنظام المصرفي (الـذي يعـد أحـد الركائـز المهمـة للاقتصـاد الوطني) السـيولة الملائمـة لتلبيـة الاحتياجات الائتمانيـة لجميع قطاعات الاقتصاد. وتسـتخدم المؤسسـة حزمة من أدوات السياسـة النقدية؛ لتحقيق هـذا الهدف، من ضمنها: إعادة الشـراء لـلأوراق الماليـة الحكومية، والتغيير في نسـبة الاحتياطـي الإلزامـي للمصـارف التجاريـة عنـد الحاجـة، وغيرها مـن الأدوات النقديـة المتاحة لـدى مؤسسـة النقد.

2-3-2: استقرار سعر صرف الريال

مـن المهـام الرئيسـة للسياسـة النقديـة المحافظـة على اسـتقرار سـعر صـرف الريال السـعودي فـي السـوق المحلـي والأسـواق الخارجيـة. وتجـدر الإشـارة إلى أن سـعر صرف الريـال السـعودي مقابـل الـدولار الأمريكـي ظل مسـتقراً عنـد 3.75 ريـال لـكل دولار منذ عـام 1986م. ويعـدّ الريال السـعودي من أكثر العملات فـي العالـم اسـتقراراً، ولا توجد هناك أيـة قيـود مفروضـة علـى الصـرف والتحويـل بالعملات الأجنبية. وقد سـاعد هـذا الإجراء على اسـتقرار سـعر صرف الريـال السـعودي الذي انعكـس على نشـاط القطـاع الخـاص من حيث الاسـتيراد والتصديـر، وتدفـق رؤوس الأموال للداخـل والخـارج، مما أسـهم في نمـو مختلف القطاعـات الاقتصاديـة فـي المملكة.

2-3-3: استقرار النظام النقدي والمالي

مُنحـت المؤسسـة الصلاحيـات التـي تمكنها من القيـام بدورهـا الفاعـل تجـاه النظـام المصرفي والمالـي، ويتمثل في الرقابة والإشـراف على جميع المؤسسـات المصرفية والتمويليـة، والتأمينية. وذلـك لتحقيق عدد مـن الأهداف الاسـتراتيجية التـي تتمثل فـي المحافظـة على سـلامة النظام المصرفـي والمالـي، وتحديـد المخاطر بأشـكالها المختلفـة وتقويمهـا وقياسـها ومعالجتها.

2-4: إدارة العملة الوطنية

إن من المهـام المنوطة بمؤسسـة النقد إصدار العملة الوطنية سـواء كانت ورقيـة أم معدنية، والحفـاظ علـى تلـك الإصـدارات وقيمتهـا، وحفظ موجـودات الدولـة من العملـة، وتأمين الاحتياجات منها عبر فروع المؤسسـة العشـرة المنتشـرة في جميـع مناطق المملكـة. ويراعى فـي طباعة وسـك العملـة أحـدث المواصفات الفنيـة المتاحة في مجال طباعة العملة وسـكها، كما يتـم تضمين العملة أحـدث وأقوى العلامات الأمنيـة التي تسـهل علـى المتعامليـن التعرف على العملـة السـليمة، إضافة إلى نشـر الوعي المعرفـي بالعملـة الوطنيـة وعلاماتهـا الأمنية عبر الـدورات التدريبيـة التي تقدمهـا للعاملين فـي القطاع المصرفـي والمتداوليـن للنقد. كما تتابع المؤسسـة جميـع حالات تزييـف العملة، ولديها تنسـيق مسـتمر مع الجهـات الأمنية في سـبيل التصدي لمحاولات التزييف، مما سـاهم في تدني نسـب تزييف العملة السـعودية مقارنة بمـا لدى الـدول الأخرى.

2-4-1: الإصدار السادس للعملة-ثقة وأمان

خلال العـام المالـي 1438/1437هـ (2016م)، دشـنت المؤسسة الإصدار السـادس للعملة تحـت شـعار «ثقـة وأمـان» بفئاتـه المعدنية والورقيـة المتعـددة والتي تـم تصميمها وفقاً لأحـدث التقنيـات والمعاييـر العالميـة التـي تليـق بمكانـة عملـة المملكة والمركـز الرائد لمؤسسـة النقـد العربـي السـعودي، والتي تعـزز ترسـيخ الثقـة بمتانـة وسـلامة الريال السعودي.

وقد حرصـت المؤسسـة على تضميـن العملة أفضـل وأقـوى العلامـات الأمنيـة والخصائص الفنيـة التـي يصعـب تزييفهـا، وتمريرهـا علـى المتداوليـن. وقـد بينـت المؤسسـة ذلـك للجمهـور الكريـم من خـلال الإعـلان في الصحـف المحلية ومـن خلال موقع المؤسسـة الإلكترونـي، ووسـائل التواصـل الاجتماعـي، وتوزيـع كتيبـات توعوية توضح العلامـات الأمنية الظاهـرة للجمهـور للتحقـق منها.

كمـا أقامـت المؤسسـة دورات تدريبيـة للتعريف بالورقة السـليمة، وكيفيـة التفريق بينها وبين الورقة المزيفـة، للجهات والمصالح الحكومية، ومنهـا وزارة الداخليـة، ومصلحة الجمـارك العامـة، إضافـة إلـى الشـركات والمؤسسـات التجاريـة المتعاملـة بالنقـد، والأسـواق التجاريـة الكبرى.

وتـرأس المؤسسـة اللجنـة الدائمـة لدراسـة مصـادر تزييـف العملـة وتقريـر الإجـراءات الوقائيـة التـي تتكـون مـن أعضـاء يمثلـون الجهـات الرسـمية الحكوميـة مثـل: مصلحـة مطابع الحكومـة، والمصلحة العامـة للجمارك، وزارة الخارجيـة، وزارة الداخليـة ويمثلهـا إدارة الاتصال للشـرطة الدوليـة (الإنتربـول)، الإدارة العامـة للأدلة الجنائيـة، إدارة مكافحـة التزييف والتزويـر بالأمن العـام، الإدارة العامة للمباحث، وهيئـة التحقيـق والادعـاء العـام، ورئاسـة الاسـتخبارات العامـة. وتجتمع اللجنة لدراسـة جميع الموضوعـات المتعلقـة بتزييف العملات فـي المملكـة ومتابعتها مـع الجهـات المعنية، واقتـراح السياسـات والإجـراءات والتقنيـات المناسـبة لمكافحـة عمليـات التزييـف ليتـم تطبيقهـا وممارسـتها مـن قبـل الجهـات ذات العلاقة، ومتابعـة كافة المسـتجدات الإقليمية والدوليـة حـول عمليـات مكافحـة تزييـف العمـلات، والأنشـطة المتعلقـة بها، ودراسـة مدى الاسـتفادة مـن تطبيقها داخـل المملكة. وتشارك المؤسسـة ضمن المناسـبات الوطنية والثقافيـة، ومنهـا فعاليـات المهرجـان الوطني للتـراث والثقافـة بالجنادريـة، حيـث يوجد فيها مقـراً للمؤسسـة يُقـدّم مـن خلالـه العـرض التفاعلـي عن العلامـات الأمنية لـلأوراق النقدية السـعودية، وكيفية الكشف عن سـلامة الأوراق النقديـة من قبل الموظفيـن المختصين في هذا المجال، كذلـك توزيع المطبوعـات المتخصصة فـي التوعية، وبث الأفـلام المتخصصة بالعلامات الأمنيـة للعملة السـعودية التي يتـم عرضها في صالـة الجناح وخـارج المبنى.

كما تزامن مع طرح الإصدار السادس للعملة حملةً إعلامية تضمنت تدشين معالم الإصدار قبل الطرح، والإعلان في الصحف المحلية والخليجية عن معالم الإصدار الجديد، وموعد طرحه، ومن ثم الإعلان عن العلامات الأمنية التي يتضمنها الإصدار الجديد بعد طرحه في التداول، كذلك الإعلان عبر موقع المؤسسة الرسمي، ووسائل التواصل الاجتماعي، إضافة إلى توزيع المطويات بالتعريف بالإصدار الجديد وما تحمله من معالم تاريخية وعلامات أمنية، كما تم توزيع لوحات إعلانية للبنوك التجارية، عن العلامات الأمنية للإصدار الجديد، وتم تجهيز فيلم خاص بالإصدار السادس يحوي المعالم التاريخية والعلامات الأمنية، وانطلاقاً من الدور الرئيسي للمؤسسة في التعريف بالعملة وخصائصها الفنية، ونشر الوعي المعرفي لجميع أفراد المجتمع بشكل عام، وبين المختصين والعاملين بالنقد في قطاعات الدولة بشكل خاص، فقد تضمنت الحملة عقد ورش عمل متخصصة عن العملة الورقية وخصائصها الفنية تم عقدها في ثلاث مدن هي الرياض، وجدة، والدمام، يُجمع لها المختصين، بهدف التعريف بالعملة الجديدة، وخصائصها الفنية وعلاماتها الأمنية، وآخر المستجدات في مجال طباعة العملة، وبمشاركة خبراء في الطباعة الأمنية مع إحدى شركات الطباعة التي تتعامل معها المؤسسة في طباعة العملة.

5-2: إدارة الاحتياطيات الأجنبية

تدير المؤسسة الاحتياطيات من العملة الأجنبية بهدف الحفاظ على رأس المال المستثمر وتوفير السيولة، مع الحصول على عائد يتناسب مع المخاطر المصاحبة. وهذه الاحتياطيات منوعة من حيث الأصول وموزعة جغرافياً في معظم الأسواق المالية العالمية. وهناك ضوابط تحكم إدارتها، فهي تتم وفق مؤشرات عالمية محددة وموزعة؛ لضمان تغطية تدفقات النقد المتوقعة إلى الخارج، كما أن هناك ضوابط للاستثمار تنص على الاستثمار في الأوراق المالية الجيدة ذات التقييم العالي. واستثمارات المؤسسة محكومة باستراتيجية السياسة الاستثمارية التي تنص على توزيع الأصول وتنويعها حيث تقع مهمة مراجعتها واعتمادها سنوياً على لجنة الاستثمار بالمؤسسة. كما أن من مهام اللجنة الاجتماع بشكل دوري من أجل مراجعة تنفيذ البرامج الاستثمارية المعتمدة وأداء الاستثمارات ومناقشة حالة الأسواق والمخاطر المحتملة والاستفادة من توصيات الفريق الاستثماري، علاوة على استعانة المؤسسة ببعض الشركات الاستثمارية العالمية؛ لتقييم بعض الفرص الاستثمارية المناسبة، وتقييم مديري المحافظ الخارجيين؛ لذلك تتبع استثمارات المؤسسة ضوابط محددة تنسجم مع ما لدى المؤسسات والصناديق العالمية. كما أن المبادئ الحالية للحوكمة في المؤسسة تتبع معايير متعارف عليها عالمياً. وقد استطاعت المؤسسة خلال سنوات طويلة من إدارتها للاحتياطيات الأجنبية اكتساب خبرة عالية، وتكوين كادر وطني متخصص ومحترف، أهّل عن طريق بيوت الاستثمار العالمية. علاوة على أن المؤسسة تطبق المسؤولية الأخلاقية في ممارساتها الاستثمارية عبر حظرها الاستثمار في بعض النشاطات مثل: المقامرة، والكحول، والتبغ، ولحم الخنزير، و الأسلحة .

6-2: إدارة الدين العام للدولة

تشرف المؤسسة على إصدار أدوات الدين العام للحكومة، وذلك نيابة عن وزارة المالية. وهذه الإصدارات التابعة لوزارة المالية تختلف من حيث نوعية الأوراق المالية المصدرة، وتواريخ استحقاقها. وتتراوح آجال هذه الإصدارات ما بين خمس وسبع وعشر سنو ا ت .

7-2: الإشراف والرقابة على القطاع المصرفي

تشرف مؤسسة النقد على عمل المصارف ومراقبتها بهدف التأكد من سلامتها وملاءتها المالية، وفاعلية أدائها في الاقتصاد المحلي، وذلك عبر تطبيق الأنظمة، وإصدار اللوائح والتعليمات والضوابط، والقيام بالزيارات الإشرافية، وبرامج الفحص اللازمة. ومن أبرز ما تحقق خلال العام 1438/1437هـ (2016م) الآتي:

1-7-2: التطورات التنظيمية والإرشادات

أصدرت المؤسسة تعاميم إشرافية تتضمن الالتزام بالمعايير الرقابية التي تصدرها في مجالات عدة بهدف تحسين النظام المصرفي وتطويره؛ لتنسجم مع معايير ومبادئ الهيئات التنظيمية الدولية. ومن الأمثلة على التعاميم المهمة في تحسين أداء المصارف ما صدر بشأن سياسة تطبيق احتياطي رأس المال المضاد للتقلبات الدورية في المملكة، وتعميم يختص بتطبيق احتياطي المصارف المحلية ذات الأهمية للنظام المالي في المملكة، وفي نفس السياق، فقد أصدرت المؤسسة تعميماً بشأن إطار عمل أدوات الرقابة على إدارة السيولة اليومية. كما صدر تعميم بشأن المتطلبات الرأسمالية للانكشافات الائتمانية للمصارف على أطراف مقابلة مركزية، وكذلك تعميم بشأن النهج الموحد لقياس مخاطر الائتمان لأطراف مقابلة، وصدر تعميم بشأن متطلبات رفع التقارير للفروع الأجنبية.

2-7-2: تطورات نشاط الزيارات الإشرافية للمصارف التجارية

تقوم مؤسسة النقد بزيارات رقابية دورية لكافة المصارف العاملة في المملكة، وتشتمل هذه الزيارات على عقد اجتماعات ثنائية بين الفريق الرقابي ورئيس مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف، تتناول استراتيجيات المصرف وعملياته، وحجم المخاطر وطريقة إدارتها، وأساليب الرقابة الداخلية لديه. كما تتيح هذه الاجتماعات الثنائية لموظفي الإدارة العامة للرقابة على البنوك في المؤسسة تحديث تقويم حجم المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف. وخلال العام 1438/1437هـ (2016م)

قامت الإدارة العامة للرقابة على البنوك بزيارات إشرافيه لجميع المصارف العاملة في المملكة، وإعداد تقارير عن المخاطر المتعلقة بها.

3-7-2: تطورات برامج الفحص الميداني الشامل والمتخصص

استمرت المؤسسة في أداء مهامها الرقابية على المصارف وفروع المصارف الأجنبية ومؤسسات الصرافة من خلال إجراء وتنفيذ برامج الفحص الميداني الشامل (يشمل كافة العمليات والمنتجات البنكية)، والفحص المتخصص (يقتصر على بعض الأنشطة والعمليات مثل فحص تقنية أمن المعلومات واستمرارية الأعمال، وفحص ضوابط التمويل الاستهلاكي المحدثة، وفحص كفاية رأس المال) وفق أفضل الممارسات المطبقة دولياً في مجالي الإشراف والرقابة.

برامج الفحص الميداني الشامل

تهدف عملية الفحص الميداني الشامل التي يتم إجراؤها على أساس المخاطر إلى تقويم جودة الأصول، والسيولة، والربحية، وإدارة المخاطر، والمراجعة الداخلية لدى المصارف، ومدى كفاية معدل رأس المال، بالإضافة إلى مدى الالتزام بالأنظمة والتعليمات الصادرة من المؤسسة. كما تقوم المؤسسة بإجراء فحص شامل لشركات المعلومات الائتمانية للتحقق من مدى التزامها بالأنظمة والتعليمات ذات العلاقة. واستكملت المؤسسة بنهاية عام 2016م الفحص الشامل لكافة البنوك المحلية في المملكة من خلال فريق مكون من المؤسسة بالتعاون مع مكاتب المحاسبة والمراجعة الدولية، وإعداد تقارير تتضمن الملاحظات والتوصيات، ومتابعة الإجراءات التصحيحية المتخذة من تلك البنوك.

برامج الفحص المتخصصة

أجرت المؤسسة عدداً من برامج الفحص المتخصصة على الأنشطة والعمليات المصرفية للبنوك العاملة في المملكة ومنها برنامج الفحص الخاص في تقنية أمن المعلومات واستمرارية الأعمال (ISBCA) والتحقق من مدى الالتزام بتطبيق اللائحة التنفيذية لنظام التمويل العقاري، وفحص ضوابط التمويل الاستهلاكي المحدثة، وفحص مدى كفاية رأس المال للبنوك المحلية، والفحص الموضوعي للخزينة، وفحص التركزات الائتمانية، ومتابعة البنوك فيما يخص انتهاء الدعم لبعض الأنظمة المتعلقة في أجهزة الصراف الآلي واستنساخ البطاقات، وتحديث دليل اللجان الدائمة بين البنوك، وتزويد اللجان المختصة في المنازعات المصرفية بتقارير فنية متعلقة بالقضايا المنظورة لديهم.

4-7-2: إجراءات الرقابة الاحترازية الكلية في المملكة

اتخذت المؤسسة العديد من الآليات والإجراءات الرقابية الاحترازية الكلية لإدارة المخاطر ورفع كفاية رأس المال وفق توصيات بازل. وعلى إثر ذلك طبقت المؤسسة عدد من السياسات الاحترازية الكلية. وتشمل الأدوات الاحترازية الكلية المستخدمة حالياً ما يلي :

- تشجيع المصارف على زيادة رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية.
- إلزام المصارف بالمحافظة على مستويات مرتفعة من مخصصات القروض المتعثرة والتي تتكون من: 1/ مخصص عام لا يقل عن 1.0 في المئة من إجمالي قروض المصرف، 2/ مخصص خاص لا يقل عن 100.0 في المئة من القروض المتعثرة.
- ألا تتجاوز نسبة الودائع/ (رأس المال + الاحتياطيات) لدى المصارف 15 ضعفاً.
- ألا تقل الاحتياطيات الإلزامية لدى مؤسسة النقد عن 7.0 في المئة بالنسبة للودائع تحت الطلب و4.0 في المئة بالنسبة للودائع الزمنية والادخارية.
- رفع المتطلب النظامي لنسبة القروض المصرفية إلى الودائع من 85.0 في المئة إلى 90.0 في المئة.
- ألا تقل نسبة الأصول السائلة إلى الودائع عن 20 في المئة.
- ألا تتجاوز نسبة التمويل العقاري 85.0 في المئة من قيمة المسكن الأول وذلك لشركات التمويل والمصارف التجارية.
- ألا يتجاوز إجمالي السداد الشهري للقروض الاستهلاكية نسبة 33.3 في المئة من راتب المقترض الموظف، و25.0 في المئة من راتب المقترض المتقاعد.
- ألا تتجاوز نسبة تركز المخاطر 25.0 في المئة من إجمالي الحد القانوني لحقوق الملكية، على أن تنخفض النسبة تدريجياً إلى 15.0 في المئة بحلول عام 2019م.
- وضع إطار ومتطلب رأس المال التنظيمي المعاكس للاتجاهات الدورية وتحديده عند نسبة صفر في المئة مع تغييره حسب الدورة الاقتصادية والمالية.
- تحديد المصارف ذات الأهمية النظامية وفرض متطلب رأس المال التنظيمي الإضافي الخاص بذلك والذي يتراوح من 0.5 في المئة إلى 1.0 في المئة حسب مستوى أهمية المصرف النظامية.

8-2: الإشراف والرقابة على قطاع التأمين

1-8-2: التطورات التنظيمية والإرشادات:

تسعى مؤسسة النقد ضمن دورها الإشرافي والرقابي على قطاع التأمين على عمل كل ما من شأنه تعزيز ونمو واستقرار هذا القطاع وتفادي المخاطر التي قد يتعرض لها. وتنشر المؤسسة على موقعها على شبكة الإنترنت الأنظمة واللوائح والتعليمات المتعلقة بالقطاع، إضافة إلى المعلومات المرتبطة بسوق التأمين والشركات المرخصة لها بالعمل في هذا القطاع. وفي هذا الصدد، فقد أصدرت المؤسسة خلال العام 2016م عدداً من اللوائح والتي منها اللائحة التنظيمية للأعمال الإكتوارية لشركات التأمين وإعادة التأمين، وضوابط توسع الفروع ونقاط البيع السنوية لشركات التأمين وإعادة التأمين وشركات الوساطة والوكالة، والوثيقة

الموحـدة للتأميـن الإلزامـي علـى المركبـات الحكوميـة، وذلك إضافـة إلى اللوائـح الصادرة فـي الأعوام السـابقة.

2-8-2: الزيارات الإشرافية:

تشـمل الزيـارات الإشـرافية كلاً مـن شـركات التأميـن وإعـادة التأميـن، وشـركات المهـن الحـرة، والإشـراف المكتبي والفحـص الميداني وذلـك للتأكد من الإجراءات الاحترازية للشـركات وسـلامة وقـوة ملاءتها الماليـة. وتحقيقـاً لهذا الغرض استمرت المؤسسـة خلال العام 2016م فـي القيام بالزيارات الإشـرافية الدورية لشـركات التأميـن وإعادة التأميـن التعاوني فـي المملكة. وتهـدف هذه الزيـارات إلى التأكد مـن التزام تلك الشـركات بأحكام نظـام مراقبة شـركات التأمين التعاونـي الصادر بالمرسـوم الملكـي رقم م/32 بتاريـخ 6 صفر 1424هـ الموافق 31 يولية 2003م ولائحته التنفيذيـة واللوائـح التنظيمية الصادرة عـن المؤسسـة، كما يشـمل التأكـد من مدى كون شـركات التأمين أو إعـادة التأمين على قدر عـالٍ مـن الكفـاءة والجاهزيـة، وأن المتطلبات النظاميـة والفنية لتلـك الشـركات متوافقة مع خطـط العمل التـي وافقـت عليها المؤسسـة مسـبقاً، وتعدّ شرطاً أساسـياً لمنحها الترخيص لمزاولة ذلك النشـاط.

وبلغ عدد الزيارات الإشـرافية لشـركات التأمين، وإعـادة التأميـن خـلال عـام 2016م (34) زيارة إشـرافية، شـملت دراسـة النواحـي الفنيـة والنظاميـة والإداريـة لهـذه الشـركات، وتقويم الاسـتراتيجيات العامة لكل الشـركات وأهدافها وخططهـا التوسـعية، والتأكد من مـدى تنفيذ المتطلبـات التـي التزمـت بها الشـركات ضمن طلـب الترخيص، وكذلـك التأكد مـن أن الهيكل الإداري لشـركات التأميـن، وإعـادة التأميـن ووظائـف الإدارات ومجلـس الإدارة واللجان تقوم بوظائفهـا حسـب النظـام ولائحتـه التنفيذيـة وأهداف هـذه الشـركات وخططهـا. وقد اطلع الفريـق الإشـرافي في المؤسسـة علـى خطط العمـل الموضوعـة، وقوّمها من الناحيـة الفنية عبـر مراجعة عمليات التأمين وأسـس تسـعير وتقييم المنتجـات وعمليات وأدوات الاسـتثمار الخاصة بالشـركات والتقديرات والتوقعات المالية المسـتقبلية لهـا. ويتأكـد الفريـق أثنـاء القيام بالزيـارات الإشـرافية مـن مـدى توافـر نظـام مراقبـة داخليـة فاعـل يحتـوي علـى تعليمات للمراقبة الداخليـة، وإدارة المخاطـر، والالتزام بإجـراءات معالجـة شـكاوى العمـلاء. ويتأكـد الفريق أيضـاً انطلاقاً من حرص المؤسسـة على حماية حملـة وثائق التأمين وتعزيـز المصداقية من مـدى تعامل شـركات التأمين مـع عملائهم بمهنيـة وعدالـة، وتقديم خدمات علـى قدر عالٍ مـن الجودة.

وفيمـا يخـص الفحـص الميدانـي، قامـت المؤسسـة بزيارات تفتيشـية لشـركات التأمين للتحقق، من مدى التزامهـا بالمتطلبات الرقابية والإشـرافية ذات العلاقـة، والتأكـد مـن مدى ممارسـتها نشـاطها وفق الأصول المهنية، وبما يكفل حقوق حملـة الوثائق وأصحـاب المطالبات وغيرهـم مـن ذوي العلاقة. وفي هذا السـياق، قامت المؤسسـة فـي عـام 2016م بفحص الآتي:

- التـزام الشـركات بمعـدلات تسـعير منتجات التأميـن للمركبـات والطبي.
- التزام الشـركات بتسـوية المطالبـات التأمينية حسـب الأنظمة واللوائح.
- التزام شـركات المهن الحـرة باللوائـح الخاصة بنشا طها .
- التزام الشـركات بالأنظمـة واللوائح والتعليمات الخاصة بالحوكمة ووظائـف المراجعة الداخلية والالتزام.
- تقييم فعالية الأنظمة الإلكترونية للشركات.

2-9: الإشراف والرقابة على القطاع التمويلي

2-9-1: التطورات التنظيمية والإرشادات:

تسـعى المؤسسـة علـى نحـو مسـتمرٍ فـي بنـاء منظومة مـن الأحـكام واللوائـح المتعلقة بالتمويـل وفـق أهدافهـا واسـتراتيجيتها فـي تطويـر الأطـر التنظيميـة والإشـرافية، وذلك بغـرض تعزيـز الاسـتقرار المالي ودعـم النمو الاقتصـادي وضمـان عدالـة التعامـلات لكافـة أصحـاب المصلحـة.

ومن أهم التطـورات في مجال الإشـراف والرقابة على شـركات التمويل خلال العام 1438/1437هـ (2016م) تشـكيل لجان لقطاع شـركات التمويل وفـق الشـروط المرجعية الصادرة بقـرار معالي محافـظ مؤسسـة النقـد رقـم 56/ م ش ت وتاريـخ 9 ذي القعـدة 1437هـ، التي من شـأنها المسـاهمة في إيجـاد منصة نظامية يسـتطيع من خلالهـا ممثلـي شـركات التمويل مناقشـة المبـادرات والتحديـات وإبـداء المقترحات ذات العلاقة بنمـو القطاع وتعزيز اسـتقراره، كذلك إقامـة ورش عمـل عن بعـض المواضيـع مثل إعادة جدولة القروض، والمشـاركة فـي الندوات واللقـاءات لنشـر التوعيـة بأنظمـة التمويـل ولوائحهـا التنفيذيـة، بالإضافـة إلـى التعاون مع وزارة الإسـكان وصنـدوق التنميـة العقاريـة في عدد مـن البرامـج التي منهـا (الرهن الميسـر والقـرض المعجـل)، والتنسـيق والترتيـب لاجتمـاع ممثلـي شـركات التمويل مـع ممثلي الجهـات الحكوميـة ذات العلاقة، لمناقشـة أبرز التحديـات التي تواجههـم، من ذلك على سـبيل المثـال لا الحصـر وزارة الإسـكان (الرسـوم على الأراضـي البيضـاء)، الهيئـة العامـة للمنشـآت الصغيـرة والمتوسـطة ونحوها.

وخلال عام 1438/1437هـ (2016م)، تم الترخيص لعـدد 4 شـركات تمويـل جديـدة ليبلـغ عدد شـركات التمويـل المرخصـة 34 شـركة، منها 6 شـركات تمـارس نشـاط التمويـل العقاري، و28 شـركة تمـارس نشاط/أنشـطة تمويليـة خـلال التمويـل العقـاري، وموافقتيـن أوليتين لشـركتي تمويـل لممارسـة نشـاط التمويـل متناهـي الصغـر، كمـا أن هـذه الشـركات قد أتمـت إجراءاتهـا النظاميـة لـدى وزارة التجارة والاسـتثمار وفـي طـور التحقق من اسـتيفائها لجميـع الأحـكام والمتطلبـات النظاميـة التـي نصـت عليها أنظمة التمويـل ولوائحها التنفيذية. كما قامت المؤسسـة بمتابعة تأسـيس صندوق

الاستثمارات العامة للشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري. وتَقدّم صندوق الاستثمارات العامة في تاريخ 1 صفر 1438هـ بطلب الترخيص الخاص بشركة إعادة التمويل العقاري، وجارٍ العمل حالياً على الدراسة الفنية والتحقق من اكتمال الطلب لجميع الأحكام والمتطلبات النظامية التي نصت عليها أنظمة التمويل ولوائحها التنفيذية.

2-9-2: الزيارات الإشرافية على شركات التمويل

بلغت الزيارات الإشرافية والترخيصية لشركات التمويل حتى نهاية عام 2016م، 62 زيارة شملت النواحي الفنية والنظامية لهذه الشركات، وخطط العمل والحوكمة، وتقييم التزام شركات التمويل بأنظمة التمويل ولوائحها التنفيذية لمعرفة مدى التزام تلك الشركات باللوائح والأنظمة والتعليمات، ولقيام المؤسسة كذلك بدورها الرقابي والإشرافي تجاه قطاع التمويل.

2-10: الإشراف على أنظمة المدفوعات المالية والمقاصة

تسعى مؤسسة النقد إلى إيجاد نظم مدفوعات فاعلة ومتكاملة وآمنة في المملكة تضاهي أفضل النظم الدولية وذلك لتسهيل الخدمات المصرفية، وتعزيز إسهام النظام المصرفي، والقيام بدوره بفاعلية تجاه المنظومة الاقتصادية المحلية. ومن أبرز تلك الأنظمة الآتي:

2-10-1: الشبكة السعودية للمدفوعات (مدى)

يُعدّ نظام «مدى» الهوية الجديدة للشبكة السعودية للمدفوعات والذي جاء إطلاقه ليمنح أنظمة الصرف الآلي ونقاط البيع أبعاداً من المرونة والسرعة والأمان والقبول وذلك من خلال شبكة مكونة من أحدث تقنيات الدفع الإلكتروني العالمية. وتربط مدى جميع أجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع المُقدّمة من البنوك المحلية بنظام مركزي لتمرير العمليات المالية المُنفذة بواسطة البطاقات البنكية. كما يتيح نظام مدى قبول محلي وإقليمي وعالمي من خلال الربط بالشبكة الخليجية للمدفوعات، وشركات البطاقات العالمية، وبذلك يُمنح حاملي بطاقات مدى نطاقاً أوسع للاستخدام محلياً وخارجياً. كما تُعد خدمة مدى الركيزة الأساسية للتحول للدفع الإلكتروني عوضاً عن النقد في قطاع التجزئة المحلي. ويتميز نظام «مدى» بالعديد من المميزات منها:

- طاقة استيعابية فائقة تعادل سبعة أضعاف حجم عمليات الجيل السابق.
- سرعة في إنجاز العمليات على نقاط البيع.
- كفاءة في الأداء ومعدل عالٍ في توفر الخدمة عبر تطوير البنية التحتية.
- إشعار فوري لحاملي البطاقات عند إجراء أي عملية مالية «شراء أو سحب نقدي».
- إمكانية رفع سقف الحد اليومي لقيمة العمليات الشرائية عبر نقاط البيع من 20 ألف ريال إلى 60 ألف ريال.
- توسيع نطاق استخدام البطاقات في المملكة إلى مستويات جديدة، والتكامل مع الشبكات الدولية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. من خلال الربط مع شركة المدفوعات الصينية (UnionPay) بالإضافة للشبكات العالمية الأخرى.

وبشأن المنجزات، فقد تم الانتهاء من توثيق الخطة الخمسية لمدى (2016-2021) الشاملة على أهداف محددة وبرامج يتطلب تنفيذها لتحقيق تلك الأهداف. وقد تم البدء بتنفيذ البرامج ضمن أربعة مسارات رئيسة هي:

1) مسار النمو في خدمة نقاط البيع وبطاقات مدى.
2) مسار البنية التحتية والتشغيل.
3) مسار التسويق والتواصل.
4) مسار الابتكار وتطوير المنتجات.

كما تم طرح العديد من الخدمات والمنتجات في عام 2016م التي منها:

- إتاحة خدمة «مدى نقد» التي تمنح العميل إمكانية الحصول على مبلغ نقدي عند الشراء من المتاجر المشتركة بالخدمة، بغرض تقليل الاعتماد على أجهزة الصراف الآلي وتوفير النقد من خلال قنوات أخرى. كما تساعد أيضاً في تقليل المخاطر والتكاليف المرتبطة بإدارة النقد لدى المتاجر المُشترِكة في الخدمة. وتقوم البنوك حاليا مع المتاجر بتفعيل هذه الخاصية في السوق المحلي.
- إطلاق خدمة «مدى أثير» للدفع عن بُعد من خلال تقنية الاتصال قريب المدى (NCF) والتي تتيح ميزة الدفع عن طريق تمرير البطاقة على شاشة جهاز نقاط البيع للعمليات ذات القيم المنخفضة (100 ريال أو أقل) وبقيمة إجمالية تراكمية تبلغ 300 ريال دون طلب رقم سري. وتتميز الخدمة بسرعة إتمام العمليات ذات القيم المنخفضة بطريقة سهلة وفورية وآمنة مع خاصية بقاء البطاقة في يد حاملها. وتمثل خدمة «مدى أثير» ميزة تسويقية تنافسية للمتجر من خلال توسيع خيارات ومزايا الدفع بواسطتها، إلى جانب مساهمتها في تقليل حجم النقد المتوافر لدى التاجر.
- تطوير تنظيمات وقواعد استخدام خدمات مدى في المتاجر لتشمل المعارض المؤقتة والموسمية مثل معرض الكتاب، بالإضافة إلى الجهات الحكومية لتوفير بديل آمن للنقد.
- تحديث قواعد خدمات البطاقات مسبقة الدفع في الجزئية المتعلقة بتطبيق مبدأ اعرف عميلك KYC بحيث تتم على صاحب الحساب الرئيسي وليس حامل البطاقة وذلك بهدف تعزيز مفهوم مبدأ الشمول المالي ودعم جهود البنوك والقطاع الخاص في التوسع في طرح مثل هذه المنتجات وتلبية متطلبات القطاعات التجارية دون الإخلال بالاشتراطات الاشرافية والرقابية.
- ومن أهم الإنجازات هو التوسع في استخدام الخدمة ودخول قطاعات جديدة في السوق المحلي مثل قطاع محطات الوقود، ومراكز

التحويل، وقطاع المطاعم والوجبات السريعة وغيرها. كما تم الاستمرار بالتوسع في بطاقات خدمات الدفع المسبق مثل (بطاقات الرواتب، وبطاقات الطلبة) حيث وصل العدد ما يقارب 5.9 مليون بطاقة متاحة لخدمات مدى لنقاط البيع ولتعزيز الدفع الإلكتروني في المشتريات عوضاً عن النقد.

وساهمت هذه الإنجازات في تسارع انتشار أجهزة نقاط البيع الموزعة لدى المتاجر والأسواق في مختلف مدن المملكة لتصل إلى أكثر من 276 ألف جهاز أي بزيادة نسبتها 23.4 في المئة مقارنةً بالعام السابق. كما بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي في نهاية عام 2016م ما مجموعه 17,887 جهاز، أي بارتفاع نسبته 4.0 في المئة. ومن جهة أخرى، استمر النمو في حجم العمليات الآلية لنقاط البيع بنسبة 33.0 في المئة مقارنة بالعام السابق، وقيم العمليات بنسبة 6.0 في المئة.

كما استمرت الشبكة السعودية للمدفوعات خلال عام 2016م في جهودها لتسخير التقنيات الآلية في سبيل تقديم خدمات مصرفية إلكترونيه تمتاز بالسرعة والدقة والأمان، حيث نجحت خدمات مدى في تقليص مدة تنفيذ العمليات على أجهزة نقاط البيع بما يعادل 33.0 في المئة مقارنة بالعام الماضي، لتصل إلى 4.3 ثواني.

2-10-2: النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (SARIE)

أحدث النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة والمعروف اختصاراً ب «سريع» تقدماً في مجال الأعمال المصرفية الآلية والمعاملات التجارية في المملكة منذ بداية تفعيله بتاريخ 14 مايو 1997م، ويشكل هذا النظام البنية الأساسية التي يعتمد عليها عددٌ من أنظمة المدفوعات والتسويات المالية المتقدمة، ويشارك حالياً 23 مصرفاً في نظام «سريع». وبلغ إجمالي عدد الدفعات لعام 2016م نحو 89 مليون دفعة بقيمة 39.7 تريليون ريال. وشملت العمليات دفعات الرواتب نحو 20 مليون عملية. كما حقق النظام نسبة إتاحة واستمرارية في التشغيل بمقدار 100 في المئة خلال العام 2016م.

3-10-2: نظام سداد للمدفوعات

انطلاقاً من رؤية المؤسسة المتمثلة في بناء قاعدة إلكترونية حديثة وبتقنيات متطورة لتسهيل عملية انسياب الفواتير والمدفوعات الإلكترونية في المملكة، بالإضافة إلى إيجاد وسيط موثوق به بين البنوك والجهات المختلفة، فقد طوّر نظام سداد للمدفوعات وهو نظام مركزي لسداد ودفع الفواتير والمدفوعات الأخرى آلياً عبر جميع القنوات المصرفية في المملكة (فروع البنوك، وأجهزة الصرف الآلي، والهاتف المصرفي، والإنترنت المصرفية).

بلغ عدد المفوترين المرتبطين بنظام سداد للمدفوعات لعام 2016م نحو 148 مفوتر من قطاعات مختلفة تمثل الخدمات العامة كالكهرباء، والمياه، وشركات الاتصالات، بالإضافة للمفوترين الآخرين مثل شركات الطيران، وشركات التأمين، وشركات التقسيط، والجامعات، واشتراكات وإعلانات الصحف السعودية، وخدمة تسديد مستحقات بطاقات الائتمان والقروض لعدد من البنوك المحلية. كما تم ربط العديد من الجهات الحكومية مثل الوزارات والهيئات وأمانات المناطق التي بلغ عددها 57 جهة. هذا وقد بلغ عدد المصارف المرتبطة مع النظام لنفس الفترة 17 مصرفاً.

- بلغ إجمالي عدد العمليات المنفذة منذ إطلاق النظام حتى نهاية عام 2016م نحو 1,176 مليون عملية بقيمة توازي 1,191 مليار ريال سعودي. ففي العام المنصرم 2016م منفرداً تم تنفيذ 190 مليون عملية بقيمة 225 مليار ريال سعودي.
- تم إطلاق خدمة حساب سداد بشكل رسمي في شهر أبريل من عام 2016م من خلال مؤتمر إعلامي ضم عدداً من الصحفيين ومؤثري مواقع التواصل الاجتماعي على شرف معالي محافظ مؤسسة النقد ومعالي نائب المحافظ.
- تم ربط تسعة بنوك في خدمة حساب سداد مع عدد يفوق 100 متجر يقدم خدمة «حساب سداد» كحل للدفع لعملائه.
- تم إطلاق النسخة التجريبية من تطبيق «محفظة سداد الإلكترونية» على الأجهزة الذكية، القائم على التحويل الفوري للمبالغ بين حسابات سداد للمستخدمين. ويجري الإعداد لإطلاق النسخة الرسمية خلال عام 2017م.
- كما تم إعادة التصديق على شهادة أيزو ISO 9001 في نظام إدارة الجودة، وهو نظام يوفر عددا من المتطلبات التي تساعد سداد على تحقيق رضا العملاء من خلال الخدمات التي يوفرها كما تتضمن أيضاً المتطلبات اللازمة للتطوير المستمر في إدارة نظام الجودة.
- تم تطوير ورفع المستوى الأمني لحماية أنظمة المدفوعات من عمليات الاختراق.
- تم تطوير مستوى الرقابة الأمنية لأنظمة المدفوعات ليصبح على مدار الساعة.
- زيادة الوعي الأمني لدى جميع القائمين على أنظمة المدفوعات.
- تم تركيب وتطوير أنظمة لمراقبة عمليات سداد لدى البنوك في منتصف عام 2016م.

4-10-2: مقاصة الشيكات

سعت المؤسسة إلى تحديث أجهزتها بجميع فروعها العشرة لتلبي الاحتياج المحلي للشيكات وتداولها بين المصارف. وقد حدّثت أجهزة وأنظمة غرف المقاصة الآلية الثلاث (الرياض-جدة-الدمام) في السنوات الماضية التي تشمل مقاصة نحو 90.0 في المئة من الشيكات. والجدير بالذكر أن عدد الشيكات بدأ بالتناقص على المستوى العالمي، إذ زاد التوجه نحو قنوات دفع إلكترونية جديدة كبدائل لها، مثل: الحوالات. وتراجع عدد الشيكات التجارية والشخصية المقاصة بوساطة غرف المقاصة بالمملكة في عام 2016م بنسبة 14 في المئة،

بانخفاض حوالي 800 ألف شيك، وانخفضت قيمها بنسبة 24.2 في المئة إلى 410 مليار ريال. كما انخفض متوسط قيمة الشيك في عام 2016م بنسبة 11.9 في المئة، من 94.8 ألف ريال في عام 2015م إلى 83.6 ألف ريال في عام 2016م.

11-2: حماية عملاء القطاع المصرفي والمالي

تعمل مؤسسة النقد على خدمة وحماية مصالح عملاء القطاع المصرفي بالإضافة إلى الجهات التي تشرف عليها المؤسسة، إذ يعد ذلك هدفاً استراتيجياً تسعى المؤسسة إلى تحقيقه عبر حرصها على تقديم هذه القطاعات مستوىً متقدماً من المعاملة العادلة والآمنة وضمان انتشار الخدمات المالية على كافة المستويات (الشمول المالي)، وذلك عن طريق التحقق بمتابعة الآليات التالية:

- تعزيز مبادئ الإفصاح والشفافية، وخاصة المرتبطة منها بالأسعار والرسوم والعمولات وآلية تقديم الشكوى.
- الحد من مخاطر تعثر العملاء من خلال التأكيد على مسئولية المؤسسات المالية باتباع الإقراض المنضبط.
- دراسة ومعالجة شكاوى العملاء، واقتراح الضوابط التصحيحية للحد من مسبباتها.
- رفع مستوى الإرشاد والتوعية باستخدام مختلف القنوات المتاحة.
- إعداد وتطوير سياسات وأنظمة حماية العملاء.
- تعزيز مفهوم الشمول المالي في السوق ا لمحلي .
- التعاون مع الجهات ذات العلاقة بحماية العملاء (محلياً ودولياً).

ومن أبرز ما تم إنجازه في هذا الصدد خلال العام 1438/1437هـ (2016م) هو استقبال ومعالجة 101,994 شكوى متنوعة من عملاء المصارف وشركات التأمين وشركات التمويل سواءً أكانت واردة إلى المؤسسة مباشرة أم عن طريق الجهات الحكومية. إضافةً إلى توعية الجمهور عن طريق توزيع نشرات تتضمن رسائل توعوية توضح حقوقهم لدى الجهات المالية المختلفة التي تشرف عليها مؤسسة النقد.

12-2: مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

استمراراً لجهود مؤسسة النقد في القيام بالمهام التفتيشية الدورية على المؤسسات المالية الخاضعة لإشرافها؛ للتأكد من مدى تطبيق التعليمات والأنظمة واتباعها، ورصد أي مخالفات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمتابعة تصحيحها وتقويمها، ومن ذلك ما هو متعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فقد قامت المؤسسة في هذا الصدد بالتالي:

- تفعيل عملية التنسيق والتعاون المشترك بين أجهزة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة، وهي الجهات الإشرافية على القطاع المالي (مؤسسة النقد، وهيئة السوق المالية) مع الإدارة العامة للتحريات المالية في وزارة الداخلية وهيئة التحقيق والادعاء العام وذلك بصفة خاصة، وبقية الأجهزة المعنية ذات العلاقة من أجل تطوير العمل المشترك، وتذليل الصعوبات والمعوقات التي تواجهه، ومتابعة توصيات مجموعة العمل المالي (FATF).
- استمرار الاجتماعات الدورية للجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال ومقرها مؤسسة النقد برئاسة معالي المحافظ، وكذلك مشاركة المؤسسة في أعمال اللجنة العليا واللجنة الدائمة لمكافحة الإرهاب، ومقرها وزارة الداخلية، ولجنة الفصل السابع المعنية بتطبيق قرارات مجلس الأمن، ومقرها وزارة الخارجية، واللجنة الدائمة لطلبات المساعدة القانونية المعنية بالتعاون الدولي وتلقي الطلبات الدولية، ومقرها وزارة الداخلية.
- استمرار المشاركة في أعمال اللجان البنكية الدائمة المكونة من ممثلين عن جميع البنوك المحلية التي تعقد اجتماعاتها بصفة دورية لمناقشة موضوعات الالتزام، ومكافحة الجرائم المالية، ومنها قضايا غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وانتشار التسلح.
- تفعيل مجال التوعية والتدريب المتخصص، حيث استضافت المملكة عدداً من المؤتمرات والندوات، وكان آخرها ورشة عمل التطبيقات وبناء القدرات (المتعلقة بمخاطر وأساليب واتجاهات عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب) التي نظمتها اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال بالتعاون مع مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF) ومجموعة غسل الأموال لدول آسيا والمحيط الهادي (APG)، في محافظة جدة خلال الفترة 28 صفر 1438هـ إلى 2 ربيع الأول 1438هـ الموافق الفترة من 28 نوفمبر 2016م إلى 1 ديسمبر 2016م. وهذه الورشة تعتبر من أكبر وأهم الورش التي أقيمت على مستوى المنطقة خلال السنوات الأخيرة حيث شارك فيها أكثر من 315 مشارك يمثلون 55 دولة و15 منطقة إقليمية ودولية، وتعدّ استضافة المملكة لهذه الورشة تأكيداً على حرصها على دعم إجراءات وجهود المجتمع الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. أما في شأن الدورات التدريبية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال عام 2016م، فقد تم تدريب عدد كبير من منسوبي الجهات الإشرافية، وكذلك الجهات الخاضعة لإشرافها، عن طريق عدد من المعاهد والكليات المعتمدة، ومنها المعهد المالي التابع لمؤسسة النقد العربي السعودي.
- استمرار مشاركة المملكة بفاعلية في أعمال مجموعة العمل المالي (FATF)، ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF) لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.
- فيما يتعلق بالتطورات بعد انضمام المملكة إلى أعمال مجموعة العمل المالي (FATF) كعضو مراقب، تسعى المملكة وبشكل دؤوب لاستكمال متطلبات الحصول على العضوية الدائمة في المجموعة، وذلك من خلال الاستعداد لعملية التقييم المتبادل

القادمة في يونية 2018م، واتخذت جميع الجهات ذات العلاقة العديد من الخطوات الهامة من أجل تحسين البيئة التشريعية بما يدعم تعزيز فاعلية التدابير المتخذة لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث بادرت الجهات المعنية في المملكة بإدخال العديد من التدابير سواءً كانت على مستوى الأنظمة والقوانين أو على مستوى الإجراءات والتدابير التي تقوم بها تلك الجهات لكي تتوافق مع متطلبات المجتمع الدولي والمعاهدات الدولية وقرارات مجلس الأمن والتوصيات الأربعين الصادرة من قبل مجموعة العمل المالي (FATF). كما قامت المملكة ضمن استعداداتها لعملية التقييم القادمة بوضع استراتيجيات وطنية لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أخذاً في الاعتبار تجارب الدول في هذا المجال وأفضل السبل لتطبيق المعايير والمتطلبات الدولية والآليات المستحدثة في تعزيز التنفيذ الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وعلاوةً على ذلك، فإن المملكة قطعت شوطاً كبيراً في إعداد التقييم الوطني للمخاطر، كما تقوم جميع الجهات الرقابية بعمل متميز لضمان امتثال المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة والمنظمات غير الهادفة للربح للمتطلبات القانونية والتشغيلية باستخدام مختلف الأساليب والأدوات، وتعمل على تعزيز النهج الرقابي من خلال إجراء تقييم المخاطر على كل القطاعات، حيث أن نتائج تقييم المخاطر سيكون مهما في وضع السياسات الرقابية وتخصيص الموارد البشرية والمالية بشكل أكثر فعالية بما يخدم الهدف الوطني. كما قامت جميع الجهات الرقابية بتنفيذ برامج متخصصة لرفع مستوى الوعي من خلال سلسلة من الندوات وورش العمل التي أجريت للقطاعات التي تشرف عليها.

13-2: مكافحة الاختلاس والاحتيال المالي

تقوم المؤسسة بصفة مستمرة بمتابعة المواضيع ذات العلاقة بمكافحة الاختلاس والاحتيال المالي، حيث سبق وأن اتخذت المؤسسة العديد من الإجراءات الإشرافية والرقابية في هذا الصدد. ومن ذلك صدور التحديث الأول في عام 2015م لسياسة الضمانات المالية وإجراءات تغطية المراكز المالية للنظام السعودي للتحويلات المالية السريعة «سريع». كما أصدرت المؤسسة في 2015م القواعد الخاصة بصندوق حماية الودائع، وبموجبه ستغطى الودائع حتى 200,000 ريال سعودي من مبلغ كل وديعة، وسيُمول هذا المشروع من صندوق تؤسسه المصارف خصيصًا لهذا الغرض.

وأصدرت المؤسسة في العام نفسه، سياسة التحقق باستخدام الرقم السري على البطاقات الائتمانية عند الشراء من خلال نقاط البيع عوضاً عن المستخدم سابقاً في التحقق بالاكتفاء بطلب التوقيع من حامل البطاقة.

وفي نوفمبر من عام 2014م بدأت مراجعة وتقييم المرحلة الثانية والثالثة لتطبيق المسؤوليات الخمس الصادرة عن لجنة أنظمة المدفوعات، والبنى التحتية للأسواق المالية والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، وتركز هذه المرحلة على ما إذا كانت أنشطة السلطات المعنية في الدولة تتسق مع المسؤوليات ذات الصلة وما إذا كانت هذه السلطات تراعي المسؤوليات بطريقة كاملة ومتسقة. وقد صدر تقرير حول نتائج التقييم الذي يغطي جميع الدول في نوفمبر من عام 2015م. ونشر على الموقع الإلكتروني لبنك التسويات الدولية، وحصلت المؤسسة على تقييم «متوافق كلياً (Observed)» على تطبيق المسؤوليات الخمس.

14-2: الأبحاث الاقتصادية والإحصاء

تسعى مؤسسة النقد إلى أن تكون وكالة الأبحاث الاقتصادية والشؤون الدولية منبعاً فكرياً لها، وجهةً فاعلةً يعتمد عليها داخل المؤسسة وخارجها، وذلك في إعداد الدراسات ذات القيمة والجودة العالية في المجالين المالي والاقتصادي، وأن تكون مصنعاً لأحدث وأدق البيانات النقدية والمصرفية والمالية بما في ذلك ميزان المدفوعات للمملكة؛ لتواكب التطور الاقتصادي على المستويين المحلي والعالمي. ومن أبرز منجزاتها في هذا المجال ما يلي:

- إعداد التقرير السنوي للمؤسسة الذي يعدّ مرجعاً مهماً للباحثين والمهتمين بشؤون الاقتصاد الوطني.
- عقد ورش عمل ربع سنوية تهدف إلى إثراء المعرفة وتبادل الأفكار مع أكاديميين ومصرفيين ومهتمين، تتناول العديد من المواضيع والمستجدات على الساحتين الاقتصادية والمالية، وقد عقدت الوكالة خلال العام 1438/1437هـ (2016م) أربع ورش عمل تناولت ما يزيد عن ستة مواضيع اقتصادية مختلفة.
- تقديم عروض شهرية عن أوراق عمل إلى المسئولين في المؤسسة والمعنيين بالشأن المالي، وذلك لرفع مستوى تبادل الأفكار بين موظفي المؤسسة، والقطاعات الحكومية الأخرى.
- إعداد تقارير وإحصاءات شهرية وربع سنوية، ومنها النشرة الإحصائية الشهرية، وربع السنوية، بالإضافة إلى تقرير التضخم وتقرير الاستقرار المالي، وتقرير التطورات النقدية والمصرفية، ونشرها على موقع المؤسسة الإلكتروني.
- السعي للوفاء بمتطلبات مبادرة مجموعة الدول العشرين لفجوة البيانات.
- إعداد أوراق عمل متخصصة في المجالات الاقتصادية والمالية والتنموية، ونشرها على موقع المؤسسة حيث بلغ عدد الأوراق المنشورة ست عشرة دراسة.
- تزويد الجهات ذات العلاقة ببحوث متخصصة في مجال القطاع النقدي والمصرفي والمالي، وتوقعات مؤسسة النقد حول الاقتصاد السعودي.

• المشـاركة في فـرق عمل متعددة مـع العديد من الجهـات، بغرض دراسـة وصياغة عدد من الاسـتراتيجيات المختلفـة في مجالات سـوق الديـن، والوعـي والتعليـم المالـي، وتطويـر القطاع المصرفي، وتشـجيع الادخـار المحلي، وإصلاح أسـعار الطاقـة وغيرها.

2-15: المعهد المالي

اسـتمر المعهـد المالـي التابـع للمؤسسـة خـلال العام 1438/1437هـ (2016م) في سـعيه لتحقيق رسـالته والتـي كان قد بدأهـا في الربع الأخير مـن عـام 2014م والمتمثلة فـي تطوير مهـارات العامليـن فـي القطـاع المالـي مـن خـلال وضع معاييـر الجدارة، ومنح الشـهادات المهنيـة المتخصصـة، وتقديـم حلـول عالية الجـودة، لتطويـر القـدرات المهنيـة. حيـث سـبق وأن انتهـى المعهد من تحديـد الجدارات للعاملين في وظائف الالتـزام ووظائف الخزينة، إضافـة إلـى القطاعـات: مصرفيـة الأفـراد، ومصرفية المؤسسـات الصغيرة والمتوسطة، وتمويـل المؤسسـات الصغيرة والمتوسـطة، ومصرفية الشـركات، وشـركات التأمين، وإدارة المخاطـر. وفيمـا يلي بعـض النشـاطات التي نفذهـا المعهـد خـلال العـام 1438/1437هـ (2016م).

1-15-2: الدورات التدريبية المنفذة

قـام المعهـد خلال عـام 2016م بتقديـم دورات تدريبيـة متنوعة لقطاع مصرفيـة الأفراد، إضافة إلى العديـد مـن الـدورات التدريبيـة الموجهة للعامليـن فـي القطـاع المالـي فـي كل مـن التخصصـات: الأنظمـة والقوانيـن، والمهـارات السـلوكية، ودورات بنكيـة متخصصـة. بلـغ إجمالي عددهـا 388 دورة تدريبية اسـتفاد منها 3,077 متـدرب ومتدربـة.

2-15-2: البرامج التدريبية

قـام المعهـد خـلال عـام 2016م بتقديـم برنامـج "شـهادة مسـئول الالتـزام المعتمـد" وقـد اشـتمل هـذا البرنامـج على ثـلاث دورات متخصصـة في مجـالات الالتزام، مكافحة غسـل الأمـوال، حوكمة الشـركات، واسـتفاد من هذا البرنامـج 151 متـدرب ومتدربة مـن خلال عقد 8 برامـج. كما قـدم المعهـد برنامـج الصرافين الـذي يهدف إلى تأهيـل حديثي التخـرج للالتحاق بالعمـل المصرفـي وذلك بالتعـاون مع صندوق تنميـة الموارد البشـرية (هدف)، واسـتفاد منه 40 متـدرب من خـلال عقـد برنامجين.

3-15-2: النـدوات وورش العمـل التـي نظمهـا المعهد خـلال العـام 2016م

اسـتضاف المعهـد خـلال عـام 2016م العديد مـن النـدوات وورش العمـل الهادفـة إلـى تحقيـق قيمـة مضافـة لخدمـة القطـاع المالي فـي المملكـة. وذلك من خـلال إتاحـة الفرصة للمتخصصيـن للاطـلاع علـى أحـدث التجـارب والمسـتجدات العالميـة والإقليميـة والمحلية. كما قـام المعهد بتطبيق سياسـة جديدة تحكم التسـجيل والمشـاركة في الفعاليـات، حيث قام بتخصيـص مقاعـد مدفوعـة التكاليـف للكوادر الوطنيـة العاملـة فـي القطـاع المالـي من كلا الجنسـين. وقد عقـد المعهد النـدوات وورش العمـل الآتية:

• ورشـة عمـل حوكمـة الشـركات فـي قطـاع التأميـن.
• ورشـة عمـل حوكمـة الشـركات فـي القطاع ا لما لي .
• ورشة عمل القيادات الفكرية.
• ملتقـى الالتـزام ومكافحـة غسـل الأمـوال السـنوي الثامـن.
• فعالية يوم المهنة لقطاع التأمين.
• ورشة عمل وسائل الدفع الإلكترونية.
• ورشـة عمـل تطويـر منتجـات المصرفيـة الإسـلامية.
• ورشة عمل هندسة وإدارة المخاطر.
• فعاليـات مفهـوم الصناعـة المصرفيـة للإعلامييـن فـي عـدد مـن مـدن المملكـة.

وقـد بلغ إجمالـي الحضور 776 شـخص لإجمالي فعاليـات عـام 2016م البالغ عددهـا 13 فعالية متنوعة اسـتهدفت العاملين فـي القطاع المالي، بالإضافة إلـى ما يقـارب 2,000 شـخص حضروا فعاليات يـوم المهنة لقطـاع التأمين.

4-15-2: الاختبارات المهنية

قـدم المعهـد المالـي خـلال عـام 2016م (10) اختبـارات مهنية فـي مختلف المجـالات المالية، قُدّمـت باللغتيـن العربيـة والإنجليزيـة، وذلك من خـلال أربعة مراكـز اختبارات على مسـتوى المملكـة، وبلـغ عـدد المختبريـن 14,698. والجديـر بالذكـر أن المعهـد قـام بالعمـل على تطويـر وتقديـم اختبـار الشـهادة العامـة في أساسـيات التأميـن المبني على الجـدارات، كما عمـل المعهد علـى تطويـر اختبـارات التأمين التخصصيـة وعددها ثلاثة اختبـارات وهي: اختبار مساعد مسـئول اكتتاب، اختبار مسئول معالجة مطالبـات، واختبـار مسـئول تسـوية مطالبات. ولايـزال المعهـد يعمل علـى تطويـر مجموعة مـن الشـهادات المهنية فـي مختلـف المجالات المالية منهـا مصرفية الشـركات والالتـزام التي من شـأنها الإسـهام في تطوير الكـوادر الوطنية الباحثـة عن العمـل بالإضافة إلـى العاملين حالياً وتأهيلهم لشـغل وظائف ذات مسـتوى أعلى من خلال التدريـب والتأهيل المناسـب الذي يضمن اجتيازهـم للاختبـارات المهنية والحصـول على شـهادات مهنية معتمـدة. كما تـم افتتاح مركز الاختبـارات بمدينـة أبها خلال العـام 2016م.

16-2: المشاركات الدولية والإقليمية للمؤسسة

تشـارك المؤسسـة بفاعليـة فـي عضويتهـا العديـد مـن المؤسسـات الماليـة الدوليـة والإقليميـة. حيـث تشـارك المؤسسـة فـي اجتماعـات مجموعـة العشـرين والمؤسسـات الماليـة الدوليـة والإقليمية الأخـرى، مثل: بنك التسـويات الدوليـة، وصنـدوق النقـد والبنك الدوليين، ومجلس الاسـتقرار المالي، ومنظمة التجارة العالمية، والمؤسسـات والهيئات المالية العربيـة، ومجلس الخدمات المالية الإسـلامية، واجتماعـات محافظـي البنـوك المركزيـة فـي بلـدان منظمة التعاون الإسـلامي ودول مجلس التعـاون لـدول الخليـج العربيـة، والمجلـس النقـدي الخليجـي، وعـدد مـن اللجـان الفنية وفـرق العمـل التابعـة للجنـة المحافظين.

3- المسؤولية الاجتماعية

تحرص المؤسسة على تطبيق معايير المسئولية الاجتماعية الصادرة عن منظمة المعايير الدولية (IOS)، وتطبيقات بعض المصارف المركزية التي يمكن الاسترشاد بها. حيث تتمثل نشاطات المؤسسة التي تعد ضمن سياق المسئولية الاجتماعية في المحاور الخمسة التالية:

3-1: الاستقرار المالي

إدراكاً من مؤسسة النقد بأهمية دورها في الحفاظ على الاستقرار المالي في الاقتصاد السعودي، فإن المؤسسة تعمل على ذلك عبر قيامها بالمهام المنوطة بها، وتصدر المؤسسة تقريراً عن الاستقرار المالي يستعرض مؤشرات السلامة المالية للمصارف والمؤسسات المالية بهدف تعزيز نشر مؤشرات النظام المالي ككل، كما يوفر التقرير تحليلاً مفصلاً حول أهم المخاطر النظامية، التي تواجهها المؤسسات المالية إضافة إلى التدابير والسياسات الاحترازية، ويساهم الاستقرار المالي على نحوٍ هام في استدامة النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة لأفراد المجتمع.

3-2: قضايا المستهلكين

تهدف السياسة النقدية للمملكة التي تديرها وتنفذها المؤسسة إلى المحافظة على استقرار الأسعار المحلية باستخدام أدوات السياسة النقدية؛ لضبط مستوى السيولة المحلية وتأثيرها في الاقتصاد السعودي، فمعدلات التضخم في المملكة عند مقارنتها بمثيلاتها في البلدان الأخرى تُعدّ من أقل المعدلات. وفي نفس السياق، فقد أنشأت المؤسسة إدارة حماية عملاء المؤسسات المالية الخاضعة لإشرافها والتي من أهم أهدافها حصول عملاء القطاعات المالية على معاملة عادلة بشفافية وصدق وأمانة في التعاملات المالية وكذلك الحصول على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية.

3-3: تطبيق مبادئ الشفافية

استشعرت المؤسسة مسئوليتها تجاه تطبيق مبدأ الشفافية في أعمالها، وأعدّت خطة للتواصل مع الجمهور عبر نشر كل ما يتعلق بالمعلومات والبيانات الاقتصادية والمالية وأخبار المؤسسة والتعاميم الصادرة عنها.

3-4: المشاركة في تنمية المجتمع وحمايته من المخاطر المالية

بذلت المؤسسة العديد من الجهود ضمن دورها التثقيفي والتوعوي للمستفيدين من خدماتها وخدمات الجهات التي تشرف عليها، ويبرز ذلك الدور من خلال مشاركتها المحلية والدولية، والتي منها على سبيل المثال فعاليات المهرجان الوطني للتراث والثقافة بالجنادرية، وذلك ضمن جهود المؤسسة في التوعية المالية وحماية العملاء.

حيث تساهم المؤسسة في نشر الوعي المالي، وذلك عبر تبنيها للاستراتيجية الوطنية للتعليم والإرشاد المالي في المملكة، حيث تقع هذه الاستراتيجية في إطار عام يهدف إلى تعزيز محو الأمية المالية بين المواطنين ومؤسسات القطاع العام وقطاع الأعمال في المملكة.

ومن أهم جهود مؤسسة النقد في هذا السياق ما يلي:

- إنشاء إدارة «حماية العملاء» التي من مهامها نشر المبادئ العامة لحماية عملاء القطاعات المالية التي تشرف عليها المؤسسة.
- مبادرة الشمول المالي، والتي تبنتها المؤسسة وقامت بتنفيذها عبر المصارف التجارية العاملة في المملكة، وذلك لإيصال الخدمات المالية لكافة أفراد المجتمع، إيصالاً آمناً أينما كانوا عن طريق خدمات الإنترنت، واستخدام الهاتف المصرفي في التحويلات والعمليات البنكية الأخرى، واستخدام البطاقات المصرفية وبطاقات الائتمان. ولغرض حماية القطاع المصرفي والمالي والمجتمع من النشاطات المالية غير المشروعة، أنشأت المملكة اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال ومقرها المؤسسة.
- كما أنشأت المؤسسة قسم الجرائم المالية بإحدى إداراتها المختصة؛ لغرض مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والتزوير المالي وكل ما يتعلق بالجرائم المالية الأخرى. وطلبت المؤسسة من البنوك التجارية إنشاء وحدات مماثلة للتعاون والتواصل فيما بينها، بالإضافة إلى التنسيق التام مع المؤسسة، بحيث تنسق مع الجهات الأمنية ذات العلاقة.

ومـن الإجـراءات اللازمـة لحمايـة المجتمـع ومكافحـة عمليـات غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب، فقـد ألزمـت مؤسسـة النقـد المؤسسـات الماليـة بالاحتفـاظ بسـجلات ووثائـق العمليـات الماليـة مـع صـورٍ مـن وثائـق العميـل، وذلك لمدة عشـر سـنوات. وقـد تزيد حسـب توجيهـات المؤسسـة. كما حدّثت المؤسسـة العديـد مـن التعليمات في مجـال مكافحة الجرائـم المالية، وقضايا غسـل الأموال، الصـادرة للبنـوك، ومحـال الصرافة، التـي تتعلّـق بتحديد هويّـة العمـلاء، ومراقبة جميـع العمليـات، وأدرجـت المؤسسـة هذه التوجيهـات فـي عـدد مـن الأدلّـة التنظيميّة الرئيسـة المحدثة. كما نفذت المؤسسـة عدداً مـن الزيـارات الميدانيـة التفتيشـية الموجهة للبنـوك العاملـة فـي المملكـة، ومؤسسـات الصرافـة، وشـركات التأميـن، بالإضافـة إلـى اهتمام المؤسسـة بمجـال التوعيـة والتدريب المتخصص. وقد سـعت المؤسسـة لتشـجيع المؤسسـات الماليـة علـى اسـتخدام عمليات المدفوعـات الإلكترونيـة، مثـل نظام سـريع، وسـويفت، وعمليـات الشـبكة السـعودية: كالصـرف الآلـي، ونقـاط البيع، ونظام سـداد.

5-3: تطوير الكوادر البشرية

لم تـأل المؤسسـة جهداً فـي تطويـر كوادرها البشـرية عبـر برنامـج الابتعـاث للدراسـة في الخـارج لمجموعة مـن موظفيهـا للحصول على شـهادات الماجسـتير والدكتوراه فـي عدد من المعاهـد والجامعـات العالميـة، بالإضافـة إلى تقديـم التدريـب الداخلـي والخارجـي، وكذلـك إتاحـة البرامـج التعليميـة والتدريبيـة ذات العلاقـة بواسـطة المعهـد المالـي، وإتاحـة الفرصـة لطلاب الجامعـات للتدريـب التطبيقي فـي التخصصـات التـي تكـون ضمـن أعمـال المؤسسـة، وإعدادهـم لدخـول بيئـة العمل مسـتقبلاً، وإعطـاء الفـرص لعدد مـن طلاب الجامعـات للعمـل فـي إجـازة الصيـف فـي التخصصـات ذات العلاقـة بمهـام المؤسسـة؛ ممـا يتيـح لهـم فرصـة التعلـم والتدريب.

وقد طبقت مؤسسـة النقـد مبـدأ العدالة مع موظفيهـا، وذلـك بإتبـاع حزمة مـن الإجراءات والتي مـن أبرزها:

- تحديث لائحة الموارد البشـرية، ووضع معايير عامة لاسـتقطاب الكفاءات من الموظفين.
- وضـع حوافز متنوعـة؛ لرفع مسـتوى إنتاجية ا لعمل .
- إصـدار وثائـق حـول سـلوكيات العمـل فـي المؤسسـة، مثـل وثيقـة أخلاقيـات العمل، وتكويـن لجنـة تواصـل لاسـتقبال شـكاوى الموظفيـن، وتحقيـق مبـدأ العدالـة لهـم.
- توفيـر فرص التوظيـف توفيراً عادلاً وشـفافاً، مـن خـلال التقديـم الآلي عـن طريـق موقع المؤسسـة الإلكترونـي الذي يحتـوي على كل الشـروط المطلوبة من المتقـدم أو المتقدمة للعمـل في المؤسسـة.
- كمـا دعمـت المؤسسـة تدريـب موظفيهـا داخـل المملكـة وخارجهـا؛ ممـا أسـهم في توطيـن الوظائـف وسـعودتها بنحـو سـريعٍ.
- اسـتقطبت المؤسسـة عـدداً مـن الكفاءات النسـائية في مجـالات عدة وقامـت بتوظيفهم فـي إدارات المؤسسـة المختلفة.
- شـجعت المؤسسـة عمليـة توظيـف ذوي الاحتياجـات الخاصـة، ووضعـت سياسـات مناسـبة لهم.

4- المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي

سـجل المركز المالي لمؤسسـة النقد تراجعاً في عـام 2016م، عمـا كان عليه في العام السـابق، حيث انخفض إجمالي أصول المؤسسـة بنسـبة 12.5 فـي المئـة (296.5 مليار ريـال) ليبلغ 2.1 تريليـون ريـال مقارنـة بانخفـاضٍ نسـبته 15.0 فـي المئة (418.7 مليـار ريال) في عـام 2015م. وشـكلت حيازات الأصـول الأجنبية القـدر الأكبر مـن المركـز المالـي للمؤسسـة، وشـهدت انخفاضـاً نتيجـة تراجع أسـعار النفـط. ولا يزال توزيـع حيـازات مؤسسـة النقـد مـن الأصـول الأجنبية يميل نحو الاسـتثمار فـي الأوراق المالية الأجنبيـة التـي انخفضت بنسـبة 9.3 فـي المئة (139.8 مليـار ريـال) فـي عـام 2016م مقابـل انخفـاض نسـبته 24.7 في المئـة (493.5 مليار ريـال) فـي عـام 2015م. كمـا انخفضـت ودائع مؤسسـة النقـد لـدى البنـوك العاملـة خارج المملكـة بنسـبة 27.4 في المئـة (151.2 مليار ريال) فـي عـام 2016م مقابل ارتفاعٍ بنسـبة8.1 فـي المئـة (41.4 مليار ريـال) في عـام 2015م. وانخفـض غطـاء العملة بنسـبة 1.1 فـي المئة ليبلـغ 234.5 مليـار ريال في عـام 2016م مقارنة بزيادة نسـبتها 9.8 في المئـة (21.1 مليار ريال) في العـام السـابق (جدول رقـم 12-1).

أمّـا ما يخـص جانـب المطلوبـات لـدى المركز المالـي للمؤسسـة، فقـد شـكلت ودائـع واحتياطيـات الحكومـة في عـام 2016م نسـبة 35.2 فـي المئة مـن إجمالي المطلوبـات مقارنة بنسـبة 43.1 في المئة فـي العام السـابق. ونما حسـاب جاري الحكومة بنسـبة 25.5 فـي المئة (18.1 مليـار ريـال) ليبلـغ 89.1 مليـار ريـال، مقارنـة بنموٍ نسـبته 33.8 فـي المئة فـي العام السـابق. وفي المقابل، انخفـض الاحتياطي العام للدولة فـي عام 2016م بنسـبة 32.6 فـي المئة (310.8 مليـار ريـال) ليبلـغ 641.4 مليـار ريال مقارنة بانخفاض نسـبته 28.2 فـي المئة (373.6 مليـار ريال) فـي العام السـابق. كذلـك ارتفعت ودائع الصناديق والهيئات الحكومية بنسـبة 8.8 في المئـة (12.4 مليار ريال) لتبلـغ 154.5 مليار ريال، مقارنـة بانخفاض نسـبته 22.1 فـي المئة (40.2 مليـار ريال) في العام السـابق. أما أذونات مؤسسـة النقد واتفاقيـات إعادة الشـراء، فقد انخفضـت بنسـبة 9.9 فـي المئـة (18.2 مليار ريـال) لتبلـغ 164.7 مليـار ريـال، مقارنـة مع انخفـاض نسـبته 57.2 في المئـة (244.9 مليار ريال) فـي العام السـابق.

جدول رقم 12-1:
المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي (نهاية السنة)
(مليون ريال)

أنواع الخامات المستغلة	2012	2013	2014	2015	2016*
أولاً: الموجودات					
نقد أجنبي وذهب	186,227	194,684	216,132	237,212	234,505
نقد في الصندوق	33,415	28,296	35,240	39,300	34,516
ورق نقد سعودي	33,405	28,284	35,228	39,289	34,505
نقود معدنية	10	12	12	11	11
ودائع لدى البنوك بالخارج	576,415	546,629	510,972	552,360	401,144
استثمارات في أوراق مالية بالخارج	1,670,020	1,952,837	1,998,580	1,505,023	1,365,189
موجودات متنوعة أخرى	18,987	16,283	31,185	39,487	41,517
الإجمالي	**2,485,064**	**2,738,728**	**2,792,109**	**2,373,382**	**2,076,871**
ثانياً: المطلوبات					
العملة المصدرة	186,227	194,684	216,132	237,212	234,505
في التداول	152,812	166,388	180,892	197,912	199,989
لدى المؤسسة	33,415	28,296	35,240	39,300	34,516
ودائـع واحتياطي الحكومة	1,384,277	1,484,426	1,378,948	1,023,304	730,580
جاري الحكومة	364,015	180,795	53,051	71,005	89,134
الاحتياطي العام للدولة	1,020,262	1,303,632	1,325,897	952,299	641,446
ودائع صناديق وهيئات حكومية	152,544	165,720	182,270	142,074	154,514
الودائع النظامية للمؤسسات المالية	70,791	81,901	92,558	98,117	97,839
ودائع لجهات أجنبية بالمحلية	4,091	6,358	9,695	11,213	18,490
أذونات مؤسسة النقد واتفاقيات إعادة الشراء	441,210	459,932	427,815	182,947	164,755
مطلوبات متنوعة أخرى	245,925	345,707	484,692	678,515	676,187
الإجمالي	**2,485,064**	**2,738,728**	**2,792,109**	**2,373,382**	**2,076,871**

13

القوائم المالية لمؤسسة النقد العربي السعودي

تقرير مراجعي الحسابات

معالي/ محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي **الموقر**
السادة/ أعضاء مجلس إدارة مؤسسة النقد العربي السعودي **الموقرين**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

نطاق المراجعة

لقد راجعنا قوائم المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي (المؤسسة) كما في 30 يونيه 2016م، وقائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات من رقم (1) إلى رقم (5) والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المعدَّة من قبل المؤسسة وفقاً للسياسات المحاسبية المعتمدة من قبل مجلس إدارة المؤسسة والمقدمة لنا مع كافة المعلومات والبيانات التي طلبناها. وكانت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية واشتملت على فحص السجلات المحاسبية والإجراءات الأخرى التي رأيناها ضرورية لتكوين درجة معقولة من الاقتناع تمكننا من إبداء الرأي حول القوائم المالية.

أساس إعداد القوائم المالية

كما هو مبين في الإيضاح رقم (2)، أُعدت هذه القوائم المالية وفقاً للسياسات المحاسبية المعتمد من مجلس إدارة المؤسسة.

الرأي

في رأينا، أن القوائم المالية ككل، والمشار إليها أعلاه تظهر بعدل، من جميع النواحي، المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي كما في 30 يونيه 2016م، وإيراداتها ومصروفاتها للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للسياسات المحاسبية المعتمدة من قبل مجلس إدارة المؤسسة والمبينة في الإيضاح رقم (2) حول القوائم المالية.

إرنست ويونغ
راشد بن سعود الرشود
محاسب قانوني
ترخيص رقم (366)

برايس وترهاوس كوبرز
محمد بن عبد العزيز العبيدي
محاسب قانوني
ترخيص رقم (367)

القوائم المالية
لمؤسسة النقد العربي السعودي

مؤسسة النقد العربي السعودي
قائمـة المركـز المـالي
كما في 30 يونيه 2016م

الموجودات
(مليون ريال)

	2016/6/30م	2015/6/30م
قسم الإصدار		
غطـاء العمـلة المصدرة:		
ذهـب (إيـضـاح 2/هـ)	1,624	1,624
استثمارات في أوراق مالية في الخارج	244,367	239,543
	245,991	**241,167**
قسم الأعمال المصرفية		
نقـد في الصـنـدوق:		
أوراق نقد	21,444	35,249
عملات معدنية	8	10
	21,452	**35,259**
ودائع لدى بـنـوك محلية	12,550	0
ودائع لدى البـنـوك في الخارج	498,340	448,922
استـثمارات في الخارج	1,384,254	1,838,608
مـوجـودات مـتـنـوعة أخـرى	3,079	1,328
	1,919,675	**2,324,117**
قسم الهيـئات والمؤسسات المستقلة		
ودائع لدى البـنـوك في الخارج	20,236	18,849
استـثمارات في الخارج	361,454	387,495
استـثمارات مـحـلـيـة	103,138	131,259
ودائع لـدى قسـم الأعمـال المصـرفـيـة	1,246	6,621
ودائع لدى البنوك المحلية	1,000	100
	487,074	**544,324**
حسـابـات نظامية		
شيـكات برسم التـحصيل وخلافـه	1.3	1

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 5 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

مؤسسة النقد العربي السعودي
قائمــة المركــز المــالي
كما في 30 يونيه 2016م

المطلوبات
(مليون ريال)

	2016/6/30م	2015/6/30م
قسم الإصدار		
أوراق نقد مصدرة		
في التـداول	224,194	205,583
في قسـم الأعـمال الـمـصرفية	21,445	35,249
	245,639	**240,832**
عملات معدنية مصدرة		
في التـداول	344	325
في قسـم الأعـمال الـمـصرفية	8	10
	352	**335**
	245,991	**241,167**
قسم الأعمـــــــال المصرفية		
ودائع الـحـكومة	686,005	729,094
ودائع لـجـهات أجـنـبـيـة	18,496	10,644
ودائع مـصالح وهـيـئات حكومية	130,753	181,425
ودائع الـبـنـوك وشركات التـأمـيـن	95,732	100,819
مطـلوبات للحكومة	292,177	374,950
مطـلوبات متـنـوعـة أخـرى واحتياطيات	696,512	927,185
	1,919,675	**2,324,117**
قسم الهيـئات والمؤسسات المستقلة		
الهيـئات والمؤسسات المستقلة	487,074	544,324
	487,074	**544,324**
حسابات نظامية		
التزامات مقابل شيكات برسم التحصيل وخـلافه	1.3	1

مؤسسة النقد العربي السعودي
قائمة الإيرادات والمصروفات
للسنة المنتهية في 30 يونيه 2016م
(مليون ريال)

	2016/6/30م	2015/6/30م
الإيرادات	**5,272**	**6,102**
المصروفات		
عمومية وإدارية	1,715	2,059
اكتتاب المؤسسة في المؤسسة العامة للتقاعد (إيضاح 5)	44	42
	1,759	**2,101**
فائض مرحّل لاحتياطي مبنى المركز الرئيسي والفروع	3,513	4,001
	5,272	**6,102**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 5 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

مؤسسة النقد العربي السعودي
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 25 رمضان 1437هـ الموافق (30 يونيه 2016م)

(1) طبيعة أعمال المؤسسة وطريقة عرض القوائم المالية

تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي (المؤسسة) بعمل كمصرف لحكومة المملكة العربية السعودية بحكم نظامها وتحتفظ بحسابات الحكومة.

قسم الإصدار:

إن النشاط الرئيس لقسم الإصدار هو سك وطبع العملة الوطنية (الريال السعودي)، ودعم النقد السعودي وتثبيت قيمته الداخلية والخارجية.

قسم الأعمال المصرفية:

تقبل المؤسسة ودائع من هيئات حكومية وأخرى وتقوم باستثمارها وتسجل تكلفة وعوائد الاستثمار مباشرة في حساباتها الظاهرة في قائمة المركز المالي لقسم الأعمال المصرفية دون إدراج تلك المبالغ في قائمة الإيرادات والمصروفات للمؤسسة.

قسم الهيئات والمؤسسات المستقلة:

تظهر الأرصدة الخاصة باستثمارات المؤسسات والهيئات المستقلة، التي تقوم المؤسسة بإدارتها لحسابهم، والودائع التي تقبلها منهم في قائمة مستقلة بهدف إبرازها على حدة.

(2) ملخص لأهم السياسات المحاسبية

أ -أسس إعداد القوائم المالية:

أعدت هذه القوائم المالية وفقاً للسياسات المحاسبية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة المبينة أدناه والتي تتفق مع تلك السياسات المتبعة في السنوات السابقة. تعتمد القوائم المالية من قبل مجلس إدارة المؤسسة.

ب -الأساس المحاسبي:

تتبع المؤسسة الأساس النقدي في تسجيل عملياتها وتعد قوائمها المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

ج -الاستثمارات:

تظهر الاستثمارات بالتكلفة، وتسجل الأرباح أو الخسائر عند تحققها لحساب الجهة المستفيدة وفقاً للسياسات المتبعة من قبل المؤسسة.

د -العملات الأجنبية:

تقيّد المؤسسة عملياتها التي تتم بالعملات الأجنبية وتظهر الأرصدة الختامية المسجلة بالعملة الأجنبية بالريال السعودي بالأسعار الدفترية التي ثبتتها الإدارة في عام 1406هـ (الموافق 1986م) والتعديل اللاحق لسعر اليورو الذي اعتمدته الإدارة في عام 1420هـ (الموافق 1999م).

هـ -الذهب المحتفظ به كغطاء للعملة المصدرة:

يُقوَّم الذهب المحتفظ به كغطاء للعملة المصدرة بسعر ريال سعودي واحد لكل 0,20751 جرام وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم 38 بتاريخ 13 رجب 1393هـ الموافق 12 أغسطس 1973م. ويشتمل الذهب بقسم الإصدار كما في 30 يونيه 2016 و2015 على ما قيمته 67,390,878 ريال سعودي دفعته المؤسسة كجزءٍ من اكتتاب المملكة في صندوق النقد الدولي حُوّل إلى حقوق سحب خاصة لدى الصندوق.

و -الأثاث والمعدات والسيارات:

تحمّل تكلفة الأثاث والمعدات والسيارات عند شرائها على المصروفات وتدرج قيمة رمزية للسيارات ضمن موجودات متنوعة أخرى في قائمة المركز المالي ضمن قسم الأعمال المصرفية.

ز -الأراضي والمباني:

تظهر المباني والأراضي بالتكلفة وتدرج ضمن الموجودات المتنوعة الأخرى ويتم استهلاك المباني بوقع 5 في المئة سنوياً. يتم إظهار التكلفة في قائمة المركز المالي لقسم الأعمال المصرفية بعد خصم الاستهلاك المتراكم.

ح -الإيرادات والمصروفات:

تحصل المؤسسة على رسوم لقاء الخدمات التي تؤديها وذلك لتغطية نفقاتها بموجب المادة الثانية من نظام المؤسسة والتي تمثل إيراداتها. وتقوم المؤسسة بترحيل فائض الإيرادات على المصروفات إلى حساب احتياطي مبنى المركز الرئيسي والفروع.

تقوم المؤسسة بتسجيل عائدات احتياطي مبنى المركز الرئيس والفروع في حساب احتياطي مبنى المركز الرئيسي والفروع ضمن المطلوبات المتنوعة الأخرى واحتياطيات في قائمة المركز المالي لقسم الأعمال المصرفية ولا تظهر تلك العائدات ضمن قائمة الإيرادات والمصروفات.

(3) فترة القوائم المالية

أُعدت القوائم المالية عن الفترة من 14 رمضان 1436هـ إلى 25 رمضان 1437هـ الموافق 1 يوليه 2015م إلى 30 يونيه 2016م.

(4) أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لكي تتوافق مع عرض السنة الحالية.

(5) الاكتتاب في المؤسسة العامة للتقاعد

يتم الاكتتاب في المؤسسة العامة للتقاعد طبقاً للمادة الثالثة عشر من نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/41 بتاريخ 29 رجب 1393هـ الموافق 28 أغسطس 1973م.

رقم التصنيف
ردمد: ISSN : 1319 - 1845

ملحق الجداول الإحصائية متوفر على موقع مؤسسة النقد العربي السعودي على شبكة الإنترنت على الرابط التالي: http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/AnnualReport.aspx

استبيان التقرير السنوي متوفر على موقع مؤسسة النقد العربي السعودي على شبكة الإنترنت على الرابط التالي: http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/QuestionAnswer.aspx

SAMA_GOV